

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

التُّحْفَةُ السَّنِيَّةُ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ

لعبد الملك بن جمال الدين الأسفراييني
الشهير بـ «الملا عصام» (ت ١٠٣٧ هـ)
دراسةً وتحقيقاً وتعليقاً

إعداد

د/ محمود حسن مرسى عبد الله
المدرس بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية

(العدد السادس والثلاثون)

(الإصدار الرابع .. نوفمبر)

(١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣ م)

علمية - مُحَكَّمَةٌ - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X



«التحفة السنيّة من علم العربيّة» لعبد الملك بن جمال الدين الأسفرايينيّ
الشهير بـ «الملا عصام» (ت ١٠٣٧ هـ) – دراسة وتحقيقًا وتعليقًا.

محمود حسن مرسي عبد الله.

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Mahmoudabdallah.ian@azhar.edu.eg

الملخص:

لقد هيا الله - عز وجل - للغة كتابه الكريم في كل عصرٍ ومصرٍ رجالاً علماء مخلصين عكفوا عليها وجعلوها شغلهم الشاغل، فجمعوا شتاتها، وأسسوا قواعدها، ورفعوا بنيانها، ومن ثمّ خلفوا لنا تراثاً علمياً عظيماً ومصنفاً جليلاً، تستحق كل تقدير وإجلال، ومن هؤلاء العلماء الذين أثروا المكتبة العربية بمؤلفات قيّمة الشيخ عبد الملك بن جمال الدين الأسفرايينيّ الشهير بـ «الملا عصام»، المولود سنة (٩٧٨ هـ) والمتوفى سنة (١٠٣٧ هـ)، ذلكم الرجل الذي نذر حياته للعلم وأفنى عمره فيه، فترك لنا مؤلفاتٍ تربو على السنين في مختلف فنون العلم، جُلّها في علوم اللغة العربية، لا سيما علم النحو، وهذا البحث يتوفّر على تحقيق أثرٍ من آثاره العلمية، عنوانه: «التحفة السنيّة من علم العربيّة»، وهو كتاب موجز جمّع معظم أبواب النحو وقواعده، وهو شاهد على غزير علم صاحبه، وسعة معرفته، وشخصيته العلمية المتميزة، وقد قدمت بين يدي التحقيق دراسة وافية عن المؤلف والكتاب، ثم أتبعها بالنص المحقق، متبعاً في التحقيق المنهج المتعارف عليه في تحقيق النصوص، ثم ذيلته بفهارس فنية تعين القارئ على الوصول إلى بغيته.

الكلمات المفتاحية: التحفة، السنيّة، علم العربية، الملا عصام، الأسفرايينيّ.

"altuhfa alsuniyah min eilm alearabia" by: Abd al-Malik bin Jamal al-Din al-Asfaraini, known as "Mullah Issam" (d. 1037 AH) - study and investigation.

Mahmoud Hassan Morsi Abdullah.

Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Menoufia, Al-Azhar University, Egypt.

Email: Mahmoudabdallah.lan@azhar.edu.eg

Abstract:

God has prepared for the language His Noble Book in every time and place sincere scholars who devoted themselves to it and made it their primary concern. They collected its fragments, established its rules, and raised its structure. Thus, they left us with a great scientific heritage and venerable works, deserving of all appreciation and glorification, among these scholars who provided the Arab library with valuable works is Sheikh Abd al-Malik bin Jamal al-Din al-Asfaraini, known as "Mullah Issam," who was born in the year (978 AH) and died in the year (1037 AH). Over sixty in various sciences, most of which are in the Arabic language sciences, especially grammar, this research is concerned with investigating one of this man's scientific works, entitled: "altuhfa alsuniyah min eilm alearabia" which is a brief book that collected most of the chapters on grammar and its rules. It is a witness to the abundance of knowledge of its author, his breadth of knowledge, and his distinguished scientific personality, Before the investigation, I presented a comprehensive study of the author and the book, then I followed it with the verified text, following in the investigation the generally accepted method for investigating texts, and then appended it with technical indexes that help the reader reach his goal.

Keywords: Al-Tuhfa, Al-Suniyah, Arabic science, Mullah Issam, Al-Asfaraini.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ على سيدنا محمدٍ
المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم
الدين.

أما بعد:

فلقد ترك لنا أسلافنا - رضوان الله عليهم - ثروةً علميةً ضخمةً ذاتَ قيمة،
تتمثل في هذا القدر الكبير من المؤلفات والمصنفات في مختلف العلوم والمعارف،
وعلمُ النحو واحد من تلك العلوم التي كانت مناطَ اهتمام العلماء في مختلف العصور
والأزمان، بل لقد هيأ الله لعلم النحو من الجهود ما لم يُهيأَ لغيره من العلوم، ولا
عجب؛ فهو من أشرف العلوم منزلةً وأعلاها قدرًا، وهو في الكلام كالملح في الطعام.
ومن العلماء الذين أسهموا في البناء الفكري لهذه الأمة وأثروا المكتبة العربية
بمؤلفات قيّمة الشيخُ عبد الملك بن جمال الدين الأسفرايينيّ الشهير بـ «الملا
عصام»، المولود سنة (٩٧٨ هـ) والمتوفى سنة (١٠٣٧ هـ)، سليل بيت العلم، الذي
نذر حياته له وأفنى عمره فيه، فترك لنا مؤلفاتٍ تربو على الستين في مختلف فنون
العلم، جُلّها في علوم اللغة العربية، لا سيما علم النحو.
وهذا كتاب: «التحفة السنيّة من علم العربيّة»، أثر من آثاره، وشاهد على غزير
علمه، وسعة معرفته، وشخصيته العلمية المتميزة، كتابٌ صغير الحجم عظيم الفائدة،
جُمّ المنفعة، جَمَعَ معظم أبوابِ النحو وقواعده، قدمها «الملا عصام» في إجمالٍ غير
مُقلٍّ وإيجازٍ غير مُخلٍّ.

وإنني إذ أقوم بتحقيق هذا الأثر فما ذاك إلا وفاءً لعلمائنا الأفاضال الذين بذلوا الغالي والنفيس في خدمة هذه اللغة ورفع لوائها، ثم إن إحياء التراث ونفض الغبار عنه وتحقيقه ضرورة من الضرورات العلمية التي ينبغي أن ينهض بها الدارسون.

يضاف إلى ذلك أن دراسة هذا الكتاب ومؤلفه تلفت أنظار المتخصصين في هذا الميدان إلى إلقاء الضوء على الدرس النحوي في بلاد الحرمين الشريفين؛ فصاحبنا (الملا عصام) ولد في مكة المكرمة ونشأ بها وتلقى العلم عن علمائها وشيوخها، ثم انتقل إلى المدينة المنورة فدرس بها وعلم، وألف وصنّف، وظل بها حتى مات، وقد شهدت بلاد الحرمين على امتداد العصور - بما في ذلك الحقبة التي عاش فيها المؤلف وهي نهايات القرن العاشر وبدايات القرن الحادي عشر - نهضة علمية ثقافية كبيرة، وساعد على ذلك عوامل كثيرة، منها انتشار المؤسسات العلمية، كالمدارس، والحلقات العلمية في المسجد الحرام والمسجد النبوي، وانتشار المكتبات، وتلاقي الثقافات والمعارف في مواسم الحج والعمرة، وحركة المجاورة في الحرمين الشريفين، إلى غير ذلك مما لا يتسع له المقام، وهو أمر يستحق الدراسة.

وقد قدمت بين يدي تحقيق هذه الرسالة دراسة وافية عن المؤلف والكتاب، ثم أتبعها بالنص المحقق، متبعاً في التحقيق المنهج المتعارف عليه في تحقيق النصوص، ثم ذيلته بفهارس فنية توصل القارئ إلى ما يريده من الكتاب بأيسر الطرق.

ولله الحمد في الأولى والآخرة

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين



القسم الأول
قسم الدراسة

« الملا عصام »

وكتابه: «التحفة السنية من علم العربية»

المبحث الأول

الملا عصام حياته وأثاره^(١)

• اسمه ونسبه:

هو عبد الملك بن جمال الدين، بن إسماعيل صدر الدين، بن إبراهيم عصام الدين، بن محمد العصاميّ الأسفرايينيّ^(٢) الشافعيّ المكيّ، الشهير بـ «الملا عصام»^(٣).

• مولده ونشأته:

ولد الملا عصام بمكة المكرمة، عام ثمانية وسبعين وتسعمائة (٩٧٨ هـ).

(١) تنظر ترجمته في: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي حفيد المؤلف، ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، ٣/ ٨٧، ونفحة الرياحنة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي، ٤/ ٥٤، وسلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، لابن معصوم، ص ١٢٢، وديوان الإسلام لابن الغزي ٣/ ٣٠٨، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، ١/ ٤٠٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، للشيخ عبد الله مرداد أبو الخير، ص ٣٢٥، والأعلام للزركلي، ٤/ ١٥٧، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ٦/ ١٨١، وأعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، لعبد الله بن عبد الرحمن المَعْلَميّ ٢/ ٩١٦.

(٢) نسبة إلى مدينة «أسفرايين»، بفتح الهمزة - وقيل بكسرهما - وسكون السين وفتح الفاء والراء، بلدة بخراسان بالقرب من نيسابور، من بلاد إيران الآن، واسمها القديم: «مَهْرَجَان»، سميت بذلك لخضرتها ونضارتها. ينظر: معجم البلدان ١/ ١٧٧، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١/ ٧٣، والروض المعطار في خبر الأقطار ص ٥٧.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وسلافة العصر ص ١٢٢، سمط النجوم العوالي ٣/ ٦، والأعلام ٤/ ١٥٧.

وقد هياً الله له بيئةً علميةً؛ فنشأ في بيت من بيوت العلم والأدب، وعائلته مشهورة بالعلم كابراً عن كابر، وكان أبوه جمال الدين العصامي الأسفرايينيّ، وعمّه القاضي عليّ بن صدر الدين العصامي الأسفرايينيّ (ت ١٠٠٧ هـ) المشهور بـ «الحفيد» أي: حفيد العصام^(١) من كبار العلماء في عصرهما، وهما أول من تولّى تعليمه وتأديبه، وجد أبيه هو عصام الدين الأسفرايينيّ إبراهيم بن محمد بن عربشاه (ت ٩٤٥ هـ) شارح الكافية، وله حاشية على الشافية، وصاحب التصانيف النافعة المشهورة^(٢)، ثم هو من نسل العلامة الأستاذ أبي إسحاق الأسفرايينيّ، الأصوليّ الشافعيّ، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة (ت ٤١٨ هـ)^(٣)، وقد وصف بعض أصحاب التراجم من معاصري الملا عصام أسرته العصامية بقوله: «والبيت العصامي بأمر القرى سامي الأساس شامخ الذرى»^(٤).

• شيوخه:

تلمذ الملا عصام لعدد من كبار الأئمة والعلماء في عصره، أذكر منهم:
(١) والده جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين الأسفرايينيّ^(٥).

(١) ينظر: خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا ص ٣٥٢، وخلاصة الأثر ٢ / ٢١٠، ومعجم المؤلفين ٣٤ / ٧.

(٢) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٠ / ٤١٧، والأعلام ١ / ٦٦، ومعجم المؤلفين ١٠١ / ١.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ١٢ / ٢٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهَبَة ١ / ١٧٠، وشذرات الذهب ٩٠ / ٥.

(٤) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٥ / ١٤٠، وخبايا الزوايا ص ٣٤٧.

(٥) سمط النجوم العوالي ٤ / ٤٢٨. وتنتظر ترجمته في: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ص ٤١٧، وخبايا الزوايا ص ٣٤٧.

- (٢) أحمد بن قاسم العبّادي الشافعيّ المصريّ (ت ٩٩٤ هـ) (١).
- (٣) عمه القاضي عليّ بن صدر الدين الأسفراييني (ت ١٠٠٧ هـ) (٢).
- (٤) عبد الرحمن بن الخطيب الشربينيّ (ت ١٠١٤ هـ) (٣).
- (٥) عبد الكريم بن محب الدين القطبيّ (ت ١٠١٤ هـ) (٤).
- (٦) الشيخ عبد الرؤوف المكيّ (٥).
- (٧) أحمد بن عوّاد المصريّ (٦).

• تلاميذه:

ذُكر عن الملا عصام أنه: «لازم الإقراء والتدريس، حتى فاق واشتهر، وبلغ في التحقيق مبلغاً عالياً...» (٧)، ومن ثمّ انتفع بعلمه خلقٌ كثير، وأخذ عنه كثيرٌ من طلاب العلم، منهم:

(١) أحمد بن محمد الهادي بن عبد الرحمن بن شهاب الدين اليميني (ت ١٠٤٥ هـ) (٨).

(٢) محمد بن عبد المنعم الطائفيّ المكيّ (ت ١٠٥٢ هـ) (٩).

-
- (١) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.
 - (٢) تنظر ترجمته في: ربحانة الألباء ص ٤٢٥، وخبايا الزوايا ص ٣٥٢، والأعلام ٤/ ٢٦٤.
 - (٣) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.
 - (٤) سمط النجوم العوالي ٤/ ٣٩٣، وخلاصة الأثر ٣/ ٨، و٨٧.
 - (٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وأعلام المكيين ٢/ ٩١٧.
 - (٦) ذكره حفيد المؤلف في شيوخه، في سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، ولم أقف له على ترجمة.
 - (٧) أعلام المكيين ٢/ ٩١٧. وينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.
 - (٨) خلاصة الأثر ١/ ٣١٥، و٣١٦.
 - (٩) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٤/ ٣٣.

- (٣) السيد أبو بكر بن أحمد بن أبي بكر بن علوي (ت ١٠٥٣ هـ) (١).
- (٤) محمد علي بن محمد بن علّان بن إبراهيم الصّدّيقيّ العلويّ (ت ١٠٥٧ هـ) (٢).
- (٥) أبو السعود محمد بن يحيى بن أحمد بن أبي السعود الكازرونيّ المدنيّ الزبيريّ (ت ١٠٥٨ هـ) (٣).
- (٦) محمد بن أحمد الأسديّ العريشيّ اليمنيّ المكيّ (ت ١٠٦٠ هـ) (٤).
- (٧) القاضي تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم بن تاج الدين بن محمد المدنيّ ثمّ المكيّ المعروف بـ «ابن يعقوب» (ت ١٠٦٦ هـ) (٥).
- (٨) حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى المرشديّ العمريّ المكيّ (ت ١٠٦٧ هـ) (٦).
- (٩) القاضي عصام الدين بن عليّ زاده العصاميّ، وهو ابنُ عمّه القاضي عليّ المذكور آنفًا في شيوخه (ت ١٠٦٩ هـ) (٧).
- (١٠) رضي الدين بن عبد الرحمن بن أحمد الهيثميّ السعديّ (ت ١٠٧١ هـ)، حفيد شيخ الإسلام ابن حجر الهيثميّ (٨).

(١) خلاصة الأثر ١/ ٧١.

(٢) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٤/ ١٨٤، وفوائد الارتحال ١/ ١٥٧.

(٣) خلاصة الأثر ١/ ١٢٤، و١٢٥، وفوائد الارتحال ١/ ٤٧١.

(٤) خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٣.

(٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ١/ ٤٥٧، و٤٥٨، وفوائد الارتحال ٣/ ٣٩٤.

(٦) المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص ٣٢٦، والأعلام ٣/ ٢/ ٢٨٧.

(٧) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٧٥.

(٨) خلاصة الأثر ٢/ ١٦٦.

- ١١) علي بن أبي بكر بن الجمال الأنصاريّ (ت ١٠٧٢ هـ) ^(١).
- ١٢) ابن طعان بن حميد الأنصاريّ الخزرجيّ المكيّ الشافعيّ (ت ١٠٧٢ هـ) ^(٢).
- ١٣) عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر باقشير الشافعيّ المكيّ (ت ١٠٧٦ هـ) ^(٣).
- ١٤) صادق بادشاه (ت ١٠٧٩ هـ) ^(٤).
- ١٥) أحمد بن عبد الله بن أبي اللطف البريّ المدنيّ (ت ١٠٩٢ هـ) ^(٥).

• ذكر طَرَف من حياته:

ولد الملا عصام - كما ذكر آنفاً - في مكة، ونشأ بها، وتلقّى العلم عن أكابر علمائها وشيوخها، ثم انتقل إلى المدينة المنورة، وطاب له المقام بها، فلازمها بقية حياته، وتفرغ للعلم والتعليم، والدرس والتدريس، ورحل إليه طلاب العلم من كل مكان، وضربوا إليه أكباد الإبل ^(٦)، وذكر من ترجم له أنه كان زاهداً ورعاً ذا صلاح. وحفظت لنا كتب التراجم أنه كان للملا عصام وَلَدَان، هما:

الأول: «حسين بدر الدين بن عبد الملك العصامي»، كان عالماً شاعراً أديباً، توفي سنة (١٠٦٥ هـ) ^(٧).

-
- (١) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.
- (٢) خلاصة الأثر ٣/ ١٢٩.
- (٣) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٤٢، وفوائد الارتحال ٤/ ٤٤١.
- (٤) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.
- (٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ١/ ٢٣٠، وفوائد الارتحال ٢/ ٢٩٨.
- (٦) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.
- (٧) ينظر: نفحة الريحانة ٤/ ٥٥، وسلافة العصر ص ٢٦٧، وفوائد الارتحال ونتائج السفر ٤/ ٧٠.

والآخر: «يحيى شرف الدين بن عبد الملك العصامي»، كان كذلك من أهل العلم والأدب، وله كتاب: «أنموذج النجباء من معاشرّة الأدباء» في الأدب، توفي سنة (١٠٧٤ هـ) (١).

قال عنهما «المحبي»: «وهما قمران طلعا معاً فأشرقا، وروضان سُقيًا ماءً النباهة فأورقا، وكلُّ منهما أديبٌ أريب، له في المعارف ضرائبٌ ما له فيها ضريب، إلى أشعارٍ تروق كما راققتك عهدُ الشبائب، وتَشوِّقُ كما شاقَّتكَ ذكرى الحَبائب...» (٢).
آراء العلماء فيه:

نال الملا عصام شهرة واسعة ومكانة عالية، وقد شهد بفضله وعلو قدره علماء عصره واللاحقون.

قال عنه حفيده عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي (ت ١١١١ هـ): «الملقب بخاتمة المُحقِّقين، وإمام العلوم العَقَلِيَّة والنقلية، وخاتمة علماء العلوم الأدبية، وعَلَم الأئمة الأعلام، بحر العلوم المتلاطمة بِالْفَضْلِ أمواجه، وطَوْد المعارف الراسخ الناتجة لَدَيْهِ أفرادُه وأزواجُه، عَلَامَةُ البَشَر في القرن الحادي عشر، والرحلة التي ضُربت إليها أكبادُ الإبل، والقبلة التي فُطِرَ كُلُّ قلبٍ على حَبِّها وجُبَل، جَمع فنونَ العلم فانعقد عليه الإجماع، وتفرد بصنوف الفضل فبَهَر النواظر والأسماع، فما من فنٍّ إلا وله فيه القُدْحُ المُعَلَّى، والموردُ العذبُ المُحَلَّى، إِنْ قَالَ لم يدع مقالًا لقائل، أو طَالَ لم يأتِ غيرُه بطائل» (٣).

(١) ينظر: خلاصة الأثر ٤/ ٤٧٢، ونفحة الريحانة ٤/ ٥٥، وسلافة العصر ص ٢٧٢، وإيضاح

المكنون ٣/ ١٣٧، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢١٠.

(٢) نفحة الريحانة ٤/ ٥٥. و«الشبائب» الشواب، يقال: نسوة شَبَائِب، أي: شَوَاب. تهذيب اللغة

(ش ب ب) ٤/ ٨٠. و«الحبائب» جميع حَبِيْبَة. المصباح المنير (ح ب ب) ١/ ١١٧.

(٣) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

وقال عنه المحبي (ت ١١١ هـ): «وعبد الملك هذا إمام العلوم العربية وعلامها، والمنشورة به في الخافقين أعلامها، والساك أوضَح مسالكها، والمالك لأزمتها وابن مالكها، وردَّ عذب الفضل نهلاً وعلاً، وفاز من سهامه بالقِدَح المُعلَّى، فجدد معنى العلم الدريس...، قلَّما أعار ذهنه وفكره غير مسائل العلم التي خلَّدت في صحائف الأيام ذكره»^(١).

وقال عنه أيضاً: «عَفُّ السريرة طاهر الأثواب، مقسم الآثبات بين الطاعة ونيل الثواب، وله من الآثار ما لا تزال الرواة تدرسه، والتواريخ على مدى الأيام تحرُّسه»^(٢).

• مؤلفاته:

كان الملا عصام ذا قلم سيَّال، فألف كثيراً من الكتب النافعة، وقد ذكر من ترجم له أن له ما يربو على الستين كتاباً في مختلف فنون العلم، في الحديث والنحو والصرف والبلاغة والأدب والعروض والمنطق والأصول وغيرها، قال المحبي في ترجمته: «اشتغل بالتصنيف والتأليف، وتخلَّى عن كل أنيس وأليف، حتى بلغت مؤلفاته الستين، بين شرح مُفيد ومُتن متين، فلعب بخاتمة المُحقِّقين، وعُدَّ من أرباب الفضل واليقين...»^(٣).

فمن مؤلفاته في مجال الدراسات النحوية:

(١) إرشاد الألباء لمعرفة كلام العرب العرباً^(٤).

(١) خلاصة الأثر ٨٧/٣، وينظر: سلافة العصر ص ١٢٢.

(٢) نفحة الريحانة ٥٤/٤.

(٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٨٧/٣. وينظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩،

والأعلام ١٥٧/٤.

(٤) مخطوط في جامعة الملك سعود ضمن مجموع، تحت رقم (٨٠٦).

- ٢) «إسعاف الخليل بزُبد التسهيل»^(١)، وهو اختصار لكتابه المسمى: «تسهيل العُروض إلى علم العروض».
- ٣) «الإعراب عن عوامل الإعراب، وشرحه»^(٢)، وهما كتابان، الأول رسالة في العوامل النحوية، والثاني شرحها، وكلاهما للمؤلف.
- ٤) «التحفة السنيّة من علم العربية»، وهو هذا الكتاب، وسأفرد له حديثًا خاصًا.
- ٥) «الكافي الوافي بعلم القوافي»^(٣). وهو كتاب في علم القوافي، تناول فيه تعريف القافية، وحروفها، وحركاتها، وأنواعها، وعيوبها، وما إلى ذلك.
- ٦) «بلوغ الأرب من كلام العرب»^(٤).
- ٧) «بلوغ الأماني من مختصر الزّنجاني»^(٥)، وهو شرح على التصريف العزّيّ للزّنجانيّ (ت ٦٥٥ هـ).

- (١) مخطوط ضمن مجموع في مكتبة مكة المكرمة، تحت رقم (٢٢ نحو). وينظر: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم) ٣/ ١٨٨٤.
- (٢) حقق الشرح الدكتور/ محمد سالم الدرويش، ونشرته الجامعة الأسمرية الإسلامية بليبيا عام ٢٠١٧م، وحققه الدكتور/ أحمد رجب أبو سالم، ونشرته دار الكتب العلمية ببلنات عام ٢٠١٨م، ثم حققه الدكتور/ أحمد إبراهيم أبو الوفا ونشره في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع ٣٨، ج ٢، ٢٠١٩م.
- (٣) مطبوع بتحقيق عدنان عمر الخطيب، ونشر في دار التقوى للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، عام ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩م.
- (٤) مخطوط في جامعة الملك سعود ضمن مجموع، تحت رقم (٨٠٦). وينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص ٣٢٥، والأعلام ٤/ ١٥٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٨١.
- (٥) مخطوط في جامعة الملك سعود، تحت رقم (٤١٤ ب م)، يقع في تسع وستين ورقة.

- ٨ «بلوغ المرام من حل قَطْر ابن هشام»^(١)، وهو شرح على «قطر الندى» وبل الصدى» لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ).
- ٩ «تسهيل العروض إلى علم العروض»^(٢).
- ١٠ «حاشية على شرح القطر»^(٣)، وهي حاشية على شرح «قطر الندى» لمصنفه ابن هشام الأنصاري.
- ١١ «حاشية على شرح القواعد»^(٤)، وهي حاشية على كتاب: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ)، الذي شرح فيه كتاب: «قواعد الإعراب» لابن هشام الأنصاري.
- ١٢ «شرح الآجرومية»^(٥).
- ١٣ «شرح الأبيات التي في الكلمات الواردة اسمًا وفعلاً وحرفاً»^(٦).

- (١) حقق في رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة بغداد - العراق، إعداد/ هيام فهمي إبراهيم، بإشراف الأستاذ الدكتور/ حاتم صالح الضامن، عام ١٩٩٠م، وأعيد تحقيقه في رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى، إعداد/ محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، بإشراف الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
- (٢) مطبوع بتحقيق الدكتور/ فاخر جبر مطر، ونشره مركز البحوث والدراسات والنشر بالعراق، ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩ م.
- (٣) خلاصة الأثر ٨٧/٣، وهدية العارفين ١/٦٢٨.
- (٤) ينظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣.
- (٥) مطبوع بتحقيق أسامة بن مسلم الحازمي، ونشر في دار ابن حزم بلبنان، عام ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م، وأعاد تحقيقه وجيه فوزي الهمامي، وطبع في دار الظاهرية بالكويت، عام ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٨ م.
- (٦) مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: (١٦٦٢-١). وينظر: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم) ٣/ ١٨٨٤.

- ١٤) «شرح الإرشاد في النحو»^(١). ولعله شرح على كتاب «الإرشاد» لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ).
- ١٥) «شرح ألفية ابن مالك»، لم يُتِمّه^(٢).
- ١٦) «شرح الخزرجية»^(٣)، وهو شرح على القصيدة المسماة: «الرامزة في علمي العروض والقافية»، المعروفة بـ «الخزرجية»، لأبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجيّ المغربيّ (ت ٦٢٧ هـ).
- ١٧) «شرح القواعد الصغرى لابن هشام»^(٤).
- ١٨) «شفاء الصدور بشرح الشذور»^(٥)، وهو شرح على كتاب: «شذور الذهب» لابن هشام.
- ١٩) «الغيث الهامي على شرح القطر»، ذكره إسماعيل البغدادي^(٦)، وأغلب الظن أن المقصود به هو حاشية الملا عصام على شرح قطر الندى لابن هشام المشار إليها سابقًا.

(١) ينظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وهدية العارفين ٦٢٨/١، ومعجم المؤلفين ١٨١/٦.

(٢) سمط النجوم العوالي ٤٢٩/٤، والبدر الطالع ٤٠٣/١.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر ٨٧/٣، وهدية العارفين ٦٢٨/١.

(٤) مخطوط بمكتبة أحمد باشا، ضمن مكتبة كوبريلي إستانبول – تركيا، تحت رقم (٣٣٣/٧)،

ينظر: معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم) ٣/١٨٨٤.

(٥) حقق في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، إعداد الباحث/ محمد سيد أحمد

محمد قروصة، ومنه نسخة مودعة بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر تحت رقم

(٩٧٥/١، ٤١٥)، عام ١٩٨٥ م.

(٦) إيضاح المكنون ٤/١٥٢، وهدية العارفين ٥٥٦/١.

٢٠ «منظومة الألفاظ النحوية، وشرحها»^(١). وهي منظومة في الألفاظ النحوية للمؤلف تقع في أربعين بيتاً، تحوي تسعة وأربعين لغزاً نحويّاً، وقد نظمها المؤلف وشرحها.

ومن مؤلفاته في العلوم الأخرى:

(١) حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية للكاتب (ت ٦٧٥هـ) (٢).

(٢) رسالة في تحريم الدخان (٣).

(٣) شرح إيساغوجي في المنطق (٤).

(١) حقق الشرح الأستاذ الدكتور/ علي حسين البواب، ونشره في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، ع ٦، يوليو ١٩٩٢م، ثم طبع ونشر في مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، عام ١٤١٩هـ / ٢٠٠٠م، وحققته الدكتورة/ فائزة عمر المؤيد، ونشرته في مجلة جامعة الإمام، ع ١٣، أبريل ١٩٩٥، ثم حققه الأستاذ الدكتور/ عبد الحافظ حسن العسيلي، ونشره في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ع ٢٨، ٣، ٢٠١٢م.

(٢) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩.

(٣) ينظر: الأعلام ٤/ ١٥٧. وهو مخطوط منه نسخة في مكتبة المسجد النبوي الشريف تحت رقم (١٦٨/ ٨٠)، وأخرى بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (١٢٩٠، ٢٢٩٦).

(٤) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وإيضاح المكنون ٣/ ١٥٣، والأعلام ٤/ ١٥٧.

(٤) شرح رسالة الاستعارات للسمرقندي (ت ٨٨٨ هـ) (١).

(٥) شرح رسالة الوضع العضدية (٢).

(٦) شرح الشمائل للترمذي (٣).

• وفاته:

توفي الملا عصام بالمدينة المنورة سنة سبع وثلاثين وألف من الهجرة (١٠٣٧ هـ)، عن تسعة وخمسين عاماً، ودفن ببقيع العُرقَد، رحمه الله رحمة واسعة (٤).

(١) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩، وخلاصة الأثر ٣/٨٧، وهدية العارفين ١/٦٢٨.

(٢) مخطوط بمكتبة المسجد النبوي برقم (١٤/٤١٤).

(٣) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢٩، والبدر الطالع ١/٤٠٣.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر ٣/٨٨.

المبحث الثاني «التحفة السنية» دراسة عامة

• عنوانُ الكتاب:

عنوان الكتاب هو: «التُّحْفَةُ السَّيِّئَةُ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ». ولفظة «التُّحْفَةُ» يدور معناها حول الشيء الكريم النفس ذي القيمة العظيمة الذي يقدمه الإنسان لغيره إكرامًا له، وبرًّا به وتلطفًا. في الصحاح: «التُّحْفَةُ: مَا أَتَحَفَّتْ بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْبِرِّ وَاللِّطْفِ، وَكَذَلِكَ التُّحْفَةُ، بفتح الحاء»^(١).

وفي المعجم الوسيط: «التُّحْفَةُ: الطَّرْفَةُ، ويقال لما له قيمة فنية أو أثرية: تُحْفَةٌ»^(٢).

وأصلها: «وُحْفَةٌ»، أبدلت الواو تاءً، وهي لازمة في جميع التصاريف، إلا في «يَتَفَعَّلُ»، يقال: أتحتف الرجل تحفةً، وهو يتَوَحَّفُ، وكأنهم كرهوا إبدال الواو تاءً هنا لأنه يؤدي إلى اجتماع المثليين، فردوه إلى الأصل^(٣). وجمعها: «تُحَفٌ». ولفظ «السَّيِّئَةُ» وصف مأخوذ من «السَّيِّئَةِ» مقصورًا، وهو ضوء البرق، أو «السَّيِّئَةُ» ممدودًا، ومعناه: الرُّفْعَةُ والشرف وعُلُوُّ القدر^(٤).

و«علم العربية» هو علم النحو.

وكان المؤلف أراد أن هذا كتابٌ في علم النحو نفيس ذو قيمة عظيمة وقدر عالٍ؛ لما يحويه من علم نافع، وهو كذلك تحفة مضيئة؛ لأنه ينير الطريق لقارئه.

(١) الصحاح (ت ح ف) ٤/ ١٣٣٣. وينظر: لسان العرب ٩/ ١٧.

(٢) المعجم الوسيط ١/ ٨٢.

(٣) ينظر: العين ٣/ ١٩٣، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٥٧، ولسان العرب ٩/ ١٧.

(٤) ينظر: الصحاح (س ن و) ٦/ ٢٣٨٣، ولسان العرب ١٤/ ٤٠٣.

• مادة الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

هذا الكتاب عبارة عن مختصر تعليمي في علم النحو، جمع فيه مؤلفه أهمّ أبواب النحو وقواعده الأساسية، وهو يشبه - إلى حد كبير - «قطر الندى» و«شذور الذهب» لابن هشام، و«المقدمة الأزهرية في علم العربية» للشيخ خالد الأزهرى. وقد أقام الملا عصام كتابه هذا على عشرة أبواب:

- فبدأ بما تقتضيه المنهجية العلمية في دراسة النحو، وهو التعريف بالكلمة والكلام، وذكر أنواع الكلمة، وهذا هو الباب الأول.
- ثم باب الإعراب، وفيه تحدث عن تعريف الإعراب، وأنواعه، وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، والإعراب المقدر وأبوابه السبعة.
- ثم باب البناء، فعرّف البناء، وذكر ألقابه أو أنواعه، وما يطرده فيه كل نوع.
- ثم باب المرفوعات، فتناول: الفاعل - وأتبعه بالتنازع -، والمبتدأ، والخبر، واسم «كان» وأخواتها، واسم «كاد» وأخواتها، واسم ما حمل على «ليس»، وخبر «إن» وأخواتها، وخبر «لا» التي لنفي الجنس.
- ثم باب المنصوبات، فتناول: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر «كان» وأخواتها، وخبر «كاد» وأخواتها، وخبر ما حمل على «ليس»، واسم «إن» وأخواتها، واسم «لا» التي لنفي الجنس.
- وفي معرض تناوله لـ «المفعول به» في هذا الباب تحدث عن المفعول به الذي يُحذف فعله الناصب له جوازًا ووجوبًا، وتناول ستة أبواب يحذف فيها الفعل وجوبًا قياسًا، وهي: المنادى، والمندوب، والمنصوب على الاشتغال، والمنصوب على الاختصاص، والمنصوب على الإغراء، والمنصوب على التحذير. وضمّن كلّ باب من هذه الأبواب ما يتعلق به من أحكام نحوية.

- ثم باب المجرورات، فتناول الجر بالحروف، والجر بالإضافة، وما يتعلق بكلٍّ من أحكام.
 - ثم باب النكرة والمعرفة، وفيه ألقى الضوء على النكرة، وأقسام المعارف وأحكامها.
 - ثم باب الفعل، فتناول أنواع الفعل، وعلامات كلِّ نوع، وحكم كل نوع من حيث الإعراب والبناء، وفصل القول في الفعل المضارع، ونواصبه وجوازمه.
 - ثم باب ما يعمل عمل الفعل، فتناول المصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل.
 - ثم باب التوابع، فتناول: النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، وما يتعلق بكل منها من أحكام نحويّة.
- تناول المؤلف هذه الأبواب، وقدمها بأسلوبٍ علميٍّ سهلٍ لا التواء فيه ولا تعقيد، وابتعد عن ضروب البديع والمحسنات والسجع وما شابه ذلك، وابتعد أيضًا عن أساليب المناطقة والفلاسفة ومصطلحاتهم، واهتم بالتمثيل للقواعد التي يسوقها بأمثلة توضيحية، والاستشهاد لها من فصح الكلام.
- والتزم في ذلك كله الإيجاز والاختصار، لذا نجده لا يستطرد، ولا يدخل في تفريعات، ولا ينص على مسائل الخلاف، ولا يعرض أقوال العلماء، ولا أدلتهم، ولا يعلل للأحكام النحوية، ولا يتحدث عن العوامل وما شابه ذلك.
- ومن الملاحظ أن المؤلف في كتابه هذا تأثر - إلى حد ما - بابن هشام في كتابه: «شذور الذهب»، وذلك في ترتيب الكتاب وفي المادة العلمية، مع اختلافات غير يسيرة في ترتيب بعض الأبواب بالتقديم أو التأخير أو بالحذف، وكذلك بعض الجزئيات داخل الأبواب.

• شواهد الكتاب:

اهتم الملا عصام بالشواهد اهتمامًا بالغًا واستعان بها في إثبات القواعد النحوية وتقريرها، وكانت شواهد في الكتاب متنوعة، فاستشهد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهذه إطلالة موجزة على شواهد الكتاب:

أولاً: شواهد من القرآن الكريم وقراءاته:

أعطى الملا عصام النصّ القرآني المرتبة الأولى في الاستشهاد، وجعله أساساً في الاحتجاج وتأصيل القواعد النحوية؛ لكونه أرقى مستويات الفصاحة والمصدر الأول للغة، وقد اشتمل الكتاب – رغم جازته – على خمسة وسبعين شاهداً من الشواهد القرآنية، منها خمس قراءات قرآنية، ثلاث متواترات، وهي: قراءة الكسائي ﴿أَلَا يَا أَسْجُدُوا﴾^(١)، وقراءة نافع: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢)، وقراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية شعبة: ﴿وَمَا عَمِلْتَ أَيَّدِيَهُمْ﴾^(٣)، واثنان من الشواذ، الأولى قراءة أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُسُوا﴾^(٤)، والأخرى قراءة ابن عباس وأبيّ بن كعب وابن مسعود: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُوا﴾^(٥).

ومن الملاحظ في استشهاد بالقرآن الكريم أنه كان يقتصر على ذكر موضع الشاهد من الآية دون زيادة، حتى لو كان كلمتين أو كلمة واحدة، من ذلك:

(١) سورة النمل، من الآية (٢٥). وينظر ص ١٣٩٣ من النص المحقق.

(٢) سورة المائدة، من الآية (١١٩). وينظر ص ١٣٤٧ من النص المحقق.

(٣) سورة يس، من الآية (٣٥). وينظر ص ١٤٤٢ من النص المحقق.

(٤) سورة الإسراء، من الآية (٧٦). وينظر ص ١٤٥١ من النص المحقق.

(٥) سورة النساء، من الآية (٥٣). وينظر ص ١٤٥١ من النص المحقق.

- قوله في الممنوع من الصرف: «فَيَجُرُّ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: ﴿يَا أَحْسَنَ مِنْهَا﴾...»^(١).
- وقوله في جزم الفعل المضارع: «وَيُجْزَمُ بِـ «لَمْ»، نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾. و«لَمَّا»، نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَفِضْ﴾. وَلَا مِ الْأَمْرِ، نَحْوُ: ﴿لِيُنْفِقْ﴾»^(٢).
- وقوله في باب التوابع: «وَالْبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ بِلَا وَاسِطَةٍ. وَهُوَ بَدَلُ كُلِّ...، وَاشْتِمَالٍ، نَحْوُ: ﴿قَاتِلِ فِيهِ﴾...»^(٣).

ثانيًا: شواهد من الحديث النبوي:

استشهد الملا عصام في كتابه هذا بحديث واحد، في باب المنصوب على الاختصاص، وهو قول النبي ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»^(٤).
ثالثًا: شواهد من كلام العرب شعراً ونثراً:

استشهد الملا عصام في كتابه هذا بعشرين شاهداً من الشعر، ومن الملاحظ في استشهاده أنه لم يكن ينسب أي بيت لقائله، بل إنه كان يسوق الشاهد ضمن الكلام دون الإشارة إلى أنه شاهد شعري، وكان يقتصر على ذكر موضع الشاهد من البيت، فلم يذكر بيتاً واحداً بتمامه، إلا بيتاً من الرجز المشطور، بل إنه ربما اقتصر على ذكر كلمتين أو كلمة واحدة من البيت، من ذلك:

- قوله في باب المفعول فيه: «وَنَحْوُ: (دَخَلْتُ الدَّارَ)...، (وَيَوْمًا شَهِدْنَا)، مَفْعُولٌ بِهِ تَوْشَعًا»^(٥).

(١) ينظر ص ١٣٣٠ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص ١٤٥٩، و ١٤٦٠ من النص المحقق.

(٣) ينظر ص ١٤٩٢ من النص المحقق.

(٤) ينظر ص ١٤٠٣ من النص المحقق.

(٥) ينظر ص ١٤٠٧ من النص المحقق.

فقوله: «وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ» جزء من شاهد شعري استشهد به النحاة في هذا الباب، وهو:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ
- وقوله في باب النكرة والمعرفة: «وَلَا يَسُوعُ الْفَضْلُ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إِلَّا فِي نَحْوِ
الْهَاءِ مِنْ: (سَلْنِيهِ) بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَنَحْوِ: (وَاقِيَكُهُ) وَ(ظَنَّتْكَهُ) وَ(كُنْتُهُ)
بِرُجْحَانٍ»^(١).

فقوله: «وَاقِيَكُهُ»، كلمة من بيت شعري استشهد به النحاة في هذا الموضع، وهو
قول الشاعر:

لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَى ... وَاقِيَكُهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا
واستشهد الملا عصام في الكتاب بمثل واحد من أمثال العرب، هو: «كَلَيْهِمَا
وَنَمْرًا»^(٢).

• اتجاه المؤلف النحوي من خلال الكتاب:

الملا عصام واحد من النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعدما نضج علم النحو وأرسيت قواعده وأحكم بنيانه، وهؤلاء لم يكن لهم مذهبٌ مستقلةٌ في دراسة النحو، بل نظروا في تراث السابقين على اختلاف مذاهبهم، ودرسوا قواعدهم وأصولهم ومناهجهم، ووضعوها على بساط البحث، فاختراروا منها ورجحوا، وردوا وضعفوا؛ اعتماداً على ما توفر لديهم من أدلة وبراهين.

والكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه كتاب جمع فيه مؤلفه معظم أبواب النحو، فكان من الطبيعي أن تكثر فيه المسائل الخلافية التي لا يخلو منها باب، لكن المؤلف لم يعبأ بالنص على الخلاف وسرد الآراء الواردة في المسائل النحوية، ونسبتها

(١) ينظر ص ١٤٣٢ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص ١٣٩٢ من النص المحقق.

لأصحابها وذكر الأدلة والترجيح؛ لذا جاء كتابه هذا خالياً من ذكر اسم أي علم من أعلام النحاة؛ ولعل مرد ذلك إلى أنه التزم فيه الإيجاز والاختصار.

وبالبحث تبين أنه - في الغالب - يسير مع جمهور النحاة غير عابئ بمن شذ عنهم، وأحياناً يؤيد جمهور البصريين في المسائل التي وقع فيها خلاف بينهم وبين الكوفيين، وأحياناً يوافق جمهور الكوفيين، وفي مسائل قليلة وافق بعض أفراد النحاة، ويتضح ذلك من خلال العرض الآتي:

أولاً: موافقته لجمهور النحاة:

وافق جمهور النحاة في المسائل الآتية:

- ١ - أداة التعريف هي اللام وحدها، فقد نسب جمع من النحاة هذا المذهب إلى جمهور النحويين، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان.
- ٢ - النقص في «هَنْ» من الأسماء الستة أشهر من الإتمام.
- ٣ - صرف الاسم الأعجمي إذا كان على ثلاثة أحرف.
- ٤ - منع صرف المؤنث المعنوي متحرك الوسط، والمنقول من مذكر.
- ٥ - جواز الصرف والمنع في المؤنث المعنوي إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط ولم يكن أعجمياً ولا منقولاً عن مذكر، والمنع أولى.
- ٦ - جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب.
- ٧ - الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها.
- ٨ - حذف حروف العلة من المضارع المعتل الآخر هو علامة الجزم، وليس للفرقة بين المرفوع والمجزوم.
- ٩ - المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاث.
- ١٠ - الاسم المحكي في حالة الرفع في نحو: «مَنْ زَيْدٌ؟» تقدر عليه الضمة، وهذه الضمة الموجودة هي ضمة الحكاية، خلافاً لمن قال من النحاة إنها حركة إعراب.
- ١١ - اطراد البناء على الكسر في العلم المختوم بـ «ويه» كـ «سبيويه»، خلافاً لأبي عمر الجرمي الذي أجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

١٢- جواز بناء «غير» على الضم وحذف ما أضيفت إليه بعد ليس» و«لا»، نحو: «ليس غيرٌ» و«لا غيرٌ»، خلافًا لمن زعم من النحاة عدم جواز ذلك إلا بعد «ليس» خاصةً.

١٣- يندر إثبات «أن» في خبر «كاد»، و«كرب»، خلافًا لمن جعله خاصًا بالضرورة.

١٤- إعمال «لات» عمل «ليس»، خلافًا لمن أعملها عمل «إن»، ولمن قال إنها لا تعمل شيئًا.

١٥- عمل «ما» و«لا» النافيتين عمل «ليس» في لغة أهل الحجاز، خلافًا لمن زعم من النحويين خلاف ذلك.

١٦- يشترط في «ما» العاملة عمل «ليس» بقاء النفي في الخبر، فإن انتقض نفيه بـ«إلا» بطل العمل، خلافًا لمن زعم من النحاة جواز إعمالها مع انتقاض نفي خبرها بـ«إلا».

١٧- يشترط في (لا) لإعمالها عملي «ليس» تنكير معموليها، خلافًا لمن زعم من النحاة أنها قد تعمل في المعرفة.

١٨- كَفَّ «إنَّ» وأخواتها - عدا «ليت» - عن العمل إذا لحقتها «ما»، خلافًا لمن زعم من النحاة خلاف ذلك.

١٩- وجوب إلغاء «لكن» إذا خففت، خلافًا لمن قال بجواز إعمالها.

٢٠- دخول الأفعال «هَبْ، وألفي، وعدَّ» في عداد أفعال القلوب، خلافًا لمن أنكر من النحاة دخولها في هذا الباب.

٢١- إذا تقدمت أفعال القلوب على المفعولين فلا يجوز إلا الإعمال، خلافًا لمن ذهب إلى جواز الإلغاء مع التقديم.

٢٢- يشترط في الاسم المرخم أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، خلافًا لمن أجاز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط.

٢٣- جواز ترخيم المركب المزجي، وذلك بحذف عجزه، خلافًا لمن قال بخلاف ذلك.

٢٤- اللغة الكثيرة الفصيحة في الترخيم هي لغة من ينوي ثبوت المحذوف (لغة من ينتظر).

٢٥- إذا دخل على «كَمْ» الاستفهامية حرف جر فتميزها مجرور بـ «مِنْ» مقدرةً، نحو: «بِكَمْ درهمٍ اشتريت؟»، خلافاً للزجاج الذي زعم أن جرَّ التَّمييز حيئذٍ إنّما هو بإضافة «كَمْ» إليه.

٢٦- إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، خلافاً لبعض النحاة الذين يرون الإتيان في المسبوق بالنفي، نحو: «ما قام إلا زيدٌ أحدٌ».

٢٧- جواز نصبِ المستثنى بـ «حَاشَا» وجرِّه، والجرُّ بها هو الكثير الراجح، خلافاً لسيبويه وبعض البصريين الذين يرون أنها حرف جرٌّ دائماً ولا يجوز نصب المستثنى بها.

٢٨- إذا كان الضمير منصوباً بـ «كان» أو إحدى أخواتها جاز فيه الفصل والوصل، والفصل هو الأرجح، نحو: «الصدِّيقُ كنتَ إيَّاه»، و«الصدِّيقُ كُنتَهُ»، خلافاً لمن زعم من النحاة - كابن مالك - أن الوصل هو الأرجح.

٢٩- «أل» الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول، خلافاً لمن زعم خلاف ذلك.

٣٠- «أل» التي للتعريف تنقسم إلى عهدية وجنسية، خلافاً لأبي الحجاج يوسف بن معزوز الأندلسي الذي زعم أنها تكون للعهد أبداً لا تفارقه.

٣١- رتبة المعارف بالإضافة كرتبة ما أُضيف إليه؛ فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم، والمضاف إلى اسم الإشارة في رتبة الإشارة، وهكذا، إلا المضاف إلى المضممر فليس في رتبة المضممر، وإنما هو في رتبة العلم، خلافاً للمبرد في زعمه أن ما أُضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وبعض النحاة الذين يرون أنه في ربتها مطلقاً ولا يستثنى المضممر.

٣٢- يبنى الفعل المضارع على السكون إن اتصلت به نون الإناء، خلافاً لمن زعم من النحاة أن الفعل المضارع يكون معرباً إذا اتصلت به نون النسوة، وإعرابه مقدر.

٣٣- الناصب للفعل المضارع منه ناصب بنفسه، وناصب بإضمار «أن» بعده، خلافاً لما حكى عن الخليل من أنه لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ «أن» مضمرة أو ظاهرة.

٣٤- يعمل اسم الفاعل المقترن بـ «أل» مطلقاً، سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء أكان معتمداً أم لم يكن معتمداً، خلافاً للأخفش في زعمه أنه لا يعمل مطلقاً، ول بعض النحاة - كالرمانى وأبى علي الفارسي - في اشتراطهم أن يكون بمعنى الماضي.

٣٥- يعمل اسم الفاعل المجرد من «أل» إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال دون الماضي، خلافاً للكسائي وهشام الضرير اللذين ذهبا إلى أنه يعمل إذا كان بمعنى الماضي.

٣٦- لا يعمل اسم الفعل مضمراً، خلافاً لابن مالك الذي جَوَّزَ إعماله مضمراً مقدماً مع دلالة متأخر عليه.

٣٧- لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه، خلافاً للكسائي الذي أجازَه.

٣٨- لا يجوز نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو في جواب أسماء الأفعال، فلا يجوز: «صه فنكرمك» خلافاً للكسائي الذي أجاز النصب مطلقاً، ولا بنى جني وعصفور اللذين أجازاه إذا كان اسمُ الفعل من لفظ الفعل، نحو: «نَزَالَ فنحدثك»، وَمَنَعَاهُ إذا لم يكن من لفظه.

٣٩- ما نُؤنَّ من أسماء الأفعال فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، خلافاً لمن ذهب من النحاة إلى أنها كلّها معارف، ما نُؤن منها وما لم ينون.

٤٠- يشترط للتوكيد بـ «كِلَا وَكِلْتَا» أن يصح حلولُ المفرد محلّهما، وعلى ذلك لا يجوز أن يقال: «اختصم الزيدان كلاهما»؛ خلافاً لمن أجازَه من النحاة.

- ٤١- الواو العاطفة لمطلق الجمع من غير دلالة على ترتيبٍ ولا معيَّةٍ، خلافاً لمن ذهب من النحاة إلى أنها تفيد الترتيب.
- ٤٢- منع العطف على الضمير المجزور من إعادة الجارِّ، خلافاً لابن الأنباري وبعض النحاة الذين يرون جوازه.
- ثانياً: موافقته لجمهور البصريين:
- وافق جمهور البصريين في المسائل الآتية:
- ١- الجزم من أنواع الإعراب، والكوفيون - ووافقهم المازني - يقولون إن الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب.
- ٢- إذا أعمل الثاني في باب التنازع وكان الأول يطلب مفعولاً، ولا يمكن الاستغناء عنه، فإنه يجب إظهار المفعول حينئذ، وذلك كما لو كان المفعول الثاني من «ظننت» وأخواتها، نحو: «حسبني منطلقاً وحسبت زيذاً منطلقاً».
- ٣- منع رفع الوصف ما بعده حتى يعتمد على شيء، فإذا لم يعتمد لم يعمل.
- ٤- عدم تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.
- ٥- جواز توسط خبر «كان» وأخواتها.
- ٦- الفعلان «كَرَبَ» و«هَلْهَلْ» من الأفعال التي تدل على قرب وقوع الخبر، خلافاً لمن عدَّهما من النحاة من أفعال الشروع.
- ٧- يشترط في «ما» النافية لإعمالها عمل «ليس» ألا تليها «إن» الزائدة.
- ٨- جواز تخفيف «إن»، خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها لا يجوز تخفيفها، وأن «إن» الساكنة النون التي يعدّها البصريون مخففة من الثقيلة هي ثنائية لفظاً ووضعاً، وهي «إن» النافية.
- ٩- تخفف «أن» فتعمل، ولا تلغى، ولا يكون اسمها إلا ضمير الشأن.
- ١٠- جواز إعمال «كأن» إذا خففت، خلافاً للكوفيين الذين يمنعون إعمالها.
- ١١- التمييز لا يكون إلا نكرة.

- ١٢- إذا جرّت «رُبّ» ضميرًا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفردًا مذكّرًا مرادًا به المفرد المذكور وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى المراد، نحو: «رُبّه رجلاً لقيت، ورُبّه رجلين، ورُبّه رجلاً، ورُبّه امرأة، ورُبّه امرأتين، ورُبّه نساء»، خلافاً للكوفيين الذين يجيزون مطابقة التمييز للضمير لفظاً.
- ١٣- الضمير أعرف المعارف.
- ١٤- وجوب إضافة الاسم إلى اللقب إذا اجتماعا وكانا مفردَيْن، نحو: «هذا سعيدُ كرزٍ»، خلافاً للكوفيين الذين يجيزون مع الإضافة الإبتاع، نحو: «هذا سعيدُ كرزٍ».
- ١٥- لا تستعمل أسماء الإشارة موصولة، إلا «ذا» بشروط، خلافاً للكوفيين الذين يرون أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل بمعنى الأسماء الموصولة مطلقاً.
- ١٦- الفعل المضارع بعد لام التعليل منصوب بـ «أن» مضمرة جوازاً، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بلام التعليل.
- ١٧- يُنصب الفعل المضارع بعد «كي» بـ «أن» مضمرة وجوباً، وذهب الكوفيون إلى أن «كي» دائماً حرف مصدري ناصب للفعل المضارع بنفسه.
- ١٨- يُنصب الفعل المضارع بعد «حتى» بـ «أن» مضمرة وجوباً، وذهب الكوفيون إلى أنها هي الناصبة.
- ١٩- الفعل المضارع بعد لام الجحود منصوب بـ «أن» مضمرة وجوباً، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب باللام.
- ٢٠- يُنصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب محضين بـ «أن» مضمرة وجوباً، خلافاً للكوفيين الذين يرون أنه منصوب بالفاء والواو أنفسهما، أو أنه منصوب على الخلاف أو الصرف.
- ٢١- لا يعمل اسمُ الفاعل المجردُ من «أل» عملَ الفعل حتى يعتمد على نفي أو استفهام، وأجاز الكوفيون إعماله من غير اعتماد.
- ٢٢- لا يعطف بـ «لكن» في الإيجاب، وأجازه الكوفيون.

٢٣- لا يعطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده بالمنفصل أو ما يقوم مقامه، وأجازه الكوفيون.

ثالثاً: موافقته لجمهور الكوفيين:

وافق جمهور الكوفيين في المسائل الآتية:

١- جواز الإعراب والبناء في اسم الزمان المبهم إذا أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع معرب.

٢- عدم جواز تقديم خبر «ليس» عليها.

٣- إعمال «إن» النافية عمل «ليس»، وهو مذهب جمهور الكوفيين.

٤- عامل الرفع في الفعل المضارع تجرؤه من الناصب والجازم.

٥- جواز كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين.

٦- جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً إذا أفادت.

٧- «أم» المنقطعة للإضراب، وقد تدل مع ذلك على الاستفهام.

رابعاً: موافقته لبعض أفراد النحاة:

١- وافق ابن الناظم وابن هشام والسيوطي في جواز بناء اسم «لا» النافية للجنس المجموع بألف وتاء مزيدتين نحو: «لا مسلمات» على الكسر أو على الفتح، مع أولوية الفتح.

٢- وافق ابن الحاجب في تضعيف أحد الأوجه الجائزة في نحو: «لا حول ولا قوة»، وهو رفع الاسم الأول على إلغاء «لا» أو إعمالها عمل «ليس»، وفتح الاسم الثاني للتركيب.

٣- وافق بعض النحاة - كابن الحاجب، وابن فلاح، وابن هشام - في اشتراطهم لإعمال «لا» عمل «ليس» كون ذلك في الشعر لا في الشر.

٤- وافق الزمخشري وابن الحاجب في جواز جر تمييز (كم) الاستفهامية بـ «من»، نحو: «كم من كتابٍ اشتريت؟».

٥- وافق سيبويه في صحة إعمال أمثلة المبالغة عمل اسم الفاعل، مخالفًا الكوفيين الذين منعوا إعمالها مطلقًا، وأكثر البصريين الذين أعملوا «فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول»، ومنعوا إعمال «فَعِيل، وفَعِل». وقد سلطت الضوء على الخلاف الوارد في هذه المسائل كلّها بإيجاز في موضعها من البحث.

• تقويم الكتاب:

سيدور الحديث تحت هذا العنصر حول أمرين:

الأول: مميزات الكتاب.

الثاني: مآخذ على الكتاب.

أولاً: مميزات الكتاب:

من الأمور المميزة للكتاب ما يأتي:

١- جَمَعَهُ لمعظم أبواب النحو وقواعده التي يحتاجها الدارس لهذا العلم ولا يستغني عنها، رغم وَجَازَتِهِ.

٢- سهولة أسلوب المؤلف في الكتاب؛ فقد اتبع أسلوب الكتابة العلمية الخالية من المحسنات اللفظية، البعيدة عن التعقيد والغموض والمصطلحات المنطقية والفلسفية.

٣- اهتمام المؤلف - في الغالب - بذكر الحدود والتعريفات الاصطلاحية في مفتتح الأبواب النحوية التي تضمنها الكتاب، رغم التزامه بالإيجاز والاختصار.

٤- اهتمامه بالتمثيل والاستشهاد؛ فلأمثلة والشواهد حضورٌ في القواعد التي يسوقها، وشواهد متنوعة من القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا على نحو ما مرَّ عند ذكر شواهد الكتاب.

٥- من يطالع الكتاب يقف على دقة المؤلف العلمية وعمقه في القضايا التي يتناولها، وهذا أمر يشهد له بطول الباع ورسوخ القدم في هذا الفن، يظهر ذلك جليًّا من خلال بعض المواضيع في الكتاب، منها أنه ذكر من شروط إعمال المصدر «ألا

يُتَّبَعُ قبل العمل»، أي لا يُتَّبَعُ بتابع قبل استيفائه ما تعلَّق به، من مفعول ومجرور وغير ذلك، فلا يقال: «أعجبني ضربك الشديد زيدًا»، ولا: «عجبت من شريك وأكلك اللبن»، ولا: «عجبت من إتيانك مشيك إلى زيد»، ونحو ذلك. فاشتراط المؤلف عدم الإتيان يشمل التوابع كلها، وهو بذلك أدق من بعض النحاة كابن مالك الذي قال في هذا الموضع: «يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه»^(١)، حيث خص النعت من بين التوابع، لذا تعقبه أبو حيان بقوله: «وفي قول المصنف (ولا منعوت) قصور، وكان ينبغي أن يقول: (ولا متبوع بتابع)؛ ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل»^(٢).

ثانيًا: مآخذ على الكتاب:

هناك بعض المآخذ اليسيرة على هذا الكتاب، وهي أمور لا تنقص من قدره ولا تحط من قيمته، منها:

(١) لم يفتتح الكتاب بمقدمة - ولو قصيرة - تحتوي على حمد الله والثناء عليه وذكر عنوان الكتاب وسبب تأليفه وموضوعه ونحو ذلك من الأمور المتعارف عليها في الكتب، وليس الإيجاز الذي انتهجه المؤلف في الكتاب عذرًا له في ذلك، ولا يُعتذر له بما اعتذر به بعض النحاة لابن الحاجب في خلوه كافيته من المقدمة، حيث قال: «اعلم أن الشيخ رحمه الله لم يُصدّر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءًا منها؛ هضمًا لنفسه بتخيل أن كتابه هذا - من حيث إنه كتابه - ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها»^(٣)؛ فليس هذا مانعًا معتبرًا.

(١) شرح التسهيل ١٠٦/٣.

(٢) التذيل والتكميل ٦١/١١.

(٣) الفوائد الضيائية لملا جامي ١٣/١.

- (٢) اقتصاره في الاستشهاد بالآيات القرآنية على موضع الشاهد، الذي ربما يكون - في بعض الأحيان - كلمتين أو كلمة واحدة.
- (٣) كذلك استشهاده في بعض المواضع بجزء يسير من الشاهد الشعري قد يكون في بعض الأحيان كلمتين أو كلمة واحدة، دون النص على أنه شاهد شعري، وفي هذا الصنيع من الغموض ما فيه، وقد سبق ذكر أمثلة لذلك عند الحديث عن شواهد الكتاب بما يغني عن إعادته هنا.
- (٤) قال في باب التنازع: «وَيُحَذَفُ مَفْعُولُهُ إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتَنِي زَيْدًا)، وَإِلَّا ذُكِرَ ظَاهِرًا، نَحْوُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَضَرَبْتُ زَيْدًا)...»^(١). وهذا المثال الذي مثل به - وهو: «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَضَرَبْتُ زَيْدًا» - لا يتماشى مع هذا الموضوع، بل ليس من باب التنازع أصلاً.
- (٥) قال في باب الاشتغال في معرض الحديث عما يترجح فيه النصب على الرفع: «وَرَأَجِحًا عَلَى رَفْعِهِ بِالْإِتِّدَاءِ: «زَيْدًا اضْرِبْهُ»، وَ«زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»^(٢). وليس «زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ» مما يترجح فيه النصب، بل هو مما يترجح فيه الرفع كما هو مقرر.
- (٦) ذكر في باب الاشتغال فيما يترجح فيه النصب على الرفع أيضًا: «ضَرَبْتُ عَمْرًا - وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ - حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»^(٣)، وتمثيله بـ «ضَرَبْتُ عَمْرًا حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» لا يجوز في هذا الموضوع؛ لأنه مما يجب فيه الرفع، ولا يجوز فيه النصب؛ فقد نص النحاة على أنه يُشترط في (حتى) العاطفة أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه، وهذا غير متحقق هنا، فانتفت مشابقتها بحروف العطف؛ لذا وجب الرفع.

(١) ينظر ص ١٣٦١ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص ١٣٩٩ من النص المحقق.

(٣) ينظر ص ١٤٠٠ من النص المحقق.

٧) قال في باب اسم التفضيل: «فَإِنْ كَانَ بِ (أَل) أَوْ مُضَافًا لِنَكْرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ أَوْ مُجَرَّدًا فَالْوَجْهَانِ»^(١)، وهذا مخالف لما عليه النحاة، وما قرره النحاة في هذا الموضع هو أن اسم التفضيل إذا كان مقترنا بِ (أَل) طَابَقَ الموصوف، وإذا كان مجرّدًا أو مضافًا لنكرة وجب فيه الإفراد والتذكير، وإذا أضيف لمعرفة جاز فيه الوجهان؛ المطابقة وعدمها.

٨) في باب المجرورات ذكر حروف الجر التي تجر الأسماء الظاهرة والمضمرة، ولم يذكر من بينها حرف الجر «في»^(٢)، ولعله سهو، أو سقط من الناسخ.

٩) في باب المجرورات أيضًا عند حديثه عن الإضافة المعنوية ذكر أنها تفيد المضاف تعريفًا إذا كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصًا إذا كان نكرة، ثم قال: «إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ نَحْوَ (غَيْرٍ)، وَ(وَاحِدُهُ) فَلَا يَتَخَصَّصُ»، والصواب: «فَلَا يَتَعَرَّفُ»^(٣)، ولعله تحريف من الناسخ.

١٠) قال عند حديثه عن شروط إعمال المصدر: «وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، مُنْكَرًا»^(٤)، وليس من شروط إعمال المصدر أن يكون منكرًا، بل يعمل نكرةً ومعرفةً، وربما تكون الكلمة محرفة، والصواب: «مُكَبَّرًا».



(١) ينظر ص ١٤٧٥ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص ١٤٢٤، و ١٤٢٥ من النص المحقق.

(٣) ينظر ص ١٤٢٩ من النص المحقق.

(٤) ينظر ص ١٤٦٣، و ١٤٦٤ من النص المحقق.

القسم الثاني
قسم التحقيق

مقدمة التحقيق

- ١- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- ٢- وصف النسختين المعتمدتين.
- ٣- منهج التحقيق.
- ٤- نماذج من النسختين المعتمدتين.

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

ليس هناك شك في نسبة هذا الكتاب للملا عصام، فالنسبة محققة؛ للأمور الآتية:

- ورود عنوان الكتاب مقروناً باسم مؤلفه على صفحة غلاف النسخة المخطوطة، فقد ورد على غلاف النسخة بخط الناسخ: «التحفة السنية من علم العربية، تأليف العبد المفتقر إلى الله الغني عن العالمين عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين، حفيد الأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني...».
- ورود هذا الكتاب مع أربعة كتب أخرى مؤكدة النسبة للمؤلف مخطوطة ضمن مجموع – كما سيأتي في وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق –، وقد كُتب على غلاف هذا المجموع بعد ذكر عناوين الكتب التي تضمنها هذا المجموع بخط الناسخ: «والكل للشيخ الإمام الحبر البحر الهمام سيدنا ومولانا وشيخنا وأستاذنا مولانا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي...».
- وجود قيد تملك على غلاف النسخة المخطوطة لأحد تلاميذ المؤلف، وهو الشيخ «حنيف الدين المرشدي»^(١)، – كما سيأتي في وصف النسخ – ينص فيه صراحة على أن هذا الكتاب هو للملا عصام، وأنه تملكه عن طريق الهبة منه، فقد جاء فيه بخطه: «... وذلك بطريق الهبة من مؤلفه سيدنا ومولانا وشيخنا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي...».
- نسبة بعض كتب التراجم هذا الكتاب للملا عصام^(٢).

(١) حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي المكي، خطيب المسجد الحرام ومفتي الحنفية بالمدينة المنورة وابن مفتيها، فقيه أديب، توفي سنة (١٠٦٧ هـ). تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر ١٢٦/٢، وسلافة العصر ص ٥٥، والأعلام ٢٨٧/٢، ومعجم المؤلفين ٨٧/٤.

(٢) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص ٣٢٥، وأعلام المكيين ٩١٧/٢.

• وصف النسختين المعتمدتين:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين، على النحو الآتي:

النسخة الأولى:

نسخة خطية موجودة في مكتبة مكة المكرمة، تقع ضمن مجموع رقمه (٢٢ مجاميع)، يحتوي هذا المجموع على خمسة كتب كلها للمؤلف، وقد كتب على غلاف هذا المجموع بخط الناسخ: «فهرست ما في هذا المجموع، مشتمل على خمسة كتب: ١- إسعاف الخليل بزبدة التسهيل، ٢- الكافي الوافي بعلم القوافي، ٣- رسالة الإعراب عن عوامل الإعراب وشرحها، ٤- شرح الآجرومية، ٥- التحفة السنية من علم العربية، والكل للشيخ الإمام الحبر البحر الهمام سيدنا ومولانا وشيخنا وأستاذنا مولانا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي أدامه الله...».

وهذا المخطوط هو الرسالة الخامسة في هذا المجموع، وقد كُتب على غلافها بخط الناسخ عنوانها وعنوان مؤلفها على النحو الآتي: «التحفة السنية من علم العربية تأليف العبد المفتقر إلى الله الغني عن العالمين عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين حفيد الأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني».

وعلى الغلاف قَيْدٌ تَمَلُّكٌ لتلميذ المؤلف «حنيف الدين المرشدي»، وصيغته: «مما أصاره التقدير في نوبة العبد الفقير الراجي رحمة ربه المنان الفقير حنيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي، عفا الله عنه ووالديه والمسلمين أجمعين، وذلك بطريق الهبة من مؤلفه سيدنا ومولانا وشيخنا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي، وذلك سنة ١٠٣٣ بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام».

وهذه النسخة نسخة جيدة نفيسة كاملة ليس بها نقص، وعلى حواشيتها بعض تصويبات واستدراكات، وقد كتبت في حياة المؤلف، كما ظهر من النص السابق، وجاء في آخرها أيضًا: «تمت هذه الرسالة المختصرة المفيدة الجوهرة الفريدة عصر يوم الثلاثاء المبارك عاشر شعبان الكريم أحد شهور العام الثالث والثلاثين من بعد الألف...».

وقد كُتبت هذه النسخة بخط معتاد، وعدد لوحاتها عشرون لوحة، في كل لوحة صفحتان، تحتوي كل صفحة - في الغالب - على ثمانية عشر سطرًا، متوسط الكلمات ثماني كلمات في السطر الواحد، وقد كتبت كلمة «باب» أو «فصل» وبعض الكلمات الأولى في بداية كل موضوع بالمداد الأحمر، وبها نظام التعقيد؛ حيث كتبت الكلمة الأولى من وجه كل ورقة جديدة في أسفل ظهر الورقة التي تسبقها.

وقد جعلت هذه النسخة هي الأصل، ورمزت لها بالرمز: (خ).

النسخة الثانية:

نسخة مطبوعة على هامش شرح الأجرومية للمؤلف، بمطبعة الترقى الماجدية بمكة المكرمة عام ١٣٢٩ هـ، وهي موجودة بمكتبة الأزهر، تحت رقم (٣٤٧١) بخيت (٤٥١٠٥)، وهذه النسخة تحتوي على النص فقط دون أي تعليق عليه. وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز: (ط).

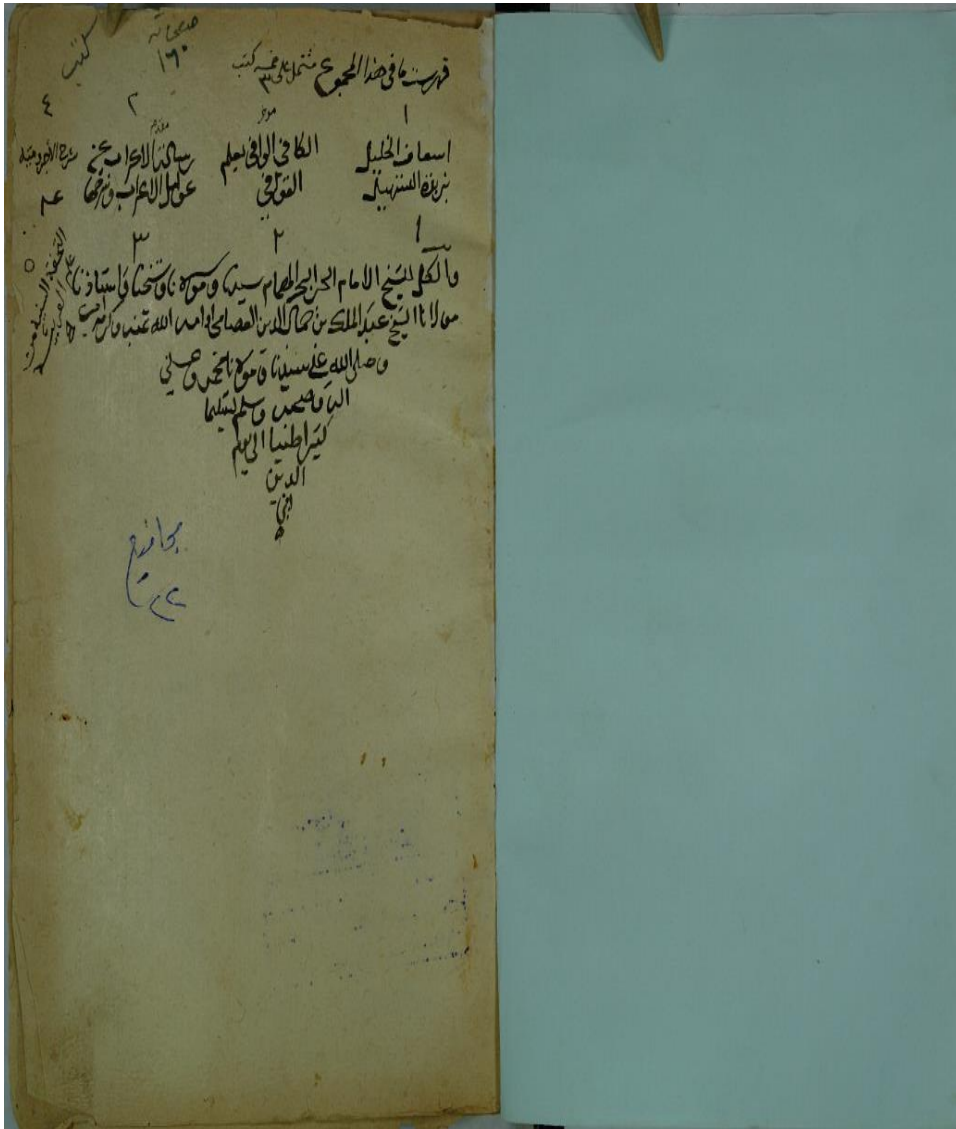
وقد اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط أول الأمر على النسخة الخطية (خ)، وبينما أنا أجمع تراث الملا عصام وجدت محقق «شرح الأجرومية» للمؤلف^(١) ذكر في مقدمة التحقيق أن شرح الأجرومية هذا مطبوع طبعة قديمة في مطبعة الترقى الماجدية بمكة المكرمة عام ١٣٢٩ هـ وعلى هامشه «التحفة السنية» للمؤلف، فعزمت على التوقف عن التحقيق، غير أنني لما وقفت على هذه النسخة المطبوعة وجدتها عبارة عن النص فقط دون أدنى تعليق عليه - كما ذكرت آنفًا -، وبها كثير من الأخطاء، يضاف إلى ذلك أنها غير متاحة ولا موجودة في المكتبات إلا في مكتبة الأزهر، فاستعنت بالله وواصلت التحقيق.

(١) هو الأستاذ وجيه فوزي الهمامي، وقد زودني بصورة من هذه النسخة، فجزاه الله خيرًا.

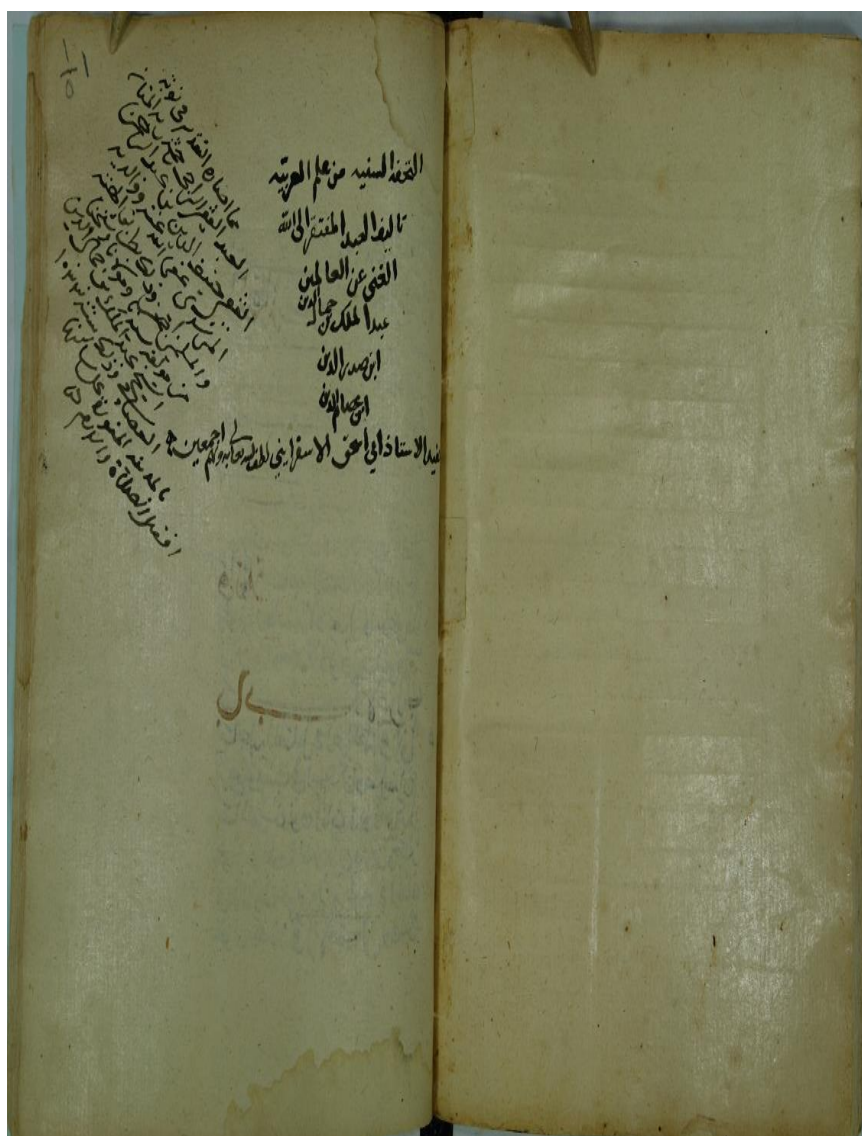
• منهج التحقيق:

- (١) حررت النص المحقق وفق قواعد الإملاء الحديثة، مراعيًا علامات الترقيم.
- (٢) جعلت النسخة المخطوطة التي أشرت إليها بالرمز (خ) هي الأصل، وقابلتها بالنسخة الأخرى (ط)، وسجلت الفروق بينهما في الحواشي، وأثبت الصواب في الصلب، منبهاً على ما وقفت عليه من تحريف أو تصحيف أو سقط ونحو ذلك.
- (٣) أثبت أرقام صفحات نسخة الأصل في بداية كل صفحة من صفحات المخطوط، فأثبت رقم الصفحة، ورمزت للوجه بحرف (و) وللظهر بحرف (ظ)، ووضعت ذلك بين معقوفين.
- (٤) وضعت عناوين لأبواب الكتاب وفصوله؛ تسهيلاً على القارئ؛ وذلك لأن الكتاب خالٍ من العناوين، والمؤلف لا يزيد في بداية كل باب على أن يقول: «باب»، وميزت ما وضعته من عناوين بجعله بين معقوفين.
- (٥) ضبطت النص المحقق ضبطاً كاملاً؛ خدمة للنص وتيسيراً على القارئ.
- (٦) صوّبت ما تأكد لدي أنه وقع فيه تحريف، وعالجت موضع السقط، ووضعت ذلك بين معقوفين، ونهت عليه في الحاشية.
- (٧) خرّجت شواهد الكتاب - من قرآن وحديث وشعر ومثل - من مظانها المختلفة، وفسرت غامضها، وبيّنت موضع الاستشهاد فيها.
- (٨) وثقت الآراء والأقوال التي أوردها المؤلف، ونسبتها إلى أصحابها، ونهت على المسائل الخلافية، وسلطت الضوء عليها بإيجاز.
- (٩) لما رأيت النص المحقق موجزاً - قد يصل في بعض المواضع إلى درجة الغموض - قمت بالتعليق عليه، بشرح غامضه، وبيان مبهمه، وتوضيح مشكله، وفك مغلقه، والتمثيل للقواعد التي تضمنها، وتوضيحها؛ حتى تتم الفائدة المرجوة منه.
- (١٠) ذيلت النص المحقق بفهارس علمية؛ تُسهّل على القارئ الوصول إلى مراده.

• نماذج من النسختين المعتمدتين:



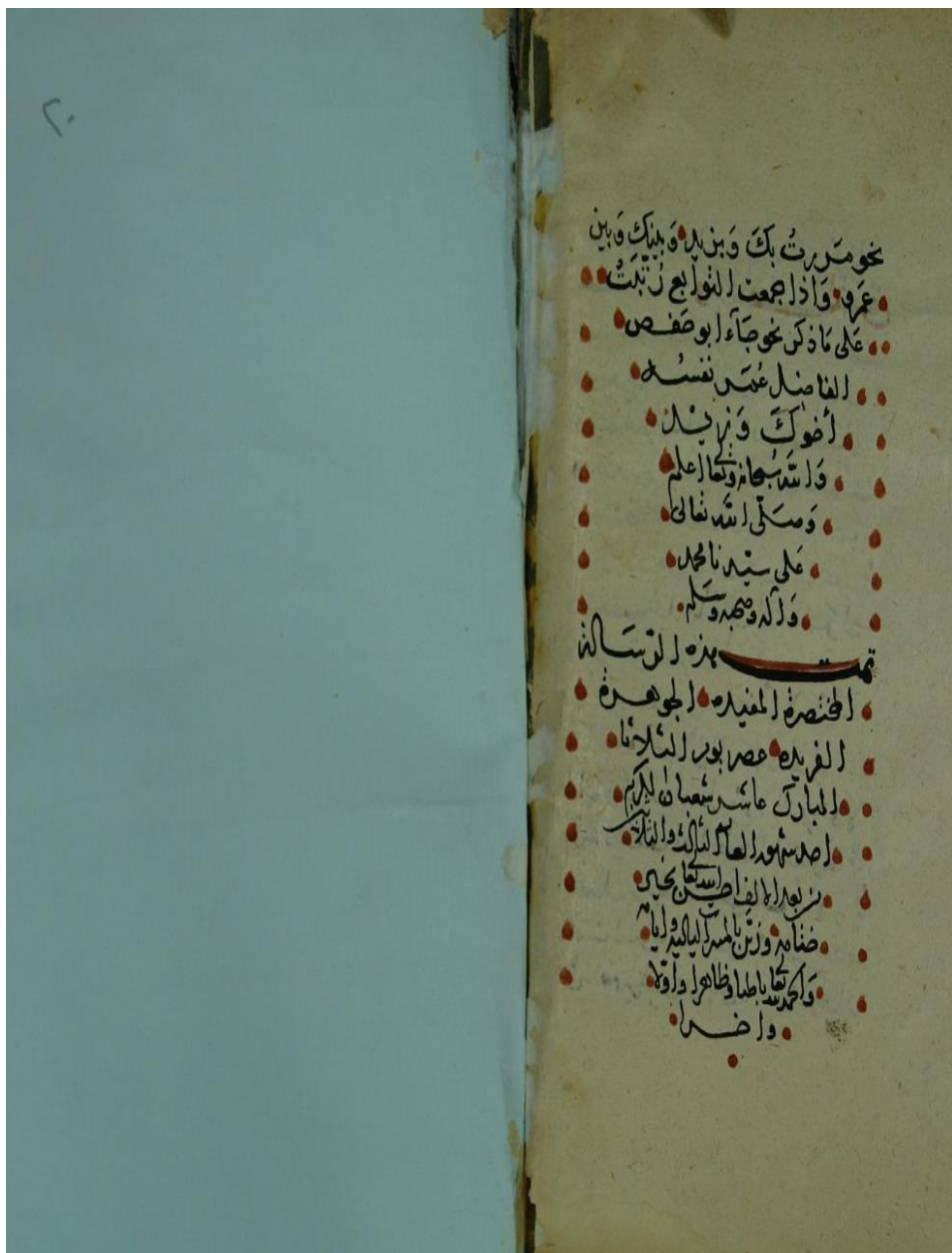
غلاف المجموع الذي يحتوي على النسخة (خ)



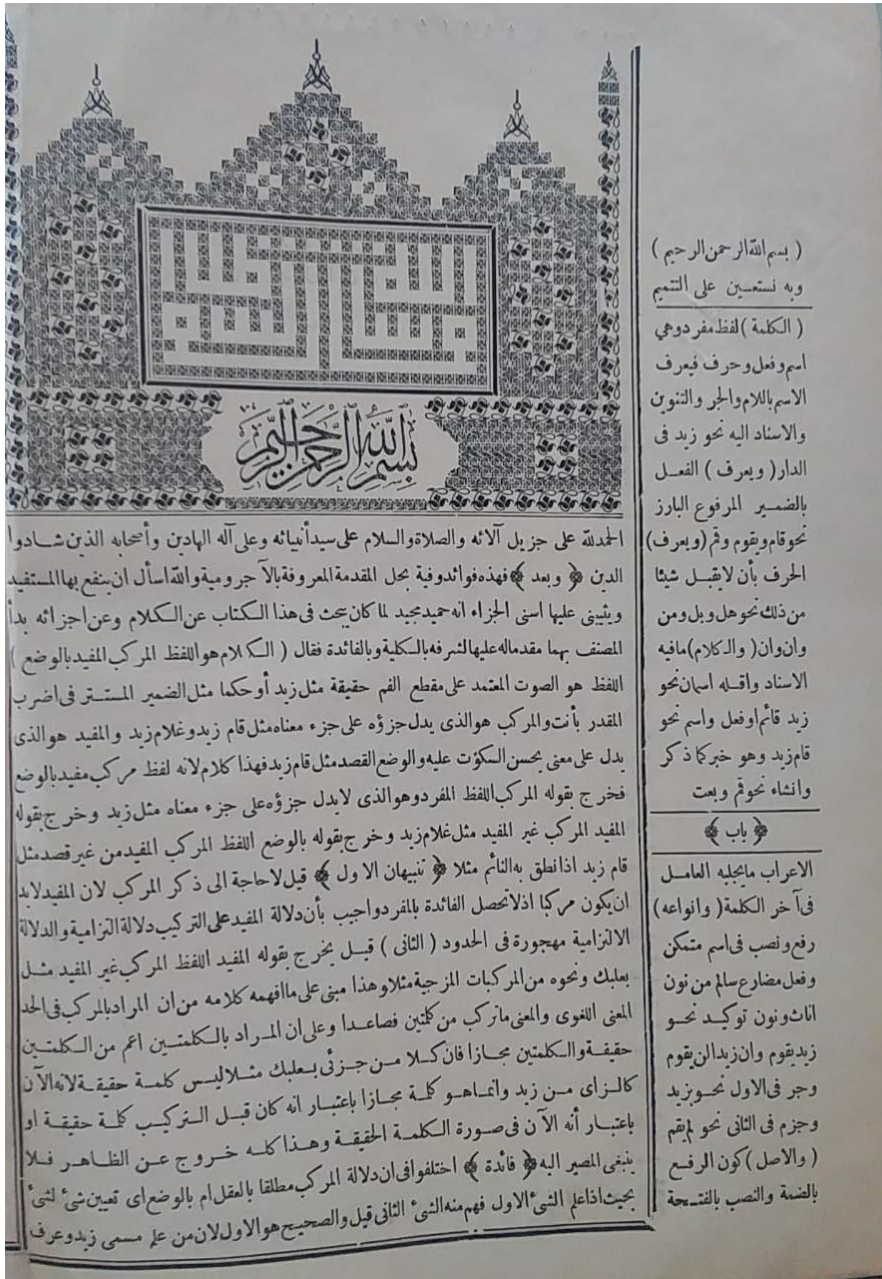
خلاف النسخة (خ)

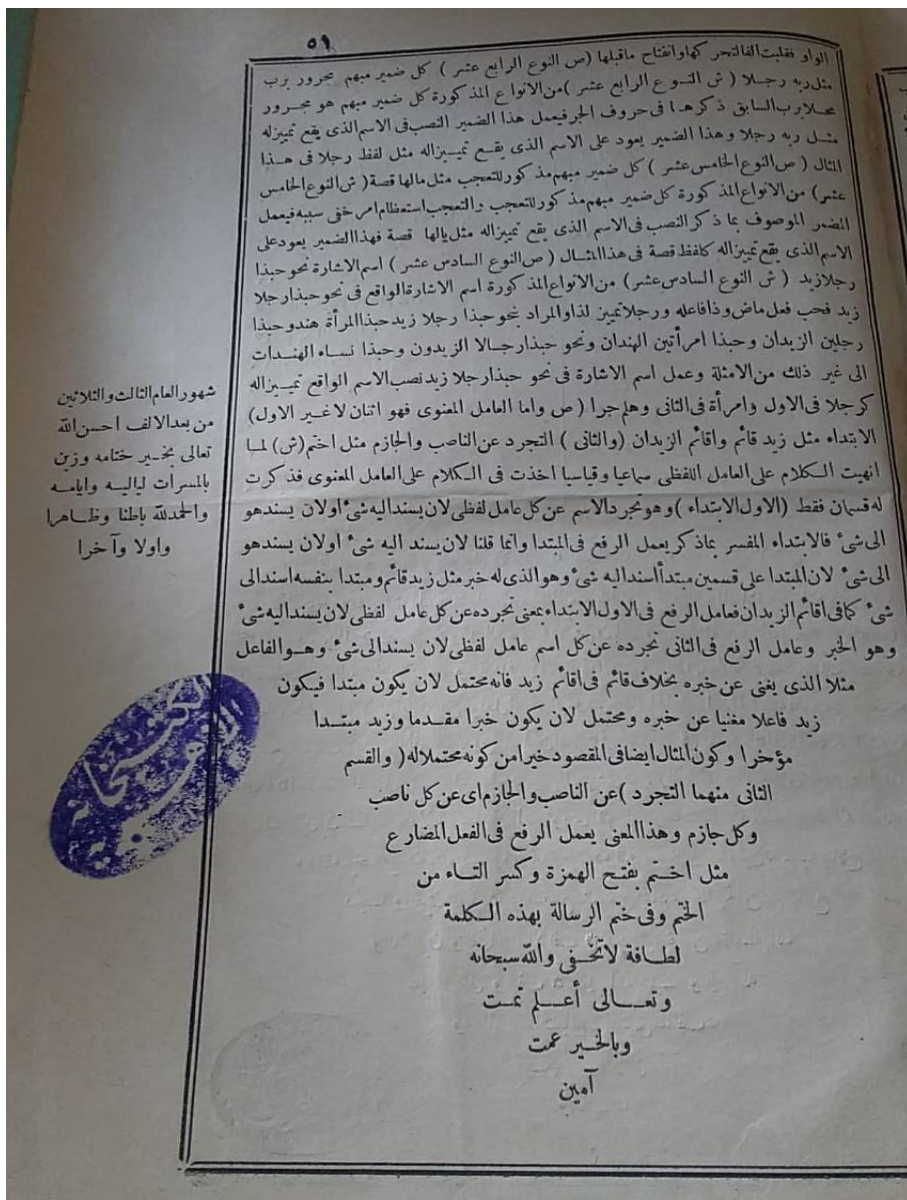


اللوحة الأولى من النسخة (خ)



الصفحة الأخيرة من النسخة (خ)





الصفحة الأخيرة من النسخة (ط) المطبوعة على هامش شرح الأجرمية للسلف

النص الملقف

التَّحْفَةُ السَّنِيَّةُ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ
تَأَلِيفُ

الْعَبْدُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى اللَّهِ الْغَنِيِّ عَنِ الْعَالَمِينَ
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ صَدْرِ الدِّينِ بْنِ عِصَامِ الدِّينِ
حَفِيدِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَسْفَرَايِينِيِّ
لَطَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَبِهِمْ أَجْمَعِينَ

[١ ظ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَسْتَعِينُ^(١) عَلَى التَّتَمِيمِ

[بَابُ

الْكَلِمَةُ وَالْكَلَامُ]^(٢)

«الْكَلِمَةُ»^(٣):

(١) في (ط): «وبه نستعين».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة؛ ليجري الكتاب على سنن واحد؛ وقد أشرتُ قبلُ إلى أن المؤلف قسّم الكتاب أبواباً، وكان يُصدّر كل باب بكلمة: «باب» فقط، ثم يشرع مباشرة في الكلام دون ذكر عنوانٍ للباب، وهنا لم يذكر كلمة «باب».

وقد وردت كلمة «باب» في النسخة الخطية مرفوعة منونة في كل موضع وردت فيه، وذلك على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا بابٌ.

وقد بدأ المؤلف بتعريف الكلمة والكلام لأن علم النحو يبحث عن أحوالهما، فكان لا بد من تعريفهما أولاً ثم الحديث عن أحوالهما. وقيل لأن المقصود من هذا العلم معرفة الإعراب والبناء، وهي موقوفة على معرفة المعرب والمبني؛ لكونهما من أحوالهما العارضة عليهما، ومعرفة المعرب والمبني موقوفة على معرفة أقسام الكلمة، وهي الاسم والفعل والحرف، وذلك موقوف على معرفة المقسّم، وهو الكلمة.

وقدم الكلمة على الكلام؛ لكون أفرادها ومفهومها جزءاً من أفراد الكلام ومفهومه، والجزء مقدّم على الكل. ينظر: الفوائد الضيائية (شرح ملا جامي على الكافية) ١٤ / ١.

(٣) تطلق الكلمة في اللغة على اللفظة الواحدة المؤلفة من بضعة أحرف ذات معنى، وتطلق مع ذلك على الحرف الواحد من حروف الهجاء، والجملة الكثيرة المفيدة والقصيدة والخطبة، قال أبو منصور الأزهري: «الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة واحدة مؤلفة من جماعة حروف لها معنى، وتقع على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها». ومن استعمالها في معنى الكلام أو الجملة المفيدة قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَوَعَدْتُ كَلِمَةً رَبِّكَ﴾

=

لَفْظٌ مُفْرَدٌ^(١)

وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ^(٢)

=

لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١﴾، ومنه قول النبي ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ» [متفق عليه].

وقد نص كثير من العلماء على أن استعمال الكلمة في الحرف الواحد من حروف الهجاء وفي الجمل الكثيرة كالفصيحة والخطبة ونحو ذلك، إنما هو من باب التوسع والمجاز. ينظر: تهذيب اللغة (ك ل م) ١٠/١٤٧، ومقاييس اللغة ٥/١٣١، والمرتجل في شرح الجمل ص ٣١، ولسان العرب ١٢/٥٢٤، وشرح الأشموني ١/١١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٧/١.

(١) اللفظ هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دل على معنى ك «زَيْد» أو لم يدل ك «دَيْز» مقلوب «زيد» و«رفعج» مقلوب «جعفر». والمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. وقد اختلفت عبارات النحاة في حد الكلمة اصطلاحاً، وكثير منها لا يخلو من تعقيد وغرابة، ويعد هذا التعريف أخصر تعاريف الكلمة في اصطلاح النحويين وأوفاه بالمقصود، لكن يؤخذ عليه استعمال كلمة «لفظ»، والأولى أن يؤتى بـ «قول» مكانها؛ لأن القول هو اللفظ الدال على معنى ك «زيد، ورجل، وفرس»، واللفظ يطلق على المستعمل والمهمل، وهو حد ابن هشام. الجامع الصغير ص ١٠، وشرح شذور الذهب ص ١٥، وشرح قطر الندى ص ١١. وينظر: البرود الضافية ص ١٣، و١٤.

(٢) أجمع النحويون على انحصار أنواع الكلمة في الاسم والفعل والحرف، والدليل على ذلك الاستقراء؛ فإن علماء العربية تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا هذه الأنواع الثلاثة، بل إن هذه القسمة لا تخص الكلام العربي؛ لأنها قسمة باعتبار المعنى؛ وذلك لأن جميع الأشياء لا تخلو أن تكون ذاتاً أو حدثاً للذات أو رابطة بينهما، فالذات هي الاسم، والحدث هو الفعل، والحرف هو الرابطة بينهما. وزاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه: الخالفة، وهو اسم الفعل، والحق أنه من أفراد الاسم، وليس قسماً من أقسام الكلمة، فلا عبرة بقول من زعم ذلك، ولا اعتداد بخلافه؛ لما فيه من خرق إجماع النحويين؛ لذا قال ابن هشام: «أجمعوا - إلا من لا يُعتدّ

=

فَيَعْرِفُ الْأِسْمُ بِاللَّامِ^(١)،

=

بخلافه - على انحصارها في هذه الثلاثة». شرح اللوحة البدرية ١٢٥١. وينظر: الصاحبي ص ٨٩، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٤٥، والغرة المخفية ٦٩/١، والتذيل والتكميل ٢٢/١، ٢٣، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ١٢.
والاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.
والفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة.
والحرف: ما دل على معنى في غيره.

وقد اختلفت عبارات النحاة في حد الاسم والفعل والحرف وتعددت، وكلها تدور حول المعاني المذكورة. ينظر: كتاب سيبويه ١٢/١، والمقتضب ٣/١، والأصول ٣٦/١ وما بعدها، والإيضاح في علل النحو ص ٤٨ وما بعدها، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٥ وما بعدها، وأسرار العربية ص ٣٨ وما بعدها، والتبيين للعكبري ص ١٢١ وما بعدها، والكافية في علم النحو ص ١١.

(١) سواء كانت مُعرّفة، كـ «الفرس، والغلام»، أو موصولة، كـ «الضارب، والمضروب، والأعمى، والبصير»، أو زائدة، كـ «الحارث، واليزيد»، وقال بعضهم: علامة الاسم «أل» بأقسامها غير الموصولة. ينظر: أوضح المسالك ٢٠/١، وشرح الآجرومية للسنهوري ٩٧/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١/١، والكواكب الدرية على متممة الآجرومية ٣٥/١.
ويظهر من قول المؤلف: «فَيَعْرِفُ الْأِسْمُ بِاللَّامِ» أنه يذهب مذهب من يرى أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وهذا المذهب معزو إلى جمهور النحويين، ونسبه ابن مالك إلى المتأخرين، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان. وذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أل» برمتها، فهي أداة ثنائية الوضع، والهمزة فيها همزة قطع أصلية، كهمزة «أم» غير أنها وصلت لكثرة الاستعمال. وذهب سيبويه إلى أنها «أل» برمتها، فهي حرف ثنائي، غير أن همزتها همزة وصل لا قطع. ونسب إلى المبرد القول بأن أداة التعريف هي الألف وحدها، واللام زائدة؛ فرقًا بين همزة الاستفهام والهمزة المُعرّفة. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١٤٧/١، و٣/٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، والتذيل والتكميل ٢١٧/٣ وما بعدها،

=

وَالْجَرُّ^(١)، وَالتَّنْوِينُ^(٢)، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ^(٣)، نَحْوُ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»^(٤).

وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٥، وتعليق الفرائد ٢/ ٣٥١ وما بعدها، والتصريح ١/ ١٧٩ وما بعدها.

(١) المراد بالجر كون الكلمة مجرورة أو تقبل الجر، أو هو: الكسرة التي يحدثها عامل الجر أو ما ينوب عن الكسرة، كالياء في المثنى وجمع المذكر السالم والفتحة في الممنوع من الصرف. قال بعض النحاة: هذا يشمل الجر بالحرف والجر بالإضافة والجر بالتبعية، كما في: «بسم الله الرحمن الرحيم». والتحقيق أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف، ولا عامل للجر غيرهما. ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٧٥، وأوضح المسالك ١/ ١٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧، والتصريح ١/ ٢٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٨.

(٢) التنوين: نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده، تثبت لفظاً لا خطأً، والمراد هنا التنوين الخاص بالأسماء، وهو تنوين التمكين كـ «رجلٌ»، وتنوين التنكير كـ «صِهٍ»، وتنوين العوض كـ «يومئذٍ»، وتنوين المقابلة كـ «مسلماتٌ». ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٨/ ١، والفوائد الضيائية ١/ ٥٤.

(٣) المراد به كون الشيء مسنداً إليه، واختص هذا المعنى بالاسم لأن الفعل وُضع لأن يكون أبداً مسنداً فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه، والحرف لا يسند ولا يسند إليه. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٩، والفوائد الضيائية ١/ ٥٥.

(٤) هذا المثال يجمع العلامات الأربع التي ذكرها؛ فـ «زيدٌ» فيه التنوين والإسناد إليه، و«الدار» فيه «أل» والجر. ولا يشترط وجود هذه العلامات بالفعل في الكلمة؛ بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها. شرح الأشموني ١/ ٢٢.

وقد ذكر النحاة علاماتٍ أخرى للاسم غير هذه، وأوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامةً، منها: النداء، نحو: يا زيد، والجمع، نحو: زِيدُونَ، والتصغير، نحو: ذُرَيْهِمْ، وعود الضمير عليه نحو: ما أحسن زيداً، وإبدال اسم صريح منه، نحو: كيف أنت؟ أصبح أم سقيم؟، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه كـ «نَزَّالٍ» الموافق للفظ «حَدَّامٍ» الثابت الاسمية، أو في معناه كـ «قَدٌّ»، في نحو:

وَيُعْرِفُ الْفِعْلُ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْبَارِزِ^(١)، نَحْوُ: «قَامَ، وَيَقُومُ، وَقُمُ»^(٢).
وَيُعْرِفُ الْحَرْفُ بِأَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ^(٣)، نَحْوُ: «هَلْ» وَ«بَلْ»، وَ«مِنْ» وَ«إِنْ»،

=

قَدْكَ، وَقَدْ زَيْدٌ دَرَهْمٌ، فَإِنَّمَا موافقان لـ «حَسَبَ» في المعنى، و«حَسَبَ» ثابت الاسمية؛ فوجب كون «قد» التي بمعناها اسمًا. ينظر: كشف المشكل في النحو ١/ ١٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢، والمغني لابن فلاح ١/ ٩٧، وتمهيد القواعد ١/ ١٦٤، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٨.

(١) يقصد ضمائر الرفع البارزة المتصلة، وهي: تاء الفاعل متكلمًا أو مخاطبًا، نحو: ذهبْتُ، وذهبتَ، وذهبتِ. وألف الاثنين، نحو: ذهبَا، وذهبَانِ، واذهبا. وواو الجماعة، نحو: ذهبوا، وذهبون، واذهبوا. وياء المخاطبة، نحو: اذهبي، وتذهبين. ونون النسوة، نحو: ذهبنَ، وذهبنِ، واذهبنِ.

واحترز بالضمير المرفوع عن ضمير النصب؛ فإنه يتصل بغير الفعل، نحو: «إنه»، وضمير الجر؛ فإنه لا يتصل بالفعل، واحترز بالبارز عن المستكن؛ لأنه يوجد في غير الفعل، كالصفة واسم الفعل. ينظر: كشف المشكل في النحو ١/ ١٩٩، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٦٠.

(٢) يُمَثَّلُ هنا لأنواع الفعل، لا لعلاماته، وفيما مثَّل به إشارةً إلى الماضي، والمضارع، والأمر. وقد ذكر النحاة للفعل علاماتٍ كثيرةً غير هذه العلامة التي ذكرها المؤلف، وقد أوصلها بعضهم إلى أربع عشرة علامةً، منها: قبوله تاء التانيث الساكنة، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة، و«قَدْ»، وَالسَّيْنِ، وَ«سَوْفَ»، وحروف الجزم، والحروف الناصبة، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية؛ فلئلا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً. ينظر: كشف المشكل في النحو ١/ ١٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥، والمغني لابن فلاح ١/ ١٢٤.

(٣) فعلامته عدميّة، وهي كونه لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا علامات الفعل، فترك العلامة علامةً له؛ لذا قال الحريري في ملحّة الإعراب:

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ... فَقَسَّ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ

ولا يعترض بأنّ العدمي لا يكون مقتضياً للوجودي؛ لأنّ العدم نوعان: عدمٌ مطلق، وعدمٌ مُقيّد، وهذا عدم مُقيّد، والعدم المُقيّد يصحّ جعله علامةً على الوجود. ينظر: ملحّة الإعراب ص ٣،

=

و«إِنْ»^(١).

و«الْكَلَامُ»: مَا فِيهِ الْإِسْنَادُ^(٢)، وَأَقْلَهُ اسْمَانِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»^(٣)، أَوْ فِعْلٌ
وَأَسْمٌ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»^(٤).

=

وتوضيح المقاصد ٢٩٢/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢٤/١.

(١) مثل هذه الحروف تنبيهاً على أن الحرف ثلاثة أقسام:

الأول: ما يدخل على الأسماء والأفعال فيُعمل، كـ «هَلْ» إذا لم يكن في حيِّزها فعل، و«بَلْ».

الثاني: ما يختص بالاسم فيعمل فيه، كـ «مِنْ» وسائر حروف الجر، و«إِنَّ» وأخواتها؛ فإنها لا تدخل على الفعل.

الثالث: ما يختص بالفعل فيعمل فيه، كـ «إِنْ» الشرطية وسائر حروف الجزم.

ينظر: توضيح المقاصد ٢٩٢/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢، وإرشاد السالك ٨٤/١، والتصريح ٣٧/١، وهمع الهوامع ٤٦/١.

(٢) الكلام في اللغة يطلق على كل ما تكلم به الإنسان، قليلاً كان أو كثيراً، مفيداً أو غير مفيد. وفي اصطلاح النحاة: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. أو: ماتضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته. ينظر: المفصل ص ٢٣، والكافية في علم النحو ص ١١، وتسهيل الفوائد ص ٣، ولسان العرب (ك ل م) ١٢/٥٢٣.

(٣) اعترض هذا المثل بأن «قائمٌ» ونحوه رفع ضميراً مستتراً، فهذا الوصف مع مرفوعه اسمان، فالأولُ التمثيل بـ «هيئات العقيق» و«ذَا أَحْمَدُ» ونحو ذلك، ورُدَّ بأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد؛ لعدم بروزه في الثنية والجمع، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر. ينظر: التصريح ١٦/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٥/١.

(٤) فالاسمان يكونان كلاماً؛ لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً؛ إذ لو جُعل الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جُعل مسنداً إليه فلا مسند، والفعل مع الفعل لا يكون كلاماً؛ لعدم المسند إليه، وكذلك الفعل مع الحرف، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه. شرح

=

وَهُوَ خَبَرٌ - كَمَا ذُكِرَ -، وَإِنْشَاءٌ، نَحْوُ: «قُمْ، وَبِعْتُ»^(١).

بَابُ

[الإِعْرَابُ]

الإِعْرَابُ مَا يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ^(٢).

=

الرضي على الكافية ١/ ٣٤. وينظر: شرح الأشموني ١/ ٢٤.

(١) الخبر: قول يحتمل الصدق والكذب لذاته، أي هو ما يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، بأن يكون القول مطابقاً للواقع، أو غير مطابق، نحو: «قام زيد»، و«عمرو مقيم». والإنشاء: قول لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، أي لا يجوز أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب؛ إذ لا واقع للقول حتى يطابقه أو لا يطابقه، ويشمل الإنشاء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والنداء، والدعاء، والتعجب، والمدح، والذم، نحو: «قُمْ يا زيد»، و«لا تتكلم يا علي» ونحو ذلك.

والصحيح انحصار الكلام في الخبر والإنشاء، وذهب بعض العلماء إلى أن أقسامه ثلاثة: الخبر، والطلب، والإنشاء؛ وذلك لأن الكلام إذا قبل الصدق والكذب فهو الخبر، وإذا لم يقبل الصدق والكذب فإن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب، والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء وأن معنى «أضرب» مثلاً - وهو طلب الضرب - مقترن بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه. وزاد بعضهم أقساماً أخرى. ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٩، وجمع الهوامع ١/ ٥٣.

(٢) يطلق الإعراب في اللغة على معانٍ كثيرة، منها: الإبانة والإيضاح، وإزالة الفساد، تقول: أعربت عمّا في نفسي، إذا أبنته وأوضحته. ويقال: عربت معدته، إذا فسدت. ينظر: الصحاح (ع ر ب) ١/ ١٧٩، ولسان العرب ١/ ٥٨٩.

والإعراب مأخوذ من هذين المعنيين؛ وذلك لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعاني وتبيينها، وإزالة الفساد من الكلام ورفع الإبهام عنه. ينظر: المقتصد ١/ ٩٧، و ٩٨.

وأما معناه اصطلاحاً فقد اختلف فيه النحاة، فقال بعضهم هو: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل

=

وَأَنوَأَعُهُ: رَفَعٌ وَنَصَبٌ فِي اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ وَفِعْلٍ مُضَارِعٍ سَالِمٍ مِنْ نُونِ إِنْأٍ وَنُونِ
تَوَكُّيدٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ»، وَجَرٌّ فِي الْأَوَّلِ، نَحْوُ: «بَزِيدٍ»، وَجَزْمٌ
فِي الثَّانِي، نَحْوُ: «لَمْ (١) يَقُمْ» (٢).
وَالْأَصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ [٢و] بِالضَّمَّةِ، وَالنَّصَبِ بِالْفَتْحَةِ، وَالْجَرِّ بِالْكَسْرِ، وَالْجَزْمُ
بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ سَبْعَةٌ (٣):

في آخر الكلمة أو ما نزل منزلة الآخر. فالظاهر كالحركات التي في: هذا رجلٌ، رأيت رجلاً،
مررت برجلٍ، والمقدر كالحركات التي في: جاء الفتى، رأيت الفتى، ومررت بالفتى. والإعراب
عند هؤلاء لفظي. وقال بعضهم هو: تغييرٌ أو آخر هيئة الكلم لفظاً أو تقديرًا بحسب العوامل
الداخلية عليه. والإعراب عند هؤلاء معنوي. ينظر: الإيضاح العضدي ص ١١ والمقتصد
٩٨/١، والتوطئة للشلوين ص ١١٦، والمغني لابن فلاح ٢١٨/١، وشرح التسهيل للمراي
٢٧٨/١، وجمع الهوامع ٥٩/١.

(١) في (خ): «لَنْ»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب.
(٢) الإعراب أربعة أنواع: الرفع والنصب والجزم، وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة
أقسام - كما ذكر المؤلف -:
١ - قسم يشترك بين الأسماء والأفعال: وهو الرفع والنصب، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ»، و«إِنَّ زَيْدًا لَنْ
يَقُومَ».

٢ - قسم يختص بالأسماء: وهو الجر، نحو: «مررت بِزَيْدٍ».
٣ - قسم يختص بالأفعال: وهو الجزم، نحو: «لَمْ يَقُمْ».
ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١، وشرح التسهيل
للمراي ٢٨٧/١، وجمع الهوامع ٨١/١.

(٣) لأنواع الإعراب الأربعة علامات تدل عليها، وهي ضربان: علامات أصلية، وعلامات فرعية،
فالعلامات الأصلية أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون - أو
حذف الحركة - للجزم. والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والسكون؛ لأنها أخص من

أَحَدُهَا: الْأَسْمَاءُ السَّنَّةُ، وَهِيَ: «أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهُ»^(١)، وَهَنُوهُ^(٢)، وَفُوهُ، وَدُو مَالٍ، مُضَافَةٌ لِغَيْرِ الْيَاءِ.

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾^(٣)، ﴿وَجَاءَ آبَاؤُهُمْ﴾^(٤)، ﴿ارْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾^(٥).

وَكَثُرَ قَصْرُ الْأَبِ وَتَالِيَتِهِ^(٦)،

الحرف والحذف. والإعراب بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف، والإعراب بالسكون أصلٌ للإعراب بالحذف؛ لأنه لا يُعَدَّلُ عنهما إلا عند تعذرهما. وعلاماتُ الإعراب الفرعية عَشْرُ علامات، ثلاث تنوب عن الضمة، وهي: الواو، والألف، والنون، وأربع عن الفتحة، وهي: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، واثنان عن الكسرة، وهما: الفتحة، والياء، وواحدة عن السكون، وهي: الحذف، ويشمل حذف حرف العلة، وحذف النون، وهي منحصرة في سبعة أبواب، خمس في الأسماء، واثنان في الأفعال. ينظر: همع الهوامع ١/ ٨٢، ومتممة الأجرومية للرعيني ص ٢٠، وكشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب ص ٣١١.

(١) الحَمُّ أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة. ينظر: القاموس المحيط (ح م و) ص ٣٨، وتاج العروس ١/ ١٤٠.

(٢) الْهَنُّ اسم يَكْنَى به عن اسم الشيء، يقال: هذا هنك، أي شيك، وقيل يَكْنَى به عما يُسْتَقْبَح التصريح بذكره، وقيل يَكْنَى به عن العورة خاصة. ينظر: الصحاح للجوهري «هن و» ٦/ ٢٥٣٦، ولسان العرب ١٥/ ٣٦٧، والمصباح المنير ٢/ ٦٤١.

(٣) سورة يوسف، من الآية (٩٤).

(٤) سورة يوسف، من الآية (١٦).

(٥) سورة يوسف، من الآية (٨٢).

(٦) ورد عن العرب في «أب، وأخ، وحم» استعمالها مقصورة، بلزوم الألف في آخرها رفعاً ونصباً وجرّاً، وتكون علامة الإعراب مقدرة على الألف كما تقدر على الاسم المقصور، وتسمى هذه اللغة لغة القصر، وهي أكثر وأشهر من لغة النقص، نقول: جاء أخاك، واحترمت أباك، وسلمت

=

وَنَدَرَ النَّقْصُ فِيهِنَّ^(١)، وَاخْتِيرَ فِي «هَنْ»^(٢).
الثَّانِي: الْمُثَنَّى، وَهُوَ: مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مُفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
اِثْنَيْنِ، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ.

على أباك، وعلى هذا جاء قول الشاعر:

إِنْ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها
قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٦٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٨.

(١) ينذر النقص في «أب، وأخ، وحم»، وهو أن تبقى هذه الكلمات على حرفين، وذلك بحذف لاماتها، ويكون الإعراب على ما قبلها بالحركات. نقول: هذا أبه، ورأيت أبه، ومررت بأبه، ومن ذلك قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ
وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٤، وشرح ابن الناظم على الألفية ١/ ٢٠.

(٢) الأشهر والأفصح في «الهن» إجراؤه مجرى «يد، ودم» في ملازمة النقص إفراداً وإضافةً، وإعرابه بالحركات على عينه بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جرّاً، وقد استشهد له النحاة بقول النبي ﷺ: «مَنْ تَعَزَّى بَعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَوْهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا». وهو أشهر من الإتمام، قال ابن مالك: «ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك. وهو قليل، فمن لم ينه على قلبه فليس بمصيب وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب». وقد أنكر الفراء والزجاجي الإتمام في «الهن»، ومن ثم ادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة، وهما محجوجان بما حكاه سيويه عن العرب في قوله: «واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك ومررت بهنيك». كتاب سيويه ١/ ٣٦٠. وينظر: الجمل للزجاجي ص ٤، والتوطئة للشلوبيين ١/ ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩، والمقاصد الشافية ١/ ١٥٢.

فَيَرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وَالْحَقُّ بِهِ «اِثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثْنَتَانِ»، وَ«كِلا، وَكِلْتَا» مُضَافَيْنِ إِلَى الضَّمِيرِ^(١).
الثَّالِثُ: جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَهُوَ: مَا لَحِقَ آخِرُهُ وَأَوْ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا،
أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا فَوْقَ اثْنَيْنِ [٢ط]، وَتُونٌ مَفْتُوحَةٌ.
فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ»^(٢).

وَالْحَقُّ بِهِ: «أَلُو»، وَ«عَالْمُونَ»، وَ«عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهَا^(٣).

(١) يلحق بالمشئى ألفاظ مرتجلة موضوعة للمثنى، وليست بمثنى؛ لأنها لا واحد لها من لفظها، منها: «اِثْنَانِ» للمذكر، و«اثْنَتَانِ، وَثْنَتَانِ» للمؤنث، وهذه الألفاظ تأخذ حكم المثنى في الإعراب بلا قيد ولا شرط. و«كِلا، وَكِلْتَا» بشرط أن يضافا إلى ضمير، نحو: «حضر الرجلان كلاهما، وأكرمت الطالبتين كليهما»، فإذا أضيفا إلى اسم ظاهر لزمتهما الألف وأعربا بالحركات المقدرة، نحو: «جاء كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكِلْتَا المرأتين». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧، والكناش ١/ ١٢٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٥.

(٢) ما يجمع جمع مذكر سالمًا نوعان: الذات، والصفة. فيشترط في الذات أن يكون علمًا، لمذكر عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب. ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب «أَفْعَلُ فَعْلَاءً»، ولا «فَعْلَانُ فَعْلَى»، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. ينظر: إرشاد السالك ١/ ٩٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٠، وشرح المكودي على الألفية ١/ ١٦.

(٣) جمع المذكر السالم هو ما سلم فيه بناء المفرد، واستكمل الشروط السابق ذكرها، فما جاء بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالتي النصب والجر وليس له مفرد من لفظه، أو له مفرد غير مستكمل للشروط، فلا يكون جمع مذكر سالمًا، بل هو ملحق بجمع المذكر السالم. وقد ذكر المؤلف هنا نوعًا واحدًا من ذلك، وهو أسماء الجموع، وهي:

=

الرَّابِعُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ^(١)، وَهُوَ: مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلْفٌ وَتَاءٌ^(٢).

- «أُولُو»: ومعناها: أصحاب، وهي ملازمة للإضافة، وقد ألحقت بجمع المذكر السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها، وهو «ذو» بمعنى صاحب.
- «عَالَمُونَ»: وهي جمع «عَالَمٍ»، وقد ألحق بهذا الجمع لاشتماله على العاقل وغير العاقل، وجمع المذكر السالم من شروطه أن يكون للعاقل.
- «عَشْرُونَ» وأخواتها، وهي: «ثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون»، وقد ألحقت هذه الألفاظ بجمع المذكر السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها، فلا يقال في مفرد «عشرين»: «عِشْر».

ويلحق بجمع المذكر السالم مما لم يذكره المؤلف:

- جموع تكسير، نحو: «بُنُونَ، وَحَرُونَ، وَأَرْضُونَ، وَسُنُونَ وبابه». وهذه الألفاظ لها مفرد من لفظها، ولكنه لم يسلم من التغيير عند جمعه، فألحقت بجمع المذكر في إعرابها بالحروف.
- جموع تصحيح لم تستوف الشروط، نحو: «أَهْلُونَ» جمع «أهل»، وقد ألحقت بجمع المذكر السالم لأنها ليست علمًا ولا صفة، و«وَابِلُونَ» جمع «وابل»، وقد ألحق بجمع المذكر السالم لأنه اسم ليس بعلم ولا صفة، وهو أيضًا لغير عاقل.
- ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به، نحو: «زَيْدُونَ، وَعِلْيُونَ». وسيذكره المؤلف بعد قليل.

ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٤، والتصريح ١/ ٦٩.

(١) يرى بعض النحاة أن تسمية هذا الجمع بـ «جمع المؤنث السالم» تسمية فيها تجوُّز؛ لأنها لا تنطبق على كل أفراده انطباقًا تامًّا، وأن التعبير بـ «ما جمع بألف وتاء مزيدتين» ونحوه أشمل وأدق؛ ليدخل فيه ما كان مفردًا مذكرًا، نحو: «حَمَامَات، وَسُرَادِقَات، وَإِصْطَبَلَات»، وما تغير فيه بناء المفرد، نحو: «بَنَات، وَأَخَوَات». ويجب عن ذلك بأن «جمع المؤنث السالم» قد صار علمًا في اصطلاح النحويين على ما جمع بألف وتاء مزيدتين. ينظر: معجم الهوامع ١/ ٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٠، وحاشية الصبان ١/ ١٣٨.

(٢) أي: أَلِفٌ وتاء زائدتان، فإن كانت التاء أصلية نحو: «أبيات، وأموات، وأصوات»، أو الألف أصلية نحو: «قُضَاة، وَهَذَاة، وَغُزَاة، وَدُعَاة»، لم يعرب هذا الإعراب، بل ينصب

فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ^(١)، نَحْوُ: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾^(٢).
وَالْحَقُّ بِهِ: «أُولَاتُ»^(٣)، وَالْحَقُّ بِالْمُثْنِ وَالْجَمْعَيْنِ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُنَّ^(٤).

=

بالفتحة؛ لأنه حينئذ يكون جمع تكسير. ينظر: المساعد ١/ ٢٤.

(١) ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وأما رفعه وجره فعلى الأصل؛ ولهذا اقتصر المؤلف على قوله: «فينصب بالكسرة».

(٢) سورة الجاثية، من الآية (٢٢).

(٣) «أولات» تلحق بجمع المؤنث السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها، وهو «صاحبة»، وهي في المؤنث نظير «أولو» في المذكر. ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٤٠.

(٤) يلحق بالمشئى ما سمي به من الأسماء المثناة، نحو: «بَدْرَان، وَمَرْوَان، وشُعْبَان، وَحَسَنَيْن، وَزَيْدَيْن، وَبَحْرَيْن». ويجوز فيه أن يعرب إعراب المشئى كما كان قبل التسمية، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، وأن يجعل كـ «عُمَرَان، وَسَلْمَان»، فيلزم الألف ويمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. والأوّل أن يبقى آخره على ما هو عليه من الألف والنون، أو الياء والنون، مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعراب أصلية على آخره، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع، فيقال: هذا بَدْرَانٌ ومُحَمَّدَيْنٌ، ورأيت بَدْرَانً ومُحَمَّدَيْنًا، ومررت ببَدْرَانٍ ومُحَمَّدَيْنٍ.

ويلحق بجمع المذكر السالم ما سمي به، نحو: «زَيْدُون، وسَعْدُون، وَحَمْدُون». ويجوز فيه أن يعرب إعراب جمع المذكر السالم، وأن يجري مجرى «غَسْلَيْن» و«حَيْن»، أي: تلزمه الياء ويعرب بحركات ظاهرة على النون، وأن يجري مجرى «عَرَبُون»، أي: تلزمه الواو ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع كونه مصروقاً.

ويلحق بجمع المؤنث السالم ما سمي به، نحو: «أَذْرَعَات، وعَرَفَات». ويجوز فيه أن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم بالتنوين وبغير التنوين، وأن يعرب إعراب الممنوع من الصرف، وعلى هذه اللغات جميعاً رُوي قول الشاعر:

=

الخَامِسُ: غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ^(١)، وَهُوَ: مَا فِيهِ عِلْتَانِ مِنْ تِسْعٍ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهَا، فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ^(٢)، نَحْوُ: ﴿يَا حَسَنَ مِنْهَا﴾^(٣)، وَهِيَ: الْجَمْعُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالْعَلَمِيَّةُ، وَالتَّرْكِيبُ، وَالْعُجْمَةُ، وَالْوَصْفُ، وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالثُّونِ، وَالْعَدْلُ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ^(٤).

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلُهَا يَتَثَرَّبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي

ينظر: كتاب سيبويه ٢٣٢/٣، وشرحه للسيرافي ٣/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣٠/٢، والتذيل والتكميل ٢٥٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٤٠/١، وتمهيد القواعد ٣٢٥/١، وشرح الأشموني ٥٨/١، والنحو الوافي ١٢٦/١.

(١) الصرف: تنوين يبين كون الاسم المعرب باقياً على أصلته خالياً من شبه الفعل. و«غير المنصرف» هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين لمشابهته الفعل. ومذهب المحققين أن الصرف هو التنوين وحده. ينظر: اللمع ص ١٥٠، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٠٦/١، والتبيين للعكبري ص ١٦، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٤٩، وتوضيح المقاصد ٣/١١٨٩.

(٢) يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نيابة عن الكسرة، ولم يذكر المؤلف الرفع والنصب لأنهما على الأصل؛ بالضممة والفتحة مع عدم التنوين.

(٣) سورة النساء، من الآية (٨٦).

(٤) يجمع هذه العلل قولُ القائل:

جَمْعٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ عَدْلٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

وَالثُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِبٌ

ينظر: أسرار العربية ٢٢٢، وُلَمَعَ الأدلة ص ١٠٣.

فَمَا يَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ:

الْجَمْعُ عَلَى «مَفَاعِلٍ» أَوْ «مَفَاعِيلٍ» ^(١) بِلَا تَاءٍ ^(٢)، كـ «مَسَاجِدٍ»، وَ«مَصَابِيحٍ».
وَالْتَأْنِيثُ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ أَوْ الْمَمْدُودَةِ ^(٣)، كـ «بُهِمَى» ^(٤)، وَ«صَحْرَاءٍ»
[و٣].

وَالْبَيِّنَةُ مِنْهَا مَا لَا يُمْنَعُ إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، وَهُوَ:
التَّرْكِيْبُ الْمَرْجِي ^(٥) كـ «بَعْلَبَكَّ».

(١) يعني الجمع الموازن «مَفَاعِلٍ» أو «مَفَاعِيلٍ» لفظاً أو تقديرًا، والمراد به صيغة منتهى الجموع، أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وهو كل جمع تكسير أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها إمّا حرفان؛ كـ «مساجد، ودراهم»، أو ثلاثة أوسطها ساكن كـ «مصابيح، ودنانير»، أو حرف مشدّد كـ «دوابٍ»؛ لأن أصله: «دَوَابٍ»، فحمل على مثال «مَفَاعِلٍ» في التقدير. ينظر: الإيضاح العضدي ص ٣٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢، وإرشاد السالك ٢/ ٧٤٤.

(٢) أي: بغير تاء التأنيث؛ لأنه إذا كان فيه تاء التأنيث صُعِفَتْ فيه قوة الجمعية وصار على زنة المفرد، نحو: «فَرَاثَنَةٌ، وزنادقة» فإنهما على زنة «كراهية، وطوعية». ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٩٥، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٤٥ والكناش ١/ ١٢٧، والفوائد الضيائية ١/ ١١٨.

(٣) تقع ألف التأنيث المقصورة والممدودة في الاسم، نحو: «سلمى، وحواء»، والصفة، نحو: «حُبْلَى، وحمراء»، والمفرد، نحو: «سَكْرَى، وصحراء»، والجمع، نحو: «حَبَالَى، وَقَتْلَى، وأصدقاء، وأنبياء»، وكل ذلك لا ينصرف معرفةً كان أو نكرةً، وإنما لم ينصرف حال كونه نكرةً لأنه مؤنث، وتأنيثه لازم، فكأن فيه تأنيثين. ينظر: اللمع ص ١٥٢، وتوجيه اللمع ص ٤١٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١٥.

(٤) الْبُهِمَى: نبات. ينظر: العين «ب هم» ٢/ ٦٤.

(٥) المراد بالتركيب المزجي أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث، والمقصود هنا في منع الصرف هو المركب المزجي غير المختوم بـ «وَيْهِ»، كـ «بعلبك، وحضرموت، ومعديكرب»، أما المختوم بـ «وَيْهِ» مثل: «سيويه،

=

وَالْعُجْمَةُ الشَّخْصِيَّةُ^(١) فِي زَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ^(٢)، كَ «إِبْرَاهِيمَ». وَالتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ لَفْظًا كَ «فَاطِمَةَ»، وَ«طَلْحَةَ»^(٣).

- وعمرويه» فهي مبني، والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب. ينظر: شرح قطر الندى ص ٣١٣، وشرح الأشموني ٣/ ١٥١، و متممة الأجرومية ص ١١.
- (١) العجمة الشخصية: أن ينقل الاسم في أول أحواله علمًا إلى لسان العرب، نحو: «إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق»، فهذه الأعلام أول ما استعملتها العرب استعملتها علمًا في لسانها. وهي تمنع الصرف، بخلاف العجمة الجنسية، وهي: ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة، كـ «ديباج، ونيروز»، فتصرفت فيه العرب بإدخال الألف واللام عليها والاشتقاق منها، ولهذا صرفت.
- وذهب كثير من النحاة إلى أنه لا يشترط كونه علمًا في لسان العجم، وزعم أبو حيان أنه مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى اشتراط كونه علمًا في لسان العجم. ينظر في ذلك: كتاب سيوييه ٣/ ٢٣٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦١، والإيضاح ص ٢٣٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٩، والمساعد ٣/ ١٨، وجمع الهوامع ١/ ١١٨.
- (٢) إذا كان الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف فجمهور النحاة على صرفه، سواء كان متحرك الوسط كـ «شَتْرَ، وَلَمَكْ»، أو ساكنه كـ «نوح، ولوط»، وأجاز بعضهم فيه الصرف والمنع، وقال بعضهم بمنع متحرك الوسط تنزيلاً للحركة في الوسط منزلة الحرف الرابع. ينظر في ذلك: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٩٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤٥، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٧.
- (٣) من العلل المانعة للصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظًا، نحو: «فاطمة، وعائشة، وطلحة، وحمزة»، وقد مُنِعَ مثل هذا من الصرف لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فالعلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في نحو: «حُبْلَى، وصحراء»، فَأَثَرَتْ فِي منع الصرف، بخلاف التاء في الصفة. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٦.

أَوْ بِالْمَعْنَى فِي زَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ، كَ «زَيْنَب»، أَوْ مُتَحَرِّكِ الْأَوْسَطِ، كَ «سَقَر»، أَوْ
أَعْجَمِيٍّ: كَ «بَلُخ»، أَوْ مَنقُولٍ عَنْ مُذَكَّرٍ كَ «زَيْد» لِأَمْرَأَةٍ (١).
وَالْأَجَازَ صَرَفُهُ كَ «هِنْد»، وَالْمَنْعُ أَجْوَدُ (٢).

(١) المؤنث المعنوي اسم لم يوضع إلا للمؤنث في الأصل؛ لذا استغنى بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة، وحكمه حكم المؤنث اللفظي في اشتراط العلمية لمنع الصرف به؛ ولذلك يقولون: مررت بامرأة صبورٍ وحائضٍ، فيصرفونه لفوات العلمية، ولأنه أخفُّ من المؤنث اللفظي اشترط لمنع الصرف به مع العلمية وجود واحد من أربعة أمور:
الأول: الزيادة على ثلاثة أحرف، كـ «زَيْنَب، وسعاد»، لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث.
الثاني: تحرك الوسط، كـ «سَقَر، وَلَطَى»، لأن حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع، وأجاز بعض النحاة فيه الصرف والمنع.
الثالث: أن يكون أعجمياً، كـ «بَلُخ، وجور، وحِمْص» أسماء بلاد، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية قَوَّتَهُمَا فتحتم المنع.
الرابع: أن يكون منقولاً من مذكر، كـ «زَيْد» إذا سمي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث نقلً عادلاً خفة اللفظ، وأجاز بعضهم فيه الصرف والمنع.
ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١١٦، والكناش ١/١٢٦، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٠٦، والمقاصد الشافية ٥/٦٢٤.

(٢) المؤنث المعنوي إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط ولم يكن أعجمياً ولا منقولاً عن مذكر نحو: «هِنْد، ودَعْد»، جاز فيه المنع والصرف، فمن صرفه نظر إلى خفته لسكون وسطه، فكأن الخفة قَاوَمَتْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ، فبقي سببٌ واحدٌ، وفيه رد إلى الأصل، ومن منعه من الصرف نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة بسكون وسطه. والمنع أولى، وهو مذهب الجمهور، وذهب الزجاج إلى وجوب المنع؛ لأن السكون لا يغير حكماً أوجب اجتماع علتين مانعتين من الصرف، وذهب الفراء إلى وجوب المنع إذا كان اسم بلدة، نحو: «حِمْص، وقَيْد»؛ لأن الاشتراك في أسماء البلدان قليل، بخلاف أسماء الناس، فإن الاشتراك فيها كثير. ينظر في ذلك: كتاب سيويه ٣/٢٤٠، والمقتضب ٣/٣٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠، والمرتجل =

وَمِنْهَا مَا لَا يُمْنَعُ إِلَّا مَعَهَا، أَوْ مَعَ الْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّاءَ، وَهُوَ^(١):
زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ كَ «عِمْرَان»، وَ «سَكْرَان»^(٢).
وَالْعَدْلُ كَ «عُمَر»، وَ «أُخْر»^(٣).

=

ص ٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠.

(١) ذكر أنفاً ثلاث علل لا تكون إلا مع العلمية، وهي: التركيب المزجي، والعجمة، والتأنيث. وسيذكر الآن ثلاث علل تمنع الصرف مع العلمية ومع الوصفية، وهي: زيادة الألف والنون، والعدل، ووزن الفعل.

(٢) كل عَلم في آخره ألف ونون زائدتان، على أي وزن كان، فإنه يمنع من الصرف؛ للتعريف والزائدتين المضارعيتين لألف التأنيث، وذلك نحو: «عِمْرَان، وعثمان، وعَطْفَان، وأصبهان»، وكذلك الوصف الذي فيه ألف ونون مزيدتان في مثال «فَعْلَان» بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث، نحو: «سَكْرَان، وعَطْشَان، وعَضْبَان»، فإن كان المذكر على «فَعْلَان» والمؤنث على «فَعْلَانة» صُرِفَ، نحو: رجل سيفان، أي طويل؛ لأن مؤنثه: «سيفانة». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦، و٦٦٧، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٩، وشرح ابن الناطم ص ٤٥٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩١، والمساعد ٣/ ٩، وإرشاد السالك ٢/ ٧٣٧، وتاج العروس ٣/ ٤٨٥.

(٣) العدل هو أن يُقام بناءً مُقام بناءً آخر من لفظه، لضربٍ من التخفيف أو المبالغة، والمعدول عنه أصلٌ للمعدول. وهو علة مانعة للصرف مع العلمية نحو: «عُمَر، وزُفَر، وقُثْم» معدول «عامر، وزافر، وقاثم»، وكذلك مع الوصفية، وذلك في موضعين: أحدهما: المعدول في العدد إلى «مَفْعَل» أو «فُعَال»، نحو: «مَثْنَى، وثلاث، ورباع»، معدول عن: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. والثاني: «أُخْر» المقابل لـ «آخِرِينَ» جمع «أخرى»، معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعال التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقروناً بـ «أل» كالصُغَر والكُبر، أو معدول عن «آخَر» بوزن المفرد، مراداً به جمع المؤنث؛ لأن حقه أن يستغنى فيه بـ «أفْعَل» عن «فُعَل» لتجرده من «أل»، كما يستغنى بـ «أكبر» عن «كُبر» في نحو: «رأيتها مع نساء أكبر منها».

=

وَوَزَنُ الْفِعْلِ الْمُخْتَصُّ بِهِ، أَوِ الْمُبْدُوءُ بِحَرْفٍ مِنْ «أَيْتُ»، كَ «شَمَرٌ»،
وَ«أَحْمَدُ»، وَ«أَحْمَرُ»^(١).

وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ؛ لِتَنَاسُبِ^(٢)، وَحُسْنِ شِعْرِ^(٣)، وَيَجِبُ لِإِضَافَتِهِ،

ينظر: اللمع ص ١٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/ ١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٥، و١٢١٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٩٧، و٦٥٩.
(١) من العلل المانعة للصرف اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه، نحو: «أحمد، ويعلى، ويزيد، ويشكر»، والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولى، إما لكثرة فيه، كـ «إئتمد»، و«إصبع»، و«إبلم»؛ فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم كـ «أفكل» و«أكلب». ومن العلل المانعة من الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن «أفعل»، بشرط أن يمنع من التأنيث بالتاء، نحو: «أحمر، وأشهل، وأفضل»، فإن أنث بالتاء انصرف، نحو «أرمل» بمعنى فقير، فإن مؤنثه: «أرملة»، وكذا إذا كانت الوصفية عارضة، نحو قولهم: «مررت برجل أرنب»، أي: ذليل.
ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٠، و١٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٣، و١٢١١.

(٢) المقصود بالتناسب أن ينون ما يستحق المنع ليوافق منوناً ليس فيه موجبٌ للمنع، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا﴾ في قراءة نافع والكسائي وشعبة عن عاصم، حيث صُرِفَت «سَلَاسِلٌ» لتناسب «أَغْلَاقًا وَسَعِيرًا»، وقراءة الأعمش: (وَلَا تَذَرْنَ وَدًّا وَلَا سُوعَا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا)، حيث صُرِفَت «يغوث ويعوق» لمناسبة «ودًا» و«سوعا» و«نسرًا».

وجواز صرف ما لا ينصرف للتناسب هو رأي جمهور النحاة، ومنهم من منع من الصرف للتناسب، ومنهم من زعم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، ونقل عن الأخفش أنه قال: هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٠٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١.

(٣) يقصد الضرورة الشعرية غير الموجبة للصرف؛ فقد ذكر بعض النحاة أن الضرورة قد تكون

وَدُخُولُ «أَل»^(١)، وَصِحَّةُ وَزْنِ^(٢).

موجبة لصرف ما لا ينصرف، وذلك لإقامة الوزن، وسيأتي ذكرها بعد قليل، وقد تكون غير موجبة للصرف، وذلك إذا كان الصرف من أجل تحصيل شيء مستحسن، وليس فராًا من انكسار الوزن الشعري، فحينئذ يجوز الصرف من أجل تحصيل هذا الحُسن، ومنه قول الشاعر:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ ... هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ

فصرف «نعمان»، ولو مُنِعَ من الصرف لم ينكسر الوزن، إلا أنه سيكون فيه الزحاف المسمى بـ «الكف»، وهو حذف السابع الساكن، وهو قبيح عندهم، فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن، فالصرف هنا جائز لا واجب. ينظر: الفوائد الضيائية ٩٠ / ١، وكشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب ص ٥٤٩.

(١) إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلت عليه «أَل» جُرَّ بالكسرة؛ لأن «أَل» والإضافة يبعدانه من شبه الفعل ويقربانه من شبه الاسم المتمكن، وذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين، فالألف واللام لا يدخلان على الفعل، وكذلك الأفعال لا تضاف، والتنوين لا يجتمع مع الألف واللام ولا مع الإضافة. ينظر: الأصول في النحو ٧٩ / ٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٠٨ / ١.

وقد اختلف النحاة في الممنوع من الصرف بعد إضافته أو اقترانه بـ «أَل» هل يبقى ممنوعًا من الصرف أو يصرف؟ فذهب بعضهم - كالمبرد والسيرافي والزجاجي - إلى أنه منصرف لخروجه عن شبه الفعل، وذهب آخرون - كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان - إلى أنه باقٍ على منع الصرف، وذهب فريق ثالث - كركن الدين الأستراباذي والمرادي والشيخ خالد - إلى أنه يصرف إن زالت منه علة، ويمنع من الصرف إن بقيت علتان، فالأول نحو: «مررت بأحمدكم، وبالأحمد»، مما كانت إحدى علتيه العلمية، فإنه يصرف، والثاني نحو: «مررت بأحسنكم» فالعلتان موجودتان، وهما الوصفية ووزن الفعل. ينظر: كتاب سيبويه ٢٢ / ١، والمقتضب ٣ / ٣١٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٩ / ١، والجمل للزجاجي ص ٢٢٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٢٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١ / ١.

(٢) يقصد هنا الضرورة الشعرية لأجل إقامة الوزن، وكذا استقامة القافية، وهي ضرورة موجبة

السّادِسُ: الْأُمْتِلَةُ الْخَمْسَةُ^(١)، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ».

[ظ ٣] فَتَرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا^(٢).

للصرف؛ لأنه لو بقي الاسم على منعه من الصرف لأدّى ذلك إلى اختلال الوزن الشعري أو اختلال القافة، مثال الأول قول امرئ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدْرَ خَدْرَ عُنَيْزَةٍ... فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

فَنُون «عنيزة»، ولو جاء بغير تنوين لاختل وزن البيت. ومثال الثاني قول النابغة:

إِذَا مَا غَزَا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ... عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

حيث جر «عصائب» بالكسرة، ولو جر بالفتحة لاختلت القافية؛ لأن القوافي في القصيدة مكسورة. ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٦٨٧، والبرود الضافية ص ١١١، والفوائد الضيائية ٩٠/ ١، وكشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب ص ٥٤٩.

(١) سميت أمثلة لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وعُدّت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبتين؛ فالمضارع المسند إلى ألف الاثنين المذكّر يبدأ بالياء للدلالة على الغيبة «يفعلان»، ويبدأ بالتاء للدلالة على الخطاب «تفعلان»، والمسند إلى ألف الاثنين المؤنّث يبدأ بالتاء في الخطاب والغيبة «تفعلان»، فهي خمسة إجمالاً ستة تفصيلاً؛ لذا قال بعض النحاة إن الأحسن أن تُعدّ ستة. ينظر: شرح اللوحة البدرية ١/ ٣٢٤، والتصريح ١/ ٨٥.

(٢) هذا مذهب جمهور النحاة، وذهب الأخفش – وتبعه السهيلي – إلى أنها معربة بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، وأن النون دليل عليها. وهذا قول مردود بإجماع النحاة، وبأن هذه النون تحذف في النصب والجزم. وقيل إنها معربة بالألف والواو والياء كالمثنى وجمع المذكر السالم. وهذا أيضاً مردود بثبوت النون في الأحوال الثلاثة. ينظر: نتائج الفكر ص ١١٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٤، ورصف المباني ٣٣٨، و٣٣٩، وجمع الهوامع ١/ ٢٠٠.

نَحْوُ: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾^(١).

وَتُحَذَفُ النُّونُ جَوَازًا فِي نَحْوِ: ﴿تَأْمُرُونِي﴾^(٢)، وَوُجُوبًا فِي نَحْوِ: «لَتَفْعَلَنَّ»،
وَ«لَتَفْعَلَنَّ» مُطْلَقًا^(٣).

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٤).

(٢) سورة الزمر، من الآية (٦٤).

والمقصود اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية، ويجوز حينئذ ثلاثة أوجه: الأول: إثباتهما، نحو: هل تضربانني، وهل تضربونني، وهل تضربيني. والثاني: إدغام نون الرفع في نون الوقاية، نحو: هل تضرباني، وهل تضربوني، وهل تضربيني. والثالث: حذف إحداهما، ومذهب سيويه أن المحذوفة نون الرفع، وذهب المبرد، والفارسي، وابن جني وغيرهم إلى أن المحذوفة نون الوقاية. وقد قرئ الفعل «تأمرني» من قول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِ أَعْبُدُ إِلَٰهًا مُّجْتَمِعُونَ﴾ بالأوجه الثلاثة في المتواتر.

ينظر: كتاب سيويه ٣/ ٥١٩، والسبعة لابن مجاهد ص ٥٦٣، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٨، والتذيل والتكميل ١/ ١٩٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٧٨.

(٣) المقصود أنه تحذف النون من الأفعال الخمسة وجوبًا إذا اتصلت بنون التوكيد، نحو: «لَتَفْعَلَنَّ»، و«لَتَفْعَلَنَّ»، و«لَتَفْعَلَنَّ»، فأصل «تفعّلان»: «تفعّلان»، حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، ولم تحذف ألف الاثنين مع وجود ساكنين حتى لا يلتبس بالمفرد، وكسرت نون التوكيد لأنها أشبهت نون التثنية بوقوعها بعد الألف. وأصل «تَفْعَلَنَّ»: «تفعّلون»، اجتمعت ثلاث نونات فحذفت نون الرفع؛ فصار: «تفعّلون»، فالتقى ساكنان؛ واو الجماعة والنون الأولى، فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها، فصار: «تَفْعَلَنَّ». وأصل: «تَفْعَلَنَّ»: «تفعّلين»، اجتمعت ثلاث نونات، فحذفت نون الفعل، فصار: «تفعّلين»، فالتقى ساكنان؛ ياء المخاطبة والنون الأولى، فحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها، فصار: «تفعّلين». والفعل في ذلك كله معرب مرفوع بالنون المحذوفة، ولا يبنى؛ لأن نون التوكيد لم تباشره. ينظر: كتاب سيويه ٣/ ٥١٩، وتوجيه اللمع ص ٥٢٩، وشرح ابن عقيل =

وَفِي نَحْوِ: «لَتَفْعَلُنَّ» وَ«لَتَفْعَلِينَ» وَصَلًا^(١).

=

١٣٩/١، والتصريح ٥٢/١، وشرح الأشموني ٤٦/١.

(١) يجب حذف نون الرفع من الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة حال الوصل فقط؛ وذلك أن نون التوكيد الخفيفة لا تثبت في الوقف كما لا تثبت التنوين في الأسماء في الوقف، وإنما تثبت في الوصل كما يثبت التنوين في الأسماء في الوصل، فنقول: «لَتَضْرِبُنَّ زَيْدًا يَا رَجُلُ»، و«لَتَضْرِبُنَّ زَيْدًا يَا هُنْدُ»، فإذا وقفنا عليها زالت نون التوكيد ولا يبدل منها، وإذا زالت نون التوكيد عادت نون الإعراب وعادت معها واو الجماعة وياء المخاطبة؛ لأنهما إنما حذفنا من أجل نون التوكيد وقد زالت للوقف، فنقول: «لَتَضْرِبُونُ»، و«لَتَضْرِبِينَ»، ومثله نحو: «هل تَضْرِبُنَّ زَيْدًا يَا رَجُلًا؟»، و«هل تَضْرِبُنَّ زَيْدًا يَا هُنْدًا؟» حذف نون الرفع وصلًا، وعند الوقف تثبت، فنقول: «هل تَضْرِبُونُ؟»، و«هل تَضْرِبِينَ؟»، يقول ابن بابشاذ معقبًا على هذا الموضع: «وهذا من عجائب الأشياء، إعرابٌ يزول وصلًا ويثبت وقفًا، وذلك قولك في الوصل: «هل تَضْرِبُنَّ يَا هُنْدُ؟»، فإذا وقفت قلت: «هل تَضْرِبِينَ؟»، فهذه النون التي في الوقف هي النون التي كانت في الأصل علامة الإعراب للرفع، وإنما زالت لأجل نون التأكيد، فلما زالت نون التأكيد في الوقف وعادت الياء عادت نون الإعراب، وسكنتها لأنك لا تقف على متحرك. وكذلك تفعل أيضًا مع جماعة المذكر، تقول: «هل تَضْرِبُنَّ يَا رَجُلًا؟»، وإذا وقفت قلت: «هل تَضْرِبُونُ؟»، فعادت الواو والنون لما ذكرنا». شرح المقدمة المحسبة ١/٢١٠، و٢١١. وينظر: كتاب سيبويه ٣/٥٢٢، والمقتضب ٣/١٧، و١٨، والأصول في النحو ٢/٢٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٥٧، والإيضاح العضدي ص ٣٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٩٠.

ولا تدخل نون التوكيد الخفيفة على الفعل المتصل بألف الاثنين؛ لأن دخولها يؤدي إلى اجتماع ساكنين والثاني غير مدغم، وهذا لا يجوز، ولا يجوز تحريك الثاني لأنه يُخرج النون عن حكمها وهو السكون، كما أنه يؤدي إلى اللبس. ينظر: كتاب سيبويه ٣/٥٢٤، والمقتضب ٣/٢٣، و٢٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٢٠٩، والغرة المخفية ١/١٧٢، والكناش ٢/١٣١.

السَّابِعُ: الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ، فَيَجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ^(١)، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَحْشَ، وَلَمْ يَرْمَ».

(١) تحذف حروف العلة التي في آخر المضارع عند وجود الجازم. وهذا هو الذي خرج فيه عن الأصل، وأما الرفع والنصب فهما باقيان على الأصل، إلا أنهما قد يكونان ظاهرين أو مقدرين. وقول المؤلف هنا: «فَيَجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ» يدل على أنه يذهب إلى أن الجازم حَذَفَ حرفَ العلة، وأن حذفَ هذه الأحرف علامةٌ للجزم، وفي ذلك خلاف؛ فبعض النحاة يرون أن هذه الأحرف حذفت عند الجازم لا بالجازم، وذلك أن الجازم حَذَفَ الحركة المقدرة التي على حرف العلة، ثم لما صارت صورةً المجزوم والمرفوع واحدةً فرقوا بينهما بأن حذفوا حرف العلة، وعللوا لذلك بأن هذه الأحرف ليست علامةً للرفع، والجازم إنما يحذف ما كان علامةً له، وبأن الأعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الأحرف من أصل الكلمة. وقد ذهب هذا المذهب أبو حيان والمرادي وابن هشام، وزعم أبو حيان أن كلام سيبويه يومئ إلى ذلك، ونسبه بعض النحاة - كابن هشام والشيخ خالد الأزهري والصبان - إلى سيبويه صراحة. ومذهب ابن السراج وأكثر النحاة أن حذفَ هذه الأحرف علامةٌ للجزم، وذلك أن الجازم لما لم يجد في حروف العلة حركةً يأخذها أخذ نفس حرف العلة.

وهذا الخلاف مبني على الخلاف في أحرف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا؟ فمذهب سيبويه أن فيها حركاتٍ مقدرةً في الرفع وفي الألف في النصب، فهو إذا جزم يقول: الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده؛ لئلا يلتبس الرفع بالجزم.

ينظر: كتاب سيبويه ٢٣/١، والأصول في النحو ١٧٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧١/١، وشرح المقدمة المحسوبة لابن بابشاذ ٣٤٠/٢، واللمحة البدرية ٣٢٩/١، وجمع الهوامع ٢٠٣/١.

فَصْلٌ

[الإِعْرَابُ الْمُقَدَّرُ]

تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ فِي نَحْوِ: «غُلَامِي»^(١)، وَ«الْعَصَا»^(٢)، وَالْمُدْغَمُ^(٣)، وَنَحْوِ «الرَّجُلُ» وَقَفًّا^(٤).

(١) هو المضاف إلى ياء المتكلم، ويعرب بالحركات المقدرة في الأحوال الثلاث، ووجب تقدير الإعراب فيه لتعذر إظهاره بسبب كسرة المناسبة لياء المتكلم، وهذا مذهب جمهور النحاة، وذهب بعضهم – كالجرجاني، وابن الخشاب، وابن الشجري – إلى أنه مبني على الكسر. وذهب الخوارزمي إلى أنه معرب بإعراب الياء؛ إذ نقل إليه إعرابها، وذلك لأنه لما لم يمكن إظهار الكسرة في المضاف إليه تحول إلى المضاف. ونسب إلى ابن جنّي القول بأنه لا معرب ولا مبني. وذهب ابن مالك إلى أنه معرب بحركة مقدرة في الرفع والنصب، وبحركة ظاهرة في الجر. ينظر في ذلك: كتاب سيوييه ٣٧٠ / ٢، والمقتضب ٢٤٨ / ٤، والمقتصد ٢٤٠ / ١، وأما ابن الشجري ٣ / ١، والتخميم ٦٥ / ٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٧ / ٤، والمساعد ٣٧٤ / ٢.

(٢) هو الاسم المقصور، وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة، وتقدر فيه علامات الإعراب الثلاث؛ لتعذر الحركة على الألف، نحو: «هذه العصا، ورأيت العصا، وتوَكَّأت على العصا»، و«جاء الفتى، ورأيت الفتى، وسلمت على الفتى»، إلا إذا كان ممنوعاً من الصرف فتقدر فيه الضمة أصالة في حالة الرفع، والفتحة أصالة في حالة النصب، ونبابة في حالة الجر، وأجاز ابن فلاح تقدير الكسرة في حالة الجر؛ لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير. ينظر: المرتجل ص ٤٥، وتوجيه اللمع ص ٨٤، والمغني لابن فلاح ٢٦٢، و٢٦٣، وارتشاف الضرب ٨٤٦ / ٢، وجمع الهوامع ٢٠٨ / ١.

(٣) أي في الاسم الذي آخره حرفٌ مسكّنٌ للإدغام، كما في قراءة: «وَقَتَلَ دَاوُدَ جَالُوتَ» [البقرة: ٢٥]، و«وَقَتَلَ دَاوُدَ جَالُوتَ» [الحج: ٢]، و«وَالْعَدِيدَتِ صَبَحًا» [العاديات: ١]، بالإدغام، فتقدر عليه حركات الإعراب الثلاثة. ينظر: ارتشاف الضرب ٨٥١ / ٢، والتذيل والتكميل ٢١٧ / ١، وجمع الهوامع ٢٠٨ / ١.

(٤) تقدر حركات الإعراب على المسكن آخره للوقف، نحو: جاء الرجل، رأيت الرجل، مررت =

وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «مَنْ زَيْدٌ؟» مُثَلًّا^(١).

وَهِيَ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: «الْقَاضِي»^(٢).

=

بالرجل. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ١٠٠، وحاشية الصبان ١/ ١٥٢.
(١) يعني المَحْكِي في نحو: «مَنْ زَيْدٌ؟»، و«مَنْ زَيْدًا؟»، و«مَنْ زَيْدٌ»، لمن قال: «قَامَ زَيْدٌ»، ورأيتُ زيدًا»، و«مررتُ بزيدٍ»، فتقدر فيه الضمة لاشتغال المحل بحركة الحكاية، وذلك لأن «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، و«زيدٌ، وزيدًا، وزيدٍ» خبر، أو هي خبر وما بعدها مبتدأ، وقد تعذر إعرابه لاشتغال محل الإعراب بحركة الحكاية، ومذهب الجمهور تقدير الضمة في الأحوال الثلاثة، وذهب بعض النحاة إلى أن الضمة في حالة الرفع «مَنْ زَيْدٌ؟» هي حركة إعراب لا حركة حكاية، وهذا الخلاف كله على لغة أهل الحجاز؛ لأنهم يحكون كلام المتكلم في هذا الموضع رفعًا ونصبًا وجرًا، أما بنو تميم فلا يحكون، بل يرفعونه على كل حال، سواء كان ما قبله في كلام المخاطب مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.
ومن الملاحظ هنا أن المؤلف ذكر أن المحكي تقدر عليه الضمة فقط، وهو مُحَقِّقٌ فيما مثَّلَ به من نحو: (مَنْ زَيْدٌ)؛ فهو مما تقدر عليه الضمة، لكن المحكي عموماً تقدر عليه جميع علامات الإعراب، نقول: (جاء جاد الله، ورأيت جاد الحق، وقرأت سورة المؤمنين) ونحو ذلك.
ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٤٠٧ : ٤١٣، وشرح السيرافي ٣/ ١٧٨، و١٧٩، والبديع في علم العربية ١/ ٧٠٤، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٧٩، والتذيل والتكميل ١٦/ ٣٢١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٠.

(٢) هو الاسم المنقوص، وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، وتقدر فيه الضمة في الرفع، والكسرة في الجر؛ لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها، وتظهر الفتحة في النصب لخفتها، نحو: «جاء القاضي، ومررت بالقاضي، ورأيت القاضي»، وتقدر عليه الفتحة أيضًا إذا وقع صدر مركب مزجي، نحو: «معدِي كَرَب»، على رأي من يعرب هذا المركب إعراب المتضايقين. ينظر: التذيل والتكميل ١/ ٢٠٠، وجمع الهوامع ١/ ٢٠٨.

وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «يَخْشَى»^(١).

وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «يَدْعُو»، و«يَرْمِي»^(٢).

وَالسُّكُونُ فِي نَحْوِ: «لَمْ يَمُدَّ»^(٣).

(١) تقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف، نحو: «يخشى زيدٌ، ولن يخشى عمرو»، فتقدر في الأول الضمة وفي الثاني الفتحة؛ لتعذر ظهور الحركات على الألف. ينظر: التذيل والتكميل ٢٠٠/١، وجمع الهوامع ٢٠٨/١.

(٢) تقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء، نحو: «زيد يدعو، وعمرو يرمي»، وعلّة التقدير الاستثقال، لذا تظهر الفتحة في النصب لخفتها، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [سورة الكهف: ١٤]، ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [سورة الأنفال: ٤٤]. ينظر: جمع الهوامع ٢١١/١.

(٣) يقدر السكون في آخر الفعل المضارع المجزوم المدغم آخره في مثله، نحو: «لم يمدّ، ولم يقرّ، ولم يُملّ».

ولا ينحصر تقدير الإعراب في الأشياء المذكورة؛ فإنه يقدر في مواضع أخرى غير هذه، منها: الاسم المسكن آخره للتخفيف، كقراءة: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٣]، بإسكان الهمزة، وقراءة: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [سورة إبراهيم: ١٤]، بإسكان السين، وما جعل علماً من المركب الإسنادي، نحو: «جاء فتح الله»، والاسم المشغول آخره بحركة الإتياع، كقراءة من قرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال، والفعل المضارع المسكن آخره للإدغام، نحو: «زيد يضرب بكرًا»، أو للوقف، أو للتخفيف، نحو قراءة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة النساء: ٥٧]، بإسكان الراء تخفيفاً، وقراءة: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١١٠]، بإسكان الراء، وما حرك آخره لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة البينة: ١]. ينظر: حاشية الصبان ١/١٥٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٥١/١.

بَابُ

[الْبِنَاءُ]

الْبِنَاءُ مَا لَزِمَ آخِرَ الْكَلِمَةِ لَا بِعَامِلٍ^(١).

وَأَلْقَابُهُ^(٢): وَقَفٌ - وَهُوَ الْأَصْلُ^(٣) -، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَصَمٌّ.

فَيَطْرُدُ الْفَتْحُ فِي:

الْمُرَكَّبِ الْمَرْجِيّ عَدَدًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ حَالًا، نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾^(٤)، وَ«صَبَاحَ مَسَاءٍ»،

(١) البناء لغة: وضع شيء على شيء يراد به الثبوت. واصطلاحًا: لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وسمي بناءً لأنه لمَّا لزم ضربًا واحدًا ولم يتغير تغير الإعراب أشبه البناء من حيث كان البناء لازماً في موضعه لا يزول من مكان إلى غيره. ينظر: الخصائص ٣٨/١، واللباب للعكبري ٦٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهى ص ١١٦.

(٢) عبر بـ «ألقاب البناء» ولم يقل: «أنواع البناء»؛ لأن الأصل في البناء السكون، وهذه الحركات عدول عن الأصل، فلما كان من حق البناء ألا يشمل هذه الأشياء، لم يطلق عليها اسم «الأنواع» رعاية لجانب الأصل. ينظر حاشية الشيخ يس على التصريح ٥٨/١.

(٣) البناء على السكون هو الأصل لأن السكون أخف من الحركة، ولأن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء السكون، ولأن الحركة زيادةٌ مستقلةٌ بالنسبة إلى السكون، فلا يُؤْتَى بها إلا لضرورة تدعو إلى ذلك. ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٩٧٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣.

(٤) سورة يوسف، من الآية (٤). والمراد المركب العدديّ كـ «أَحَدَ عَشَرَ» و«إِحدى عَشْرَةَ» وما بعدهما إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ» و«تِسْعَ عَشْرَةَ»، نحو: جاء أَحَدَ عَشَرَ، ورأيت أَحَدَ عَشَرَ، ومررت بِأَحَدَ عَشَرَ، بِنَاءِ الجزأين على الفتح، إلا «اثني عَشَرَ، واثنتي عَشْرَةَ»؛ فَإِنَّ الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى. وسبب البناء في مثل هذا أن الأصل أن يُعْطَفَ الآخر على الأول، فيقال: «عندي ثلاثة وعَشْرَ»، فَلَمَّا حُذِفَ حرف العطف، وجُعِلَ الاسمان بمنزلة اسم واحد بُنِيَ الأول لافتقاره إلى الثاني، وبني الثاني لتضمنه الواو العاطفة. ينظر: الملحة في شرح الملحة ٩٠٨/٢، والكناش

و«بَيْنَ بَيْنَ»^(١)، و«بَيْتَ بَيْتَ»^(٢).

وَفِي الْمُبْهَمِ الْمُضَافِ لِمَبْنِيٍّ^(٣)، نَحْوُ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٤).

=

٢٧٩/١، والبرود الضافية ص ١٨١، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٣٥.

(١) يبنى على الفتح ما رُكِبَ تركيباً مزجياً من الظروف زمانية كانت أو مكانية، نحو: «أَتَيْتُهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ»، أي: صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً، و«سَقَطَ الْقَوْمُ بَيْنَ بَيْنٍ» أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء. وبُني مثل هذا لتضمُّنه معنى الحرف، وهو الواو، كأنك قلت: «صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً». فلما حذفت الواو، بُنِيَ لذلك.

وبناء هذا النوع ليس واجباً، وإنما هو جائز، فتجوز إضافة أول الجزأين إلى ثانيهما؛ وذلك لأنه يُحتمل تقدير الحروف فيها، وهي جهة البناء، وعدم تقديرها، وهي جهة الإعراب.

وإذا فقدت الظروف التركيب، أو أضيف أحد الجزأين إلى الآخر، أو عطف عليه امتنع البناء، ووجب إعرابها وتصرفها، نحو: «أَنْتَ تَأْتِينَا فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ»، و«هَذِهِ هَمَزَةٌ بَيْنَ بَيْنٍ». ينظر: الأصول ٢/ ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٨، وحاشية الصبان ٢/ ١٩٥.

(٢) يبنى على الفتح ما رُكِبَ تركيب مزج من الأحوال، نحو: «فَلَا نُجَارِي بَيْتَ بَيْتٍ» أي: ملاصقاً، والأصل: بيتاً لبيت، أو بيتاً فبيتاً، أو بيتاً إلى بيت، فحُذِفَ الحرف وُضْمِنَ معناه، فُبْنِيَ لذلك. وبنائه ليس واجباً، بل هو جائز كالظروف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٧، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٩٨.

(٣) المبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، نحو: «غير، ومثل، ودون، وبين»، ويجوز بناؤه على الفتح إذا أضيف إلى مبني، نحو قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام: ٩٤]، و﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات: ٢٣]، و﴿وَأَنَا مِمَّا الصَّالِحِينَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [سورة الجن: ١١]، وإعراب ذلك كله جائز من حيث الصناعة النحوية، وقد قرئ في المتواتر: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، و﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾، برفع «بين» و«مثل». ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢، وشرح شذور الذهب ص ١٠٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٤.

(٤) سورة الأنعام، من الآية (٩٤).

وَفِي الزَّمَنِ الْمُبْهَمِ [٤]و] الْمُضَافِ لِجُمْلَةٍ (١)، نَحْوُ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ..... ∴ (٢)

..... ∴ عَلَى حِينَ يَسْتَضِيْنَ..... (٣)

(١) اسم الزمان المبهم هو ما لا يدل على وقت بعينه، نحو: الحين، والوقت، والساعة، والزمان، وإذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارعٌ مبنيٌّ جاز فيه البناء على الفتح والإعراب، والبناء أرجحٌ للتناسب، وإذا أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارعٌ معربٌ فذهب البصريون إلى وجوب إعرابه، وذهب الكوفيون إلى جواز الإعراب والبناء، والإعراب أرجح. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ١٨١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٨، وأوضح المسالك ٣/ ١١٣.

(٢) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَانْعُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢، وكتاب سيبويه ٢/ ٣٣٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨١.

«المشيب»: الشيب. «الصَّبَا»: الميل إلى هوى النفس. «أَصَحُّ»: من الصَّحُو، وهو خلاف السُّكْرِ. «وانع»: زاجر. المعنى: كيف أصبو وقد حال بيني وبين الصَّبَا الشيب الذي يَزْعُمِي عن ذلك. ينظر: الاقتصاب في شرح أدب الكتاب ٣/ ١٣٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٢٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٢٤.

والشاهد فيه بناء «حين» على الفتح؛ لأنه زمن مبهم مضاف إلى مبني، وهو الفعل الماضي «عاب»، ويجوز فيه الإعراب، والبناء أرجح، وقد روي بالفتح على البناء، والجر على الإعراب.

(٣) جزء من عجز بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

لَأَجْتَدِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ... عَلَى حِينَ يَسْتَضِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ

لم أف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٧، ومغني اللبيب ص ٦٧٢.

=

..... ∴ عَلَى حِينِ التَّوَّاصِلِ غَيْرُ دَانٍ (١)

﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (٢).

وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُمَا (٣).

«تَحَلَّمًا»: التَّحَلَّمُ هو تَكْلُفُ الْحِلْمِ. «يَسْتَصْبِين»: من صبا يصبو إذا مال. المعنى: سأتخلص من هَوَاهُنَّ باستعمال الحِلْمِ والوقار، رغم أن حُسْنَهُنَّ يُؤْمِلُ إِلَيْهِنَّ كُلَّ حَلِيمٍ. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١٢٥/٧.

والشاهد فيه: «حين يستصبين»، حيث بني «حين» على الفتح؛ لإضافته إلى مبني، وهو الفعل المضارع المتصل بنون النسوة «يستصبين»، ويجوز فيه الإعراب، والبناء أرجح. (١) عجز بيت من الوافر، وهو بتمامه:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى ... عَلَى حِينِ التَّوَّاصِلِ غَيْرُ دَانٍ

ولم ينسب إلى قائل. ينظر في: ارتشاف الضرب ١٨٢٧/٤، وأوضح المسالك ١١٤/٣، وإرشاد السالك ٤٩٤/١. وروي: «التراجع» بدل «التواصل» في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٣، وتمهيد القواعد ٣٢٣٢/٧، والمقاصد الشافية ٨٢/٤.

التواصل: التقارب. دَانٍ: قريب. المعنى: يتذكر الشاعر ويعيد إلى ذهنه أيام وصاله مع حبيبته سليمى، في وقت لا يُنتظر فيه التقارب ولا الوصال بينهما.

والشاهد بناء اسم الزمان «حين» جوازاً لإضافته إلى جملة اسمية، والبصريون يوجبون إعرابه، وقد روي بالفتح على البناء، والجبر على الإعراب.

(٢) سورة المائدة، من الآية (١١٩). وهي قراءة نافع من السبعة، وقرأ بقيتهم برفع «يوم». ينظر: السبعة في القراءات ٢٠٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٣/١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٤.

(٣) أي: المبهم المضاف إلى مبني، واسم الزمان المبهم المضاف إلى جملة، كما سبق.

وَيَطْرُدُ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي اسْمِ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا إِذَا كَانَ مُفْرَدًا^(١)، نَحْوُ:
«لَا رَجُلَ، وَلَا رَجَالَ، وَلَا رَجُلَيْنِ، وَلَا قَائِمِينَ، وَلَا مُسْلِمَاتٍ»، وَفَتْحُ نَحْوِ هَذَا أَوْلَى مِنْ
كُسْرِهِ^(٢).

(١) أَي يَطْرُدُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ فِي اسْمِ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ
يَبْنَى عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ؛ فَيَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرَ، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ،
وَلَا رَجَالَ عِنْدَكَ، وَيَبْنَى عَلَى الْيَاءِ إِنْ كَانَ مَثْنًى أَوْ جَمَعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا، نَحْوُ: لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ،
وَلَا قَائِمِينَ عِنْدَكَ، وَيَبْنَى عَلَى الْكُسْرِ إِنْ كَانَ جَمَعَ مَوْثَنًا سَالِمًا، نَحْوُ: لَا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ.
وَمَذْهَبُ سَيَبُويه وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ حَرَكَةَ اسْمِ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ الَّذِي كَانَ يَنْصَبُ بِالْفَتْحِ
هِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ، وَقَدْ بَنَى هَذَا الْاسْمَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ:
«لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ» جَوَابُ سَوْأَلٍ مَقْدَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟»، فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ
أَنْ يُقَالَ: «لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ»، لِيَكُونَ النِّفْيُ فِي الْجَوَابِ عَامًّا كَمَا كَانَ فِي السَّوْأَلِ عَامًّا، فَحُذِفَ
الْحَرْفُ «مِنْ»، وَبَنَى الْاسْمَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَاهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ بَنَى لِتَرْكِبِهِ مَعَ «لَا» وَصِيرُورَتِهِ مَعَهَا
كَالْاسْمِ الْوَاحِدِ مِثْلَ «خَمْسَةَ عَشَرَ». وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعْرَابٍ لَا
حَرَكَةَ بِنَاءٍ، وَسَقَطَ التَّنْوِينُ تَخْفِيفًا، وَزَعَمَ السِّيرَافِيُّ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ سَيَبُويه. وَذَهَبَ الْمَبْرَدِيُّ إِلَى أَنَّ
اسْمَ «لَا» الْمَثْنَى وَجَمَعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مَعْرَبٍ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعَةَ بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ لَا تَكُونُ مَعَ مَا قَبْلَهَا اسْمًا وَاحِدًا.

يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويه ٢٨٣/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٦٦/٤، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٨٥، وَالْبَدِيعُ
٥٧٢/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ١٠٦/١، وَ١٠٦/٢، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ
عَصْفُورٍ ٢٧٠/٢.

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا كَانَ اسْمَ «لَا» مَجْمُوعًا بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مُزِيدَتَيْنِ نَحْوُ: «لَا مُسْلِمَاتٍ»، وَهَذَا قَدْ اخْتَلَفَ
فِيهِ النُّحَاةُ؛ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى وَجُوبِ بِنَائِهِ عَلَى الْكُسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ
النُّحَاةِ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ وَجُوبَ بِنَائِهِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَازِنِيِّ وَالْفَارَسِيِّ. وَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ
إِلَى بِنَائِهِ عَلَى الْكُسْرِ مَعَ بَقَاءِ التَّنْوِينِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ وَابْنِ الدَّهَانَ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى
جَوَازِ الْوُجُهِينَ عَلَى السَّوَاءِ؛ الْبِنَاءُ عَلَى الْكُسْرِ أَوْ عَلَى الْفَتْحِ، وَرَجَّحَهُ أَبُو حَيَّانٍ، وَالسِّيُوطِيُّ فِي

وَلَكَ فِي الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ» النَّصْبُ وَالرَّفْعُ وَالْفَتْحُ^(١)، فَإِنْ
فُصِّلَ النَّعْتُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ، أَوِ الْمَنْعُوتُ مُفْرَدًا، لَمْ يُفْتَحْ^(٢).
وَلَكَ فِي نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» فَتَحُ الْأَسْمَيْنِ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ مَعَ نَصْبِ الثَّانِي أَوْ
رَفْعِهِ، وَرَفْعُهُمَا، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ - بَضْعَفٍ - مَعَ فَتْحِ الثَّانِي^(٣).

=

همع الهوامع. وبعضهم يرى جواز الوجهين والأوّلَى الفتح، ذهب إلى ذلك ابنُ النّاظم، وابنُ
هشام في المغني، والسيوطي في شرحه على ألفية ابن مالك، وهو ما اختاره المؤلف هنا.
ينظر: المسائل الحلبيات ص ٣١٢، والخصائص ٣/ ٣٠٨، وشرح ابن النّاظم على الألفية
ص ١٣٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٧، ومغني اللبيب ص ٣١٤،
والبهجة المرضية للسيوطي ص ١٧٦.

(١) إذا وصف اسم «لا» المبني معها بصفة مفردة متصلة جاز فيه ثلاثة أوجه: الأول: النصب، على
إتباع الصفة لمحل اسم «لا»، فنقول: «لا رجلَ ظريفًا عندك»، وهذا أحسنُ الأوجه الثلاثة
وأقيسُها. والثاني: الرفع، على إتباع الصفة لمحل «لا» مع اسمها، فنقول: «لا رجلَ ظريفٌ
عندك». الثالث: البناء على الفتح، على أن الموصوف قد رُكِبَ مع الصفة تركيب خمسةَ عَشَرَ،
ثم دخلت «لا» عليها، فنقول: «لا رجلَ ظريفَ عندك». ينظر: الأصول ١/ ٣٤٢، واللمع
ص ٤٦، والبديع ١/ ٥٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦.

(٢) إذا فصل النعت عن اسم «لا» امتنع بناؤه على الفتح؛ لزوال التركيب بالفصل، فيجوز فيه حينئذٍ
النصب والرفع فقط، نحو: «لا رجلَ في الدارَ ظريفًا»، و«لا رجلَ في الدارَ ظريفٌ»، وكذلك إذا
كان النعتُ غيرَ مفرد، بأن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، نقول: «لا رجلَ قبيحًا فعَلُهُ عندك»،
و«لا رجلَ قبيحٌ فعَلُهُ عندك»، أو كان المنعوت غيرَ مفرد، نقول: «لا غلامَ رجلٍ ماهرًا فيها»،
و«لا غلامَ رجلٍ ماهرٌ فيها». ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٧، وشرح ابن النّاظم على
الألفية ص ١٣٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٨.

(٣) إذا جاء بعد «لا» والاسم الواقع بعدها عاطفٌ ونكرة مفردة وتكررت «لا» كما في قولنا: «لا
حول ولا قوة إلا بالله» جاز حينئذٍ خمسةُ أوجه:

=

وَيَطْرُدُ الْكُسْرُ فِي الْعَلَمِ الْمَخْتُومِ بِـ «وَيْهِ» كـ «سَيَّوَيْهِ»^(١).
وَفِي «فَعَالٍ» مَصْدَرًا مَعْرِفَةً، كـ «حَمَادٍ»^(٢).

=

الوجه الأول: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ»، ببناء الأول والثاني على الفتح، للتركيب، والخبر محذوف.
الوجه الثاني: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ»، بفتح الأول على التركيب ونصب الثاني عطفاً على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية.

الوجه الثالث: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» بفتح الأول على التركيب ورفع الثاني عطفاً على موضع «لا» واسمها، و«لا» الثانية عاملة عمل «ليس».

الوجه الرابع: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» برفع الاسمين، ورفع الأول على الابتداء و«لا» الأولى ملغاة، أو عاملة عمل «ليس»، ورفع الثاني على إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه على الأول.

الوجه الخامس: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» برفع الأول على إلغاء «لا» أو إعمالها عمل «ليس»، وفتح الثاني للتركيب. ولا يجوز رفع الأول ونصب الثاني؛ لَعَدَمِ نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً، ولا نصبهما معاً.

وقد ضَعَّفَ المؤلِّفُ هنا الوجه الخامس تبعاً لابن الحاجب في الكافية، وعلة التضعيف هي أن الاسم الأول مرفوع لأن «لا» عاملة عمل «ليس»، وهو شاذ، وقد رَدَّ الرضي هذا التضعيف بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل «لا» بالتكرير، لا لكونها بمعنى «ليس»؛ لأنَّ شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد تحقق هنا. ولا يلزم مع تكرير «لا» أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب.

ينظر: الزاهر لابن الأنباري ص ١٢، والمقتصد ٨٠٥ / ٢، والبدیع ٥٨٠ / ١، وتوجيه اللمع ص ١٥٩، والكافية ص ٢٧، وشرح الرضي ١٧٠ / ٢، وتوضيح المقاصد ٥٤٧ / ١، وتعليق الفرائد ١٢٠ / ٤.

(١) وأجاز أبو عمر الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف. ينظر: ارتشاف الضرب ٩٦٤ / ٢، وشرح شذور الذهب ص ١١٧، وتعليق الفرائد ١٤٦ / ٢.

(٢) علماً على «المحمدة» بفتح الميم الثانية وكسرها، ومثله: «فَجَارٍ» علماً على الفَجْرة. ينظر: اللمحة في شرح الملح ٩١٤ / ٢، وتمهيد القواعد ٤٠٧٢ / ٨، وحاشية الصبان ٣٩٦ / ٣.

وَفِي «فَعَالٍ» لِلْأَمْرِ، كَ «نَزَالٍ»^(١).
 وَفِي «فَعَالٍ» سَبًّا لِلْمُؤَنَّثِ، وَيَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ، كَ «يَا لَكَاعٍ»^(٢).
 وَفِي «فَعَالٍ» [٤ ظ] عَلَمًا لَهُ مُطْلَقًا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَ «حَدَامٍ»، وَ«ظَفَارٍ»،
 وَمَخْتُومًا بِرَاءٍ عِنْدَ أَكْثَرِ تَمِيمٍ^(٣).
 وَيَطْرُدُ الضَّمُّ فِيمَا قُطِعَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفْظًا فَقَطْ^(٤)، مِنْ نَحْوِ: «قَبْلُ»
 وَ«بَعْدُ»^(٥)، وَأُلْحِقَ بِهِ: «عَلٌ»^(٦)، وَتَلْزَمُ الْجَرِّ بِ «مِنْ».

(١) أي: انزّل، ومثله: تَرَكَ، أي: اترك. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٧/٣، والملحة في شرح
 الملحة ٩١٣/٢.

(٢) أي: يا لكعاء، ومثله: يا فساق، ويا حَبَاثٍ، ويا فَجَارَ، أي: يا فاسقة، ويا خبيثة، ويا فاجرة. ينظر:
 شرح الرضي على الكافية ١١١/٣.

(٣) ما كان على «فَعَالٍ» علماً للمؤنث معدولاً عن «فَاعِلَةٍ»، نحو: «حَدَامٍ، وَظَفَارٍ، وَقَطَامٍ، وَرَقَاشٍ،
 وَغَلَابٍ» فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، إلا ما
 كان آخره راءً ك «ظَفَارٍ، وَسَفَارٍ، وَوَبَارٍ» فقد أجمعوا على بناءه على الكسر. وإنما وافق بنو تميم
 أهل الحجاز في بناء المختوم بالراء على الكسر؛ لأن من مذهبهم الإمالة، والراء المضمومة
 والمفتوحة تمنع الإمالة، فمن ثَمَّ كسروا الراء لتصح الإمالة. ينظر: الملحة في شرح الملحة
 ٩١٦/٢، وشرح الأشموني ١٦٧/٣.

(٤) بأن يحذف المضاف إليه وينوى معناه.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [سورة الروم: ٤]، أي: من قبل الغلب
 ومن بعده. أو من قبل الحوادث المذكورة ومن بعدها. وبنيا على الضم لأنّ الفتح والكسر
 يدخلان فيهما عند الإضافة، نحو قولنا: «جئت قبلك وبعذك»، و«جئت من قبلك ومن بعذك».
 فبنيا على حركة لا تكون لهما حالة الإعراب. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤،
 والتذيل والتكميل ٧٤/١٢، والمقاصد الشافية ١٣٣/٤.

(٦) «عَلٌ» ظرف بمعنى «فَوْق»، ويلزم الجر ب «مِنْ»، و«فَوْق» من الأسماء التي لا تنفك عن

=

و«غَيْرٌ» فِي: «لَا غَيْرٌ» وَ«لَيْسَ غَيْرٌ»^(١)، وَ«حَسْبُ»^(٢).

الإضافة، فوجب أن يكون «عَلٌ» مضافاً إلى ما بعده، فإذا قطع عن الإضافة لفظاً بُنِيَ على الضم، كـ «قبل» و«بعد»، نحو: «جئت من عَلٍ». ومنه قول الفرزدق:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ نَيْيَةٍ... وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ

ينظر: البديع ١/١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٩، و٩٠، وأوضح المسالك ٣/١٤١.
(١) نحو قولهم: «قبضت عشرةً لَيْسَ غَيْرٌ»، التقدير: لَيْسَ الْمَقْبُوضُ غَيْرَ ذَلِكَ، فأضمر اسم «ليس» فِيهَا وحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه «غير» وبنيت «غير» على الضم تشبيهاً لها بـ «قبل»، وبعداً لإبهامها. ينظر: كتاب سيويوه ٢/٣٤٤، والمقتضب ٤/٤٢٩، ومغني اللبيب ص ٢٠٩، والتصريح ١/٧١٧.

وزعم بعض النحاة - كابن هشام - أنه لا يجوز حذف ما أُضِيفَ إليه «غير» إلا بعد «ليس» خاصةً، وأما قولهم: «لَا غَيْرٌ» فلحنٌ لم تتكلم به العرب ولم يسمع عنهم، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهواً. وهذا الكلام مردود بما سمع من نحو قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتِمِدَ فَوَرَّيْنَا... لَعَنُ عَمَلٍ أَشْلَفَتْ لَا غَيْرٌ تُسْأَلُ

قال الدماميني راداً زعم ابن هشام هذا: «ونحن لا نسلم ذلك؛ فقد حكى ابن الحاجب: (لا غيرٌ)، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم جماعة من المحققين كالرضي وغيره، وفي (المفصل) أيضاً حكاية (لَا غَيْرٌ) و(ليس غيرٌ)... والعجب أنه - رحمه الله - يوح هنا بأن هذا التركيب لحنٌ ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب». شرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/٧٠. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٠٩، وشرح الرضي على الكافية ٣/١٧٠، ومغني اللبيب ص ٢٠٩، وشرح شذور الذهب ص ١٣٨، والقاموس المحيط (غ ي ر) ص ٤٥٣، وشرح الأشموني ٢/١٦٥، والتصريح ١/٥٢٢، وجمع الهوامع ٢/١٩٩.

(٢) نحو: مررت بزيدٍ فحسبُ يا فتى، وأخذتُ درهمًا فحسبُ، كأنه قال: فحسبُك، أو: فحسبي. ينظر: المقاصد الشافية ٤/١٣٣.

وَيَطْرُدُ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ^(١)، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا رَجُلًا^(٢)، وَيَا هِنْدَاتُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ».

وَيَطْرُدُ أَحَدُ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ لَا بِعَيْنِهِ^(٣) فِي الْحَرْفِ^(٤)، كَ «هَلْ»، وَ«جَيْرٍ» فَتَحًا وَكَسْرًا^(٥)، وَ«مُنْدُ».

(١) أي: يطرد البناء على الضم أو ما ينوب عنه في المنادى المفرد المعرفة؛ وذلك لأنه يبنى على ما كان يرفع به قبل أن ينادى، فإن كان يرفع بالضمّة فإنه يبنى على الضمة، كالمفرد وجمع التكسير وما جُمع بألف وتاء مزيدتين، وإن كان يرفع بالألف نيابة عن الضمة – وذلك المشي – فإنه يبنى على الألف، وإن كان يرفع بالواو نيابة عن الضمة – وذلك جمع المذكر السالم – فإنه يبنى على الواو. والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به. ينظر: الكافية ص ١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩١.

(٢) «يَا رَجُلُ» و«يَا رَجُلًا» هذا تعريفه حادث بالنداء بسبب القصد والإقبال؛ لذا صح التمثيل به هنا للمفرد المعرفة؛ لأن المعروف هنا يشمل ما تعرّف قبل النداء نحو: «يَا زَيْدُ»، وما تعرف في النداء نحو: «يَا رَجُلُ». وقيل: تعريفه بـ «أَلْ» محذوفة ونابت «يَا» عنها. ينظر: الأصول ١/ ٣٣٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٢، والتصريح ٢/ ٢١١.

(٣) يذكر هنا أبوابًا من المبنيات تتعاقب عليها أنواع البناء، فلا تختص بنوع معين من أنواعه، كما في الأبواب التي ذكرها أنفًا. وبدأ بالحرف لأن الأصل في الحروف كلها البناء، فهي مبنية بإجماع، ثم تَنَى بما أشبه الحرف من الأسماء، وذلك سبعة أبواب، هي: اسم الفعل، والضمير، واسم الإشارة، والموصول، واسم الشرط، واسم الاستفهام، وبعض الظروف.

(٤) الحروف كلها مبنية لا حَظَّ لها في الإعراب؛ لأنه ليس فيها مقتضى الإعراب؛ فإنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج إلى إعراب. ينظر: شرح ابن الناطم على الألفية ص ١٥.

(٥) «جَيْرٍ» بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر، وهي حرف جواب بمعنى «نَعَمْ»، فلها شَبَهُ بـ «نَعَمْ» لفظًا واستعمالًا؛ ولذلك بنيت. ومن النحويين من قال إنها اسمٌ مقسم به، وقال بعضهم إنها مصدر بمعنى «حقًا»، وقال بعضهم إنها ظرف بمعنى «أبدًا»، ومنهم من قال إنها اسم فعل بمعنى: «أَحَقُّ» أو «أَتَيْقُنُ». ينظر في ذلك: معاني الحروف للرماني ص ١٠٦، والبسيط لابن أبي

=

وَفِي اسْمِ الْفِعْلِ، كَ «صَه»، وَ«هَيْتَ» مُثَلَّثًا^(١).
وَفِي الضَّمِيرِ، كَ «قُومِي»، وَ«قُمْتُ» بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ.
وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ، كَ «ذَا»، وَ«ثُمَّ»، وَ«أُولَئِ» ضَمًّا وَكَسْرًا^(٢).
وَفِي الْمَوْصُولِ، كَ «الَّذِي، وَالَّذِينَ، وَالْأُولَئِ»^(٣)، وَذَاتُ.
وَفِي اسْمِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ كَ «مَنْ»، وَ«أَيْنَ»، إِلَّا «أَيَّا» فِيهِمَا^(٤).
وَفِي بَعْضِ الظُّرُوفِ [و] كَ «إِذْ»، وَ«حَيْثُ» مُثَلَّثًا^(٥).

- الربع ٩٤٤ / ٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٩ / ٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٣ / ٢، ورفض المباني ص ١٧٦، والجنى الداني ص ٤٣٣، ومغني اللبيب ص ١٦٢، وجمع الهوامع ٥٩٣ / ٢.
- (١) «هَيْتَ» اسم فعل، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَعَلَقْتَ الْأَبْؤَبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [سورة يوسف: ٢٣]، قيل: مسماه فعل ماضٍ، أي: تَهَيَّأت، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صُرح به، وقيل: مسماه فعل أمر بمعنى: أَقْبِلْ أو تَعَالُ أو أَسْرِعْ؛ فاللام للتيين، أي: إرادتي لك، أو: أقول لك. وهو مثلث التاء، فالكسر على أَصْلِ التقاء الساكنين، والفتحُ للتخفيف كما في «أَيْنَ»، وَكَيْفَ»، والضم تشبيهاً بـ «حَيْثُ». وقد قرئ قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بفتح التاء وكسرها وضمها. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢ / ٤، ومغني اللبيب ص ٢٩٣.
- (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١ / ١، والمقاصد الشافية ٤٠٢ / ١.
- (٣) «الأُولَئِ» اسم موصول بمعنى: «الذين». ينظر: تسهيل الفوائد ص ٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢٧١ / ١، وشرح شذور الذهب ص ١٤٩.
- (٤) استثنى «أَيَّ» من أسماء الشرط والاستفهام؛ فإنها معربة وإن أشبهت الحروف؛ لضعف هذا الشبه بما عارضه من مجيئها ملازمةً للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فتكون بمعنى «بعض» إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى «كل» إن أضيفت إلى نكرة، فغلبت مناسبتها للمعرب على مناسبتها للحرف. ينظر: اللمع ص ٢٣١، والتذيل والتكميل ١٣٦ / ١.
- (٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩١ / ٤.

بَابُ

[المرفوعاتُ]

الْمَرْفُوعَاتُ ^(١) ثَمَانِيَةٌ: الْفَاعِلُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا، وَاسْمُ «كَادَ» وَأَخَوَاتُهَا، وَاسْمُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»، وَخَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا، وَخَبَرُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا.

[الفاعلُ]

فَالْفَاعِلُ: مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ التَّامُّ أَوْ شِبْهُهُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوْهُ، وَضُرِبَ عَمْرُو، وَمَضْرُوبٌ أَخُوهُ» ^(٢).
وَلَا يُحْذَفُ هُوَ ^(٣)، بَلْ عَامِلُهُ جَوَازًا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ»، لِمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ؟، أَوْ: مَنْ

(١) المرفوعات: ما اشتمل على علم الفاعلية، أي اللقب الذي جعل دليلًا عليها، من ضمة أو واو أو ألف. وجرت عادة النحاة على تقديم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات؛ لأن المرفوع عمدة الكلام، والبواقي محمولة عليها. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٠١، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٣، والفوائد الضيائية ١/ ١٤٨.

(٢) جمع المؤلف هنا بين الفاعل والنائب عنه، وهذا واضح من خلال الأمثلة التي أوردها في هذا الباب، والفاعل هو: ما قُدِّمَ الفعل أو شِبْهُهُ عليه، وأُسْنِدَ إِلَيْهِ على جهة قيامه به أو وقوعه منه. ونائب الفاعل هو: ما قُدِّمَ الفعل أو شِبْهُهُ عليه، وأُسْنِدَ إِلَيْهِ على جهة وقوعه عليه. فجمع بينهما في قوله: «الفاعل: مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ التَّامُّ أَوْ شِبْهُهُ». ومعلوم أن نائب الفاعل ينوب عن الفاعل بعد حذفه ويأخذ جميع أحكامه؛ ومن أجل ذلك جمع المؤلف بينهما هنا.

(٣) يشير إلى حكم من أحكام الفاعل، وهو أنه لا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة، فإن ظهر في اللفظ نحو: «قَامَ زَيْدٌ، والزيدان قاما» فذاك، وإلا فهو مستتر، نحو: زَيْدٌ قَامَ. ويترد حذف الفاعل في باب النائب عن الفاعل، وفي الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هند، وفي «أَفْعِلْ» بكسر العين في التعجب إذ دل عليه متقدم مثله، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [سورة مريم: ٣٨]، وفي المصدر، نحو: ﴿أَوْ لَاطِعُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [سورة البلد: ١٤-١٥]. وأجاز الكسائي

ضُرِبَ؟ (١).

وَوُجُوبًا فِي نَحْوِ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ (٢).
وَيُؤَنَّثُ لِتَأْنِيثِهِ (٣) جَوَازًا رَاجِحًا فِي نَحْوِ: «طَلَعَتْ - أَوْ أُطْلِعَتْ - الشَّمْسُ»،
وَنَحْوِ: «حَضَرَتِ الْقَاضِي - أَوْ أُحْضِرَتْ لَهُ - امْرَأَةٌ» (٤).

حذف الفاعل إذ دل عليه دليل. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠، وارتشاف الضرف ٣/ ١٣٢٣، وأوضح المسالك ٢/ ٥، والتصريح ١/ ٣٩٩.
(١) من أحكام الفاعل - وكذا نائبه - أنه يصح حذف عامله جوازًا إذا أجيب به استفهامًا، نحو: «زيدٌ» جوابًا لمن قال: «مَنْ قام؟» و«مَنْ ضُرِبَ؟»، أي: قام زيدٌ، وضُرِبَ زيدٌ. وكذا إن أجيب به نفي، نحو: «بَلَى زيدٌ» جوابًا لمن قال: «ما قام أحدٌ». ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٩٣، والتصريح ١/ ٤٠٠.
(٢) سورة الانشقاق، الآيتان «١»، و«٣».

ويجب حذف العامل فيما فسره فعل أسند إلى ضمير الفاعل أو نائبه، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾، التقدير: إذا مُدَّتْ الأرض مُدَّتْ؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر. ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٥٨٧، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٤٣، والتصريح ١/ ٤٠٣.

(٣) من عادة النحاة أن يقولوا: «تأنيث الفعل» و«تذكير الفعل»، ولا يخفى أن في هذا ضربًا من التجوُّز؛ إذ الفعل لا يُدَكَّر ولا يُؤنَّث، وإنما التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، وإنما تلحق الفعل علامة تأنيث للدلالة على تأنيث فاعله.

(٤) من أحكام الفاعل - وكذا نائبه - لحاق فعله علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، وهذا إما أن يكون واجبًا، أو جائزًا راجحًا أو مرجوحًا. فيجوز جوازًا راجحًا في مسألتين: الأولى: إذا كان الفاعل - وكذا النائب عنه - مجازي التأنيث، نحو: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، و«أُطْلِعَتِ الشَّمْسُ». ويندرج تحت هذا الصيغة الدالة على الجمع، سواء كانت صيغة جمع تكسير للمذكر كـ

وَمَرْجُوحًا فِي نَحْوِ: «مَا قَامَ - أَوْ أُقِيمَ - إِلَّا هِنْدٌ»^(١).
وَوُجُوبًا: فِي نَحْوِ: الشَّمْسُ طَلَعَتْ، أَوْ أُطْلِعَتْ، وَنَحْوِ: قَامَتْ - أَوْ أُقِيمَتْ -
هِنْدٌ، أَوْ الْهِنْدَانِ، أَوْ الْهِنْدَاتُ^(٢).
وَلَا تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ، إِلَّا فِي لُغِيَّةٍ^(٣).

- «الرجال»، أو المؤنث كـ «الهنود»، أو اسم جمع كـ «النساء»، ونحو ذلك، فيجوز إلحاق علامة التأنيث بالفعل باعتبار الجماعة، وعدم إلحاقها باعتبار الجمع.
- الثانية: إذا كان الفاعل مفصولاً من فعله بفواصل غير «إلا»، وإن كان الفاعل حقيقي التأنيث، نحو: «حضرت القاضي امرأة»، و«أحضرت إلى القاضي امرأة». ينظر: كتاب سيويه ٣٨/٢، وتوضيح المقاصد ٥٨٨/٢، وشرح شذور الذهب للجوهر ٣٤٦/١.
- (١) يجوز إلحاق علامة التأنيث بالفعل جوازاً مرجوحاً إذا كان الفاعل - أو نائبه - مفصولاً من فعله بـ «إلا»، نحو: «ما قام إلا هندٌ»، و«ما أُقيم إلا هندٌ»، فيذكر حملاً على المعنى؛ لأنه مسند في المعنى إلى مذكر؛ لأن التقدير: ما قام أحدٌ إلا هند، وقد يؤنث قليلاً نظراً إلى اللفظ، نحو: ما قامت إلا هندٌ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢، والمساعد ٣٩٠/١.
- (٢) يجب تأنيث الفعل في مسألتين: الأولى: أن يسند إلى ضمير متصل، سواء كان حقيقي التأنيث نحو: «هندٌ قامت»، و«هندٌ أُقيمت»، أو مجازي التأنيث نحو: «الشمس طلعت»، و«الشمس أطلعت». الثانية: أن يكون الفاعل - أو نائبه - اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل، نحو: «قامت هندٌ»، و«أُقيمت هندٌ». ينظر: المقتضب ١٤٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥.
- (٣) من أحكام الفاعل ونائبه أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنية أو جمع إذا كانا مثنيين أو مجموعين، بل يوحد، فيقال: قام أخواك وقام إخوانك وقام نسوتك، وأكرم أخواك، وأكرم إخوانك، وأكرم نسوتك. وإنما جردوا الفعل هنا قصداً للفرقة بين «قام أخواك»، و«أخواك قاما»؛ لأن العلامة لو لحقت في: «قاما أخواك» لالتبس بالضمير، فتوهم أن «قاما» خبر مقدم. ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع، فيقول: «قاما أخواك»، وقامتا الهندان، وقاموا إخوانك، وقمن الهندات، وهي اللغة التي يعبر عنها النحويون بلغة: «أكلوني البراغيث»، ويعبر

[التنازع]

وَإِذَا تَنَازَعَ^(١) [هـ ظ] عَامِلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا، فَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ إِعْمَالُ
الْأَوَّلِ^(٢)، فَيُضْمَرُ فِي غَيْرِهِ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: «قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ»^(٣)، وَمَفْعُولُهُ عَلَى

عنها ابن مالك بلغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢،
وارتشاف الضرب ٧٣٩/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٥/٢.

(١) التنازع لغة: التجاذب. واصطلاحاً: أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمولٌ فأكثر، ويكون كلُّ
واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر. وهذا التنازع يكون على أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الأول على جهة الفاعلية والثاني على جهة المفعولية، نحو: «ضربني وأكرمت
زيداً». الثاني: أن يكون الأول على جهة المفعولية والثاني على جهة الفاعلية، نحو: «أكرمتُ
وأكرمني زيدٌ». الثالث: أن يكون تنازعهما على جهة الفاعلية، نحو: «ضربني وأكرمني زيدٌ».
الرابع: أن يكون تنازعهما على جهة المفعولية، نحو: «ضربت وأكرمت زيداً».

ينظر: لسان العرب (ن ز ع) ٣٥١/٨، والكناش ١٣٧/١، وأوضح المسالك ١٨٦/٢،
والفواكه الجنية على متممة الأجرومية للفاكهي ص ٤٢٢.

(٢) يرى الكوفيون إعمال الأول لسبقه، ولأنه إذا أُعْمِلَ الثاني أدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر،
ولأنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإن
التأثير للمتقدم منهما، دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا؛ فإن العرب تبني الجواب على
الأول منهما، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه. واستدلوا بشواهد سماعية، منها
قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فقد تقدم عاملان: «كفى»، و«أطلب»، وهما يطلبان «قليل»، وقد أعمل الشاعر - وهو فصيح -
الأول «كفى» بلا ضرورة، ولو أعمل الثاني لنصب «قليل»، وذلك لم يروه أحد.

ينظر في ذلك: التبيين ص ٢٥٢، والغرة المخفية ص ٣٢١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور
٨٠/٢، وارتشاف الضرب ٨٩/٣، وجمع الهوامع ١١٨/٣.

(٣) فيكون «زيدٌ» فاعلاً لـ «قام»، وفي «قعد» ضمير عائد إلى «زيد»، ولا محذور حينئذٍ؛ لتقدم «زيدٌ»

المُختار^(١)، نحو: «قَامَ وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، و«قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ»، إِلَّا لِمَانِعٍ^(٢) فَيُظْهِرُ،
نحو: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا»^(٣).

=

رتبة، ففيه إضمار قبل الذكر لفظاً فقط. ولا فرق بين أن يقتضي الأول فاعلاً، كما في هذا المثال، أو يقتضي مفعولاً، نحو: «ضربت وضربني زيداً»، والتقدير: ضربت زيداً وضربني، وفي «ضربني» ضمير مقدر، وهو ضمير الفاعل العائد إلى «زيد». ويقال في التثنية والجمع: «قام وقعدا الزيدان»، «قام وقعدوا الزيدون»، و«قامت وقعدن الهندات»، و«ضربت وضرباني الزيدتين»، و«ضربت وضربوني الزيدتين»، و«ضربت وضربنني الهندات». ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٦٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤. (١) أي: إذا أُعْمِلَ الأولُ أضمَرَ المفعولُ في الثاني لو اقتضاه، كما أضمَرَ في الفاعل، فيكون ضميراً بارزاً، فيقال: «ضربني وضربته زيدٌ»، ولا موجب لحذفه؛ لأنه لا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهذا هو الوجه المختار، ويجوز حذفه أيضاً؛ لكونه فضلة. فمن الإضمار قول الشاعر:

أَسَاءَ وَلَمْ أَجْزِهِ عَامِرٌ... فَعَادَ بِحُلْمِي لَهُ مُحْسِنًا

فقد رُفِعَ «عامرٌ» فاعلاً للأول «أَسَاءَ»، وأُضمَرَ المفعولُ في الثاني «أَجْزِهِ». ومن الحذف على خلاف الوجه المختار قول عاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِيبَ... مَنْ إِذَا هُمْ لَمْ حَوْ شُعَاعُهُ

فقد أعمل الأول، وحذف الضمير من الثاني، والتقدير: «لَمْ حَوْهُ».

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧١، والتعليقة على المقرب ص ٣٩٦، والتذيل والتكميل ٧/ ٩٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٦، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٠.

(٢) كما في العامل الذي لا يُقْتَصَرُ على أحد مفعوليه، وذلك في باب «حسبت» وأخواتها من أفعال القلوب؛ فإنه حيثئذ يجب إظهاره.

(٣) «حَسِبَ» الأول فاعله «الزيدان»، والياء مفعوله الأول، و«منطلقاً» مفعوله الثاني، و«حَسِبَ» الثاني فاعله التاء، و«هما» مفعوله الأول، و«منطلقين» مفعوله الثاني. فلا يجوز حذف «منطلقين»؛ لأنه خبر في الأصل، ولا يجوز حذفه إلا لقريظة، ولا يجوز كذلك إضماره؛ لأنه لو أضمَرَ مفرداً فقليل: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا إِيَّاهُ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا» خالف المفعول الأول وهو الضمير

=

وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّ إِعْمَالُ الْمُجَاوِرِ^(١)، فَيُضْمَرُ فِي غَيْرِهِ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: «قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ»^(٢).

«هما»، ولو أُضْمِرَ مثنًى فقليل: «حَسِبْنِي وَحَسِبْتُهُمَا إِيَّاهُمَا الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا» خالف المرجع وهو قوله: «منطقًا». ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٠، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٢.

(١) وحجتهم أنه هو الأقرب إلى المعمول، وإعماله فيه لا يغير معنى، لكن إعمال المجاور تكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة، وأن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معمولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك، واحتجوا أيضًا بكثرة إعمال الثاني وقلة إعمال الأول في الشواهد الفصيحة من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً، واستشهدوا بشواهد كثيرة، منها قول الله تعالى: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [سورة الكهف: ٩٦]، فأعمل العامل الثاني «أُفْرِغْ»، ولو أعمل الأول لقال: «أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ». ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١/ ٧٣، والمقتضب ٤/ ٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٨٥، والإنصاف ١/ ٨٧، والتبيين ص ٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٦، وشرح الكافية لابن فلاح ١/ ٣٢٠، والتصريح ١/ ٤٨٣، وجمع الهوامع ٣/ ١١٨.

(٢) إذا أُعْمِلَ المتأخر - كما هو مذهب البصريين - وكان الأول يقتضي فاعلاً أُضْمِرَ الفاعل في الأول، لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير، نحو: «قام وقعد زيدٌ»، و«ضربني وضربت زيداً»، ويستتر إذا كان مفرداً كما في المثالين المذكورين، ويظهر في التثنية والجمع، نحو: «ضرباني وضربت الزيدَين»، و«ضربتَني وضربتُ الهنديَين»، و«ضربوني وضربت الزيديَين»، و«ضربتَني وضربتُ الهنداتِ». والكسائي لا يضمّر الفاعل في العامل الأول بل يحذفه؛ خوفاً من الإضمار قبل الذكر، فيقول: «ضربتُني وضربتُ الزيدَين»، ونسب إلى الفراء القول بأنه إذا توجّه العاملان إلى الظاهر على جهة الفاعلية نحو: «قام وقعد زيدٌ»، ف«زيدٌ» مرفوع بالعاملين جميعاً. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٥، والكناش ١/ ١٣٧، والتذيل

وَيُحْدَفُ مَفْعُولُهُ إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، نَحْوُ: «صَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا»^(١)،
وَالْأَذْكِرُ ظَاهِرًا، نَحْوُ: [«حَسِبَنِي مُنْطَلِقًا وَحَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»]^(٢).

=

والتكميل ١٠٠/٧، والفوائد الضيائية ١٦٨/١.

(١) إذا أعمل الثاني على رأي البصريين وكان الأول يطلب مفعولا حذف المفعول من الأول إذا صح الاستغناء عنه، فيقال: «صَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا»، و«صَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»، ولا يضمّر، فلا يجوز: «صَرَبْتُهُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا»، و«صَرَبْتُهُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»؛ وذلك لأن المفعول فضلة، فلا مُلْجِئ لإضماره قبل الذكر، بخلاف الفاعل. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٨٨، والفوائد الضيائية ١٧٠/١، ومصباح الراغب ١٠٠/١، والبرود الضافية ص ٢٧٥.

(٢) ما بين المعقوفين في النسختين المعتمدتين: «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَصَرَبْتُ زَيْدًا»، وهذا المثال لا يتماشى مع هذا الموضع، وأغلب الظن أنه وهم، أو خطأ من الناسخ، وما أثبتته مستفاد من تمثيل النحاة في هذا الموضع.

وإذا أعمل الثاني وكان الأول يطلب مفعولا، ولا يمكن الاستغناء عنه، فإنه يجب إظهار المفعول حينئذ، وذلك كما لو كان المفعول الثاني من «ظننت» وأخواتها، نحو: «حسبني منطلقًا وحسبت زيدا منطلقًا»، و«حسابني منطلقًا وحسبت الزيدَين منطلقَين»، و«حسابوني منطلقًا وحسبت الزيدَين منطلقَين»، فيجب إظهار المفعول الثاني من الفعل الأول؛ إذ لا يسوغ حذفه؛ لتعلق الظن به، ولا يجوز كذلك إضماره؛ لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، فلم يبق بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار.

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز الإضمار في هذا الموضع، فيقال: «حسبني إياه وحسبت زيدا منطلقًا»، وذهب بعضهم إلى إضماره وتأخيره وراء الظاهر، فيقال: «حسبني زيدًا وحسبت زيدا منطلقًا إياه»، ويرى ابن عصفور – ونسب لبعض الكوفيين أيضًا – جواز حذفه، فيقال: «حسبني وحسبت زيدا منطلقًا». ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٩٨/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٦/١، والمقرب ٢٥١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٢، وشرح الكافية لابن فلاح ٣٢٣/١، والمساعد ٤٥٤/١، والفوائد الضيائية ١٧٠/١.

[المبتدأ]

وَالْمُبْتَدَأُ^(١): هُوَ الْأِسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ غَيْرِ الزَّائِدِ أَوْ شَبِيهِهِ^(٢)، مُسْنَدًا إِلَيْهِ، أَوْ وَصْفًا رَافِعًا لِمُسْتَقِيلٍ مُكْتَفًى بِهِ^(٣)، فَلَا أَوَّلَ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ»، وَ«لَعَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»^(٤).

(١) المبتدأ لغةً: مأخوذ من الابتداء، وهو الافتتاح وفعل الشيء قبل غيره، وهو مناسب للمعنى الاصطلاحي؛ فـ «زَيْدٌ» من قولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ» سمي مبتدأً لأنه افتتح به أول الجملة. ينظر: العين ٨٣/٨، والصحاح ١٣٥/١ (ب د أ).

وللنحاة عبارات متقاربة في تعريف المبتدأ اصطلاحاً، منها أنه: «اسمٌ - أو بمنزلة - مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية - أو بمنزلة - مُخْبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمُكْتَفًى به». أوضح المسالك ١٨٦/١. وينظر: كتاب سيبويه ١٢٦/٢، واللمع ص ٢٥، والمفصل ص ٤٣، والكافية ص ١٥، والكناش ١٤٠/١.

(٢) حرف الجر الزائد: هو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد، وليس له متعلق، وأشهر حروف الجر الزائدة: «من، والباء، واللام، والكاف»، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [سورة فاطر: ٣]، و«ما جاء من أحد».

وحرف الجر الشبيه بالزائد: هو ما له معنى خاص، كالحرف الأصلي، وليس له متعلق، كالزائد، ومن أمثلته: «رُبَّ، ولعل»، مثل: «رُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّكَ». ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٧/٣.

(٣) أي أن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع يسد مسد الخبر، وهو ما كان وصفاً معتمداً على شيء قبله، وسيذكر المؤلف شرطه ومثاله.

(٤) الباء في قوله: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» حرفٌ جرٌّ زائدٌ و«حَسْبٌ» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«دِرْهَمٌ» خبر المبتدأ. و«لعل» في قوله: «لَعَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» حرفٌ جرٌّ شبيه بالزائد، يفيد معنى الترجي، و«زَيْدٌ» مجرور لفظاً مرفوع محلاً، على أنه مبتدأ، و«منطلق» خبره مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. والجر بـ «لعل» لغة عقيل. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٢، وارتشاف الضرب ١٠٨٠/٣.

وَالثَّانِي شَرْطُهُ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ^(١)، نَحْوُ: «مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ»،
وَ«أَقَائِمُ الْعَمْرَانِ؟»^(٢)، وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِلَّا مَعَ الْفَائِدَةِ^(٣)، نَحْوُ: ﴿سَلَّمَ
عَلَيْكَ﴾^(٤).

(١) أو يقع صلةً، أو صفةً، أو حالاً، أو خبراً، أو ثانيّاً لـ «ظَنٍّ»، أو ثالثاً لـ «أَعْلَمَ». ينظر: الأصول
٦٠ / ١، والمقرب ص ١٨٨، والتذيل والتكميل ٢٧٢ / ٣. وإنما خص المؤلف – كغيره من
النحاة – النفي والاستفهام بالذكر دون سائر ما يعتمد عليه الوصف؛ لأنه لم يسمع فيه. ينظر:
البرود الضافية ص ٣٠٢. ويرى بعض النحاة أن الاعتماد لا يحصل على غير النفي والاستفهام،
فلا يجوز في نحو: «زيدٌ قائمٌ أبوه» أن يكون «قائمٌ» مبتدأ، و«أبوه» فاعل سد مسد الخبر. ينظر:
حاشية الشيخ ياسين على ألفية ابن مالك ٧٢ / ١.

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين، فهم يرون أن الوصف لضعفه عن الفعل في العمل – لأنه فرع عنه
– لا يعمل حتى يعتمد على شيء، فإذا لم يعتمد لم يعمل في الاسم الذي بعده، بل يكون الاسم
مبتدأً والوصف خبراً مقدماً.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز رفع الوصف ما بعده دون اعتماد؛ وذلك لتضمنه معنى
الفعل، ولا اعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١٢٧ / ٢،
وشرحه للسيرافي ٤٥٧ / ٢، وأسرار العربي ص ٦٩، والتصريح ١٩٤ / ١.

(٣) هذا هو الأصل الذي تدرج تحته جميع المسوغات التي ذكرها النحاة للابتداء بالنكرة، قال ابن
هشام: «لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس
كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها؛ فمن مُقِلٌّ مخلٌّ، ومن مكثّرٍ موردٍ ما لا يصلح، أو
معدٍ لأمر متداخلة». مغني اللبيب ص ٦٠٨. وينظر: الأصول ٥٩ / ١ وما بعدها، ونتائج الفكر
ص ٤١٠، وشرح الكافية الشافية ١٥٦ / ١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٨٠، والبهجة
المرضية ص ٩١.

(٤) سورة مريم، من الآية (٤٧). والذي سوّغ الابتداء بالنكرة هنا أنها أفادت الدعاء. ينظر: تمهيد
القواعد ٩٢٧ / ٢، وجمع الهوامع ٣٨٦ / ١.

[الخبر]

وَالْخَبَرُ: مَا أُسْنِدَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ^(١) [٦ و].

وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا^(٢)؛ إِمَّا مُشْتَقًّا فَيَرْفَعُ ضَمِيرُهُ - كَمَا مَرَّ -^(٣)، أَوْ
[سَبَبِيَّةً]^(٤)، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ».

أَوْ جَامِداً مُؤَوَّلًا بِهِ^(٥)، فَكَذَلِكَ^(٦)، نَحْوُ: «هَذَا أَسَدٌ»، أَوْ: «أَسَدٌ أَبُوهُ».
أَوْ مَحْضًا^(٧) فَلَا يَرْفَعُ شَيْئًا، نَحْوُ: «هَذَا زَيْدٌ».

(١) الخبر لغةً: النبأ. لسان العرب (خ ب ر) ٢٢٧/٤.

واصطلاحاً: هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً. شرح
المفصل لابن يعيش ٨٧/١. وينظر: ارتشاف الضرب ١٠٧٩/٣، وشرح الأزهري ص ٢٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١.

(٣) يعني المثال الذي مثل به عند حديثه عن المبتدأ، وهو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ ففي «قائم» ضمير مرفوع
على أنه فاعل به، وهو عائد على «زيد». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٥/١.

(٤) في النسختين المعتمدتين: «سببه». والصواب ما أثبتته. والسببي، هو: الجاري على ما بعده
متلبساً بضمير ما قبله، أو هو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأول، نحو: «زيد قائم أبوه».
ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٦١/١، ورسالة زروق في الحدود النحوية ص ١٦.

(٥) أي: مؤوَّلاً بالمشق، نحو: «زيدٌ أسدٌ»، إذا أريد: زيدٌ شجاعٌ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك
٣٠٦/١، وأوضح المسالك ١٩٤/١.

(٦) أي كالمشتق، يرفع ضمير المبتدأ أو سببته، نحو: «هَذَا أَسَدٌ»، أَوْ: «هَذَا أَسَدٌ أَبُوهُ». ينظر:
المقاصد الشافية ٦٤٦/١، وتعليق الفرائد ٨٥/٣.

(٧) أي: جامداً محضاً، نحو: «هذا زيدٌ»، و«زيدٌ أخوك»، وهذا لا يرفع ضميراً مستتراً فيه، ولا
ضميراً بارزاً، ولا اسماً ظاهراً؛ إذ لا يعمل إلا الفعل أو ما في معنى الفعل، والجامد لا رائحة
للفعل فيه. وذهب الكوفيون والرماني إلى أنه يتحمل الضمير. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن
عصفور ٤٢٥/١، والإنصاف «مسألة: ٧» ٤٨/١، والتبيين للعكبري ص ٢٣٦، وارتشاف
الضرب ١١١٠/٣، وجمع الهوامع ٣٦٥/١.

وَقَدْ يَكُونُ جُمْلَةً^(١) بِرَابِطٍ^(٢)، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ».
وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي نَحْوِ: «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدَرَاهِمٍ»^(٣).

(١) اسمية أو فعلية، وقد مثل للاسمية بـ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، ومثل للفعلية بـ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ».
ولم يتعرض المؤلف للخبر شبه الجملة، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، وليس الجار والمجرور والظرف هنا خبراً في الحقيقة، وإنما هما متعلقان بمحذوف، وهذا المحذوف هو الخبر. وقد اختلف النحاة في نوع هذا الخبر؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنه من حيّز الجمل، وأن كلا من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف هو فعل، فالتقدير: زيد استقر عندك، أو استقر في الدار، والأصل أن يتعلّق بالفعل. وذهب بعضهم إلى أنه من قبيل الخبر المفرد، وهما متعلقان بمحذوف هو اسم فاعل، والتقدير: زيدٌ كائنٌ، أو مستقرٌّ. ونُسب إلى ابن السراج القول بأنه قسم برأسه، فليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات. وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات، وذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه، فإذا قدرت: زيدٌ مستقرٌّ في الدار، كان من حيّز المفردات؛ لنيابة مناب المفرد، وإن قدرت: زيدٌ استقر في الدار، كان من حيّز الجملة؛ لنيابة منابه. ينظر: المقتضب ٤/٣٢٩، والأصول ١/٦٣، واللمع ص ٢٨، واللباب للعكبري ص ١٣٩.

(٢) يريد أن الجملة الواقعة خبراً تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، كضمير المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ قَامَ غَلَامُهُ»، وتكرار المبتدأ بلفظه، نحو: «الْحَاقَةُ ۝ مَا الْحَاقَةُ» [سورة الحاقة: ١-٢]، والإشارة إلى المبتدأ، نحو: «وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ» [سورة الأعراف: ٢٦]، وعموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: «زيد نعم الرجل». وإذا كانت هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، نحو: «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي»، و«قولي لا إله إلا الله». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٩١، وارتشاف الضرب ٣/١١١٥، وأوضح المسالك ١/١٩٥.

(٣) يعني أنه يجوز حذف العائد، وذلك إذا كان معلوماً غير ملتبس، كما في المثال المذكور، ف«السمن» مبتدأ، و«منوان» مبتدأ ثانٍ، و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرباط محذوف، والتقدير: مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدَرَاهِمٍ. ينظر: اللمع ص ٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩١، وشرح الرضي على الكافية ١/٢٣٨، والكناش ١/١٤٧.

بَابُ [النَّوَاسِخُ]

النَّوَاسِخُ^(١) ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:
مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهُ.
وَمَا يَكُونُ بِالْعَكْسِ.
وَمَا يَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ.
فَالأَوَّلُ ضَرْبَانِ:

[(كان) وأخواتها]

أَحَدُهُمَا: الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ
وَهِيَ:

«كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَأَمْسَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَلَيْسَ» مُطْلَقًا^(٢).
و«زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِيَءٌ، وَانْفَكَ» بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ^(٣).

(١) النَّسْخُ لغة: الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظلَّ، أي: أزالته. ونسخت الريح آثار الدار، أي: غيّرتها. ينظر: الصحاح (ن س خ) ١/ ٤٣٣.

والنواسخ في اصطلاح النحويين: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر. شرح قطر الندى ص ١٢٧.

(٢) يريد بقوله: «مطلقاً» أن هذه الأفعال الثمانية تعمل بلا شرط.

(٣) لفظاً، نحو: ما زال زيد عالماً، وما انفك عمرو جالساً، وما فتى بكر محسناً، وما برح محمد

كريماً، أو تقديرًا نحو: ﴿قَالُوا تَأَلَّه تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ.

وشبه النفي النهي، نحو:

صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ... تِ فَسَيَأْتِيَهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والدعاء، نحو:

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ

=

وَدَامَ» بَعْدَ الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(١).
وَيَجُوزُ تَوْسِيطُ الْخَبَرِ^(٢)، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، ﴿لَيْسَ الْبِرُّ
أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾^(٤) [٦ ظ].

=

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٨٧/١، والتذيل والتكميل ١١٩/٤، وإرشاد السالك ١٩٠/١.

(١) سورة الفرقان، من الآية (٥٤). ولعل استشهد المؤلف بهذه الآية في هذا الموضع وهم منه، والصواب الاستشهاد للفعل «دام» المسبوق بـ «ما» المصدرية الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [سورة مريم: ٣١]. ولعله أراد أن يستشهد بشاهد لـ «كان» وأخواتها عمومًا.

(٢) هذا رأي البصريين، وحجتهم أن هذه الأفعال تشبه الفعل المتعدي، وأخبارها مشبهة بالمفعول، وأسماءها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، فكذا ما كان مشبهًا به. واستشهدوا بشواهد سماعية، منها ما ذكره المؤلف هنا. ومنع الكوفيون توسط خبر «كان» وأخواتها، وحجتهم أنه إذا قدم الخبر كان فيه ضمير الاسم، وضمير الاسم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلًا. وذهب ابن درستويه إلى منع توسط خبر «ليس»؛ تشبيهًا لها بـ «ما» الحجازية، فلا يجوز: «ليس قائمًا زيدًا»، كما لا يجوز: «ما قائمًا زيدًا»، وهو مردود بالسماع. وذهب ابن معط إلى منع توسط خبر «دام»، وهو مردود بالسماع والقياس.

ينظر: كتاب سيبويه ٤٥/١، والأصول ٨٦/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٨٦٠/٢، والتذيل والتكميل ١٦٩/٤، والتصريح ٢٤٢/٤.

(٣) سورة الروم، من الآية (٤٧). و«حقًا» خبر «كان» مقدم، و«نصر» اسمها مؤخر.
(٤) سورة البقرة، من الآية (١٧٧). وقد تقدم خبر «ليس»، وهو «البر» على اسمها، وهو المصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه، والمعنى: ليس توليتكم وجوهكم البر. وهذا على قراءة نصب «البر». وفيه ردٌّ على من منع توسط خبر «ليس».

..... مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً ٠: لَذَائُهُ (١)

وَتَقْدِيمُهُ إِلَّا عَلَى «لَيْسَ» (٢)، و«دَامَ» (٣)، نَحْوُ:

..... ٠: شَاهِدًا مَا كُنْتُ (٤)

(١) جزء بيت من بحر البسيط، وهو بتمامه:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً ... لَذَائُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١، والتذيل والتكميل ١٧١/٤، والمساعد ٢٦١/١، والبرود الضافية ص ١٥٨٤، وجمع الهوامع ٤٢٨/١، والتصريح ٢٤٣/١. والشاهد في قوله: «مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً لَذَائُهُ»، حيث قدم خبر «دام» على اسمها، وفيه ردُّ على من زعم عدم جوازه.

(٢) القول بعدم جواز تقديم خبر «ليس» عليها هو مذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج وبعض النحاة، واحتجوا بأنه لم يرد في الكلام الفصيح، وبأن «ليس» فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، وأنها في معنى «ما» النافية، فكما أن «ما» لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك «ليس».

وذهب جمهور البصريين إلى الجواز، وهو ظاهر كلام سيبويه، ونسب إلى الفراء، ومما احتجوا به أنه قد قدم معمول خبر «ليس» عليها، في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود: ٨]، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

ينظر: كتاب سيبويه ٤٦/١، والأصول ٨٩/١، و٩٠، والإيضاح للفارسي ص ١٣٨، والمقتصد ٤٠٩/١، وأسرار العربية ص ١٤٠، والتبيين ص ٣١٥، وارتشاف الضرب ١١٧١/٣.

(٣) أجمع النحاة على منع تقديم خبر «دام» عليها وعلى «ما»، فلا يجوز: «لَا أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ»؛ لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ «ما»، ومعمول الصلة داخل في حكم الصلة، وأما تقديمه على «دام» وحدها فجائز، نحو: «لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ».

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٩٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/١، وشرح الأشموني ٢٣٢/١.

(٤) جزء من عجز بيت من بحر المديد، وهو بتمامه:

اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ ... شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا

=

[أفعال المقاربة]

وَتَانِيَهُمَا: أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ^(١)

وَهِيَ:

«كَادَ، وَكَرَبَ^(٢)، وَأَوْشَكَ، وَهَلَّهَلَ^(٣)» لِدُنُو الْخَبَرِ.

=

لأحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي، في ديوانه ص ٢٢، والعقد الفريد ٢٩٣/٦، و٣٢٦، وهو بيت ذائع في كتب العروض، ينظر في: كتاب العروض لابن جني ص ٦٩، والقسطاس في علم العروض للزمخشري ص ٧٥، واستشهد به الفاكهي في كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب ص ٤٦٥ وعزاه محققه إلى المعذل بن عبد الله.

والشاهد: قوله: «شَاهِدًا مَا كُنْتُ»، حيث قدم خبر «كان» عليها، وهذا جائز.

(١) هذا من إطلاق اسم البعض وإرادة الكل، فهو مجاز مرسل، وقيل إنها من باب التغليب لبعض الأفعال، ويرى ابن الحاجب أنها كلها للمقاربة، رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، يريد أن المقاربة قد تكون على سبيل الرجاء، وقد تكون على سبيل الحصول، وقد تكون على سبيل الأمر المخبر قد قارب الشروع في ذلك الأمر المخبر به. وردّه الرضي. ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٩٠/٢، والكافية ص ٤٨، وأما ابن الحاجب ٥١٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢١١/٤، والتذيل والتكميل ٣٢٨/٤، وتمهيد القواعد ١٢٥٧/٣، وتعليق الفوائد ٢٨١/٣.

(٢) زعم بعض النحاة — كابن الحاجب — أن «كَرَبَ» من أفعال الشروع. ينظر: الكافية ص ٤٩، وجمع الهوامع ٤٦٨/١.

(٣) أكثر النحاة يدخلون الفعل «هلّهل» ضمن الأفعال التي تدل على قرب وقوع الخبر، مع «كاد»، و«كَرَبَ»، وأوشك»، ومن شواهد قول الشاعر:

وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتُ ... نَفْسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَرْهَقُ

أي: كادت نفوسهم تزهق. ويؤكد اللغويون هذا المعنى، فيقولون: هَلْهَلْتُ أَدْرِكُهُ، أي: كدت أدركه.

ينظر: الصحاح «هل ل» ١٨٥٢/٥، والمحكم لابن سيده ١٠٣/٤، وتسهيل الفوائد ص ٥٩،

=

و«عَسَى، وَحَرَي، وَاخْلَوْلَقَ» لِتَرْجِيهِ.

و«طَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَ» لِلشُّرُوعِ فِيهِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً، صَدْرُهَا مُضَارِعٌ، رَافِعٌ لَضَمِيرِ اسْمِهَا^(١)، نَحْوُ:

«كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ»^(٢)، إِلَّا بَعْدَ «عَسَى» فَقَدْ يَرْفَعُ السَّبِيَّ^(٣)، نَحْوُ:

=

وشرحه لابن مالك ١/ ٣٨٩، و٣٩١، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٢١، ولسان العرب ١١/ ٧٠٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٢، والتذيل والتكميل ٤/ ٣٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٨.

وذكره ابن هشام في «شذور الذهب» ضمن الأفعال التي تدل على الشروع، وتبعه الشيخ خالد الأزهرى، وقد استشهد ابن هشام بالبيت السابق، فعمل المعنى عنده: شَرَعَتْ نفوسُهم تزهقُ. وقال السيوطي: «وما ذكره في الشذور من أن «هلhel» من أفعال الشروع لم أقف عليه لأحد». النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ١/ ٢٩٢. وينظر: شرح شذور الذهب ص ٢٤٥، و٢٤٩، وشرح الأزهرية ص ٤٥، والتصريح ١/ ٢٧٧.

(١) اشترط في هذا الفعل أن يكون رافعاً لضمير الاسم لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك. ينظر: التصريح ١/ ٢٨٠.

(٢) هذا المثال قد استوفى شروط جملة الخبر المذكورة؛ فالخبر هو «يقوم»، وهو جملة فعلية، وصدرها مضارع، وهو رافع لضمير الاسم؛ ففاعله ضمير مستتر يعود على الاسم الذي هو «زيد».

(٣) السبي هنا هو اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى ضمير يعود على اسم «عسى»، نحو: «عسى زيدٌ يقومُ غلامه».

... عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدَهُ .: (١)

وَأَنْ يَكُونَ بِـ «أَنْ» بَعْدَ «حَرَى»، وَ«اخْلَوْلَقَ»^(٢)، وَيَدُونَهَا بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ^(٣).

(١) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدَهُ ... إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

للفرزدق في ديوانه ١/ ١٦٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٨٨، والتصريح ١/ ٢٨١، ولمالك بن الريب في ملحقات ديوانه ص ٥١، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٣٤٢، والعقد الفريد ٥/ ٢٧٥.

الحجاج: هو الحجاج بن يوسف الثقفي. جُهدُه: طاقته ووسعته. وقد قال الشاعر هذا الكلام حين توعده الحجاج فهرب منه إلى الشام. وحفير زياد موضع بين الشام والعراق. ينظر: المقاصد النحوية ٢/ ٦٨٩.

ويستشهد به على رفع «عسى» - دون سائر أخواتها - السببي، فقد رَفَعَ الفعل «يبلغ» اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى اسم «عسى»، وهو «جُهدُه». وقد رُوي البيت بنصب «جهدُه» على أنه مفعول «يبلغ»، والفاعل ضمير يعود إلى «الحجاج»، وعلى ذلك فلا شاهد. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٤، وأوضح المسالك ١/ ٣٠٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٣، وجمع الهوامع ١/ ٤٧٩.

(٢) وجب اقتران خبر «حرى، واخلولق» بـ «أَنْ» لأن معنهما الرجاء، وهو يترأخى حصوله، فناسبه دخول «أَنْ»؛ لأنها تخلصه للاستقبال. ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٦.

(٣) نحو قول الله تعالى: ﴿وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٢]، وسورة طه ١٢١].

ووجب تجرد أفعال الشروع من «أَنْ» لأن «أَنْ» تقتضي الاستقبال، والشروع ينافيه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٠.

وَنَدَرَ إِبْثَاتُهَا بَعْدَ «كَادَ، وَكَرَبَ»^(١)، وَحَذَفُهَا بَعْدَ «عَسَى، وَأَوْشَكَ»^(٢).

(١) وجعل بعض النحاة - كابن عصفور - إثبات «أن» في خبر «كاد، وكرب» خاصًا بالضرورة. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٧٦/٢.

ومن شواهد تجرد خبر «كاد» من «أن» قول الله ﷻ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [سورة النور: ٣٥].

ومن شواهد تجرد خبر «كرب» قول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هُنْدُ غَضُوبُ

ومن شواهد الإثبات بعد «كاد» قول الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ ... إِذْ عَدَا حَشَوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

ومن الإثبات بعد «كرب» قول الشاعر:

سَقَاهَا ذُوو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا

وإنما كان الغالب في خبر «كاد، وكرب» التجرد من «أن»؛ لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل، فأشبهها بذلك أفعال الشروع؛ فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ «أن» غالبًا، ونَدَرَ اقترانه بـ «أن» نظرًا إلى أصلهما.

ينظر: اللباب ١٩٤/١، والمساعد ٢٩٥/١، وأوضح المسالك ٣٠١/١، والتصريح ٢٨٤/١.

(٢) من شواهد إثبات «أن» بعد عسى قول الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٨].

ومن شواهد إثباتها بعد «أوشك» قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن شواهد التجرد بعد «عسى» قول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومن شواهد التجرد بعد «أوشك» قول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيِّتِهِ ... فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَافِقُهَا

وإنما كان الغالب في خبر «عسى» و«أوشك» الافتتان بـ «أن»؛ لأن «عسى» من أفعال الرجاء، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بـ «أن»، حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد خبرها من «أن» خاص بضرورة الشعر. وأما «أوشك» فيغلب اقتران خبرها بـ «أن» لأنها أخت «عسى» في الدلالة على الرجاء. ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٢٥/٣، والتصريح ٢٨٢/١.

[الملحقات بـ (ليس)]

وَالْحَقَّ بِـ «لَيْسَ» أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ^(١)، وَهِيَ:

«لَاتٌ» فِي كُلِّ لُغَةٍ^(٢)، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ^(٣)، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَعْمُولَيْهَا.

(١) هذه الأحرف ملحقّة بـ «ليس» في رفع الاسم ونصب الخبر، وكان حقّها ألاّ تعمل لعدم اختصاصها، فإنّها تدخل على الأسماء والأفعال، لكنها قويت لشبهها بـ «ليس» في الدلالة على النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلى الحال. وأفردت عن «كان» وأخواتها لأنها حروف، وتلك أفعال. ينظر: توضيح المقاصد ٥٠٦/١، وإرشاد السالك ٢٠٧/١، وحاشية الصبان ٣٦٣/١.

(٢) أثبت سيويّه وجمهور النحاة عمل «لات» عمل «ليس»، ونُسب إلى الكوفيين والأخفش أنها تعمل عمل «إنّ» فتنصب الاسم وترفع الخبر، ونُقل عن الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إن وُجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمر، والتقدير في قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ على قراءة الجمهور بنصب الحين: لات أرى حين مناص، وإن وُجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير على قراءة رفع الحين: لات حين مناص كائن لهم. ينظر: اللباب للعكبري ١٧٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١، والتصريح ٢٦٩/١.

(٣) اختلف النحاة في ذلك؛ فقال بعضهم: إن المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال بعضهم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَا تَ سَاعَةٌ مَنَدَمٍ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

ينظر: كتاب سيويّه ٥٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، والتذيل والتكميل ٢٩٠/٤، وشرح ابن عقيل ٣٢٠/١، وجمع الهوامع ٤٦٠/١.

وَالْغَالِبُ حَذَفُ الْاسْمِ، نَحْوُ: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١).

و«مَا»، و«لَا»: النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ [٧] أَهْلِ الْحِجَازِ^(٢).

و«إِنْ» النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ^(٣).

(١) سورة ص، من الآية (٣).

(٢) وأهلهمما التميميون لعدم اختصاصهما بالأسماء. ينظر: الكناش ١/ ٢١٢، وتوضيح المقاصد ٥٠٦/١.

وذهب الكوفيون إلى أن «ما» غير عاملة لا عند التميميين، ولا عند الحجازيين، وما ورد من شواهد نُصِبَ فيها الخبرُ بعد «ما» فهو منصوب بإسقاط الخافض؛ لأن الباء قد كثر استعمالها في الخبر، فلما حُذِفَتْ انتصب. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٣، وأسرار العربية ص ١٤٣، والتبيين ص ٣٢٤، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٦٦.

وذهب الأخفش - فيما نُسِبَ إليه - ووافقهُ الرضيُّ إلى أن «لا» لا تعمل عمل «ليس» أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر. ونُسِبَ إلى الزجاج القول بأنها تعمل في الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً وأنها مع الاسم الذي عملت فيه الرفع في موضع رفع بالابتداء. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٩، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٨٢، والجنى الداني ص ٢٩٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٤٤.

(٣) العالوية: هي ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها. الصحاح (ع ل و) ٦/ ٢٤٣٦.

وقد اختلف النحاة في إعمال «إِنْ» النافية عمل «ليس»، فأجاز الكوفيون عدا الفراء إعمالها، ووافقهم بعض النحاة، ومنع من إعمالها الفراء وأكثر البصريين، وقد اضطرب النحاة واختلفوا اختلافاً كبيراً في النقل عن سيبويه وفهم كلامه في هذه المسألة؛ فقد نُسِبَ إليه جمعٌ منهم أنه يرى إعمالها عمل «ليس»، بينما نُسِبَ إليه جمعٌ آخر القول بمنع إعمالها. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٥٢، و٤٢١، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٧، والتصريح ١/ ٢٠١، وجمع الهوامع ١/ ٣٩٤.

وَيُشْتَرَطُ فِيهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ^(١)، وَتَأْخِيرُهُ عَنِ الْاسْمِ^(٢)، وَتَأْخِيرُ مَعْمُولِهِ، إِلَّا ظَرْفًا وَمَجْرُورًا^(٣).

وَفِي «مَا» أَلَّا يَلِيَهَا «إِنْ» الرَّائِدَةُ^(٤).

(١) أي بقاء النفي، فإن انتقض نفي الخبر بـ «إلَّا» بطل العمل، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٤]، ونحو: «لا رجلٌ إلا أفضلُ منك». وذهب يونس - وتبعه أبو علي الشلوبيين وابن مالك - إلى جواز إعمال «ما» عمل «ليس» مع انتقاض نفي خبرها بـ «إلَّا»، واحتجوا بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجُّنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

ينظر: المفصل ص ١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٧، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٥٧، و٢٧٣، والجنى الداني ص ٣٢٥، والتصريح ١/ ٢٦٢.
(٢) فإن تقدم الخبر على الاسم بطل العمل، نحو: «ما منطلقٌ زيدٌ»، و«ما مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ». ينظر: المفصل ص ١١٢، والكناش ١/ ٢١٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٣.

(٣) فإن تقدم معمول الخبر وليس بظرف ولا جار ومجرور بطل العمل، نحو قول الشاعر:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثِّي ... وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِثِّي أَنَا عَارِفٌ

فإن كان المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل العمل، نحو: «ما اليومَ زيدٌ ذاهباً»، و«ما بسيفٍ زيدٌ ضارباً». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٠، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٥٩، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٤.

(٤) فإن وليتها «إِنْ» بطل عملها، نحو: «ما إِنْ زيدٌ قائمٌ»؛ وذلك لأن دخول «إِنْ» يزيل شبه «ما» بـ «ليس»؛ لأن «ليس» لا تليها «إِنْ»، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال وبطل الإعمال، وهذا مذهب البصريين، ولم يشترط الكوفيون فَقَدْ «إِنْ»، فأجازوا نصب الخبر بعد «ما» الواقع بعدها «إِنْ»، وزعموا أن «إِنْ» هذه هي النافية جيء بها بعد «ما» للتوكيد. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٥٣، والمقتضب ١/ ١٨٩، والأصول ١/ ٢٣٦، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ٢٦٦، وأسرار العربية ص ١٤٥، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٤٣، والتصريح ١/ ٢٦١.

وَفِي «لَا» تَنْكِيرٌ مَعْمُولٌ لَهَا^(١)، وَكَوْنُهَا فِي الشَّعْرِ^(٢).

نَحْوُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣).

..... لَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا .:^(٤)
«إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا»^(٥).

(١) نحو: «لا رجل قائمًا»، وذهب ابنُ جني - فيما نُقِلَ عنه -، وابنُ الشجري، إلى أنها قد تعملُ في المعرفة، ونُسب هذا المذهبُ إلى الكوفيين. واحتجوا بقول الشاعر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضِينَ لَهَا ... لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِرَانُ جِيرَانًا

وقول الآخر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيًا ... سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا

ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١، وجواهر الأدب ص ١٢٠، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٨٦،
وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١١.

(٢) اشترط في «لا» خاصةً لإعمالها عمل «ليس» كونُ ذلك في الشعر لا في النثر؛ لأنها أضعف من «ما»؛ لكونها لمطلق النفي، و«ما» للنفي الخاص بـ «ليس». وممن اشترط هذا الشرط من النحاة: ابن الحاجب، وابن فلاح، وابن هشام. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٨، والمغني لابن فلاح ٣/ ١١٠، وشرح الكافية له ٢/ ٧٩٧، وشرح قطر الندى ص ١٤٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية (٣١).

(٤) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

تَعَزَّزَ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ولا يعرف قائله، ينظر بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، والجنى الداني ص ٢٩٢، وجمع الهوامع ١/ ٤٥٦.

وقد استشهد به المؤلف على إعمال «لا» النافية عمل «ليس»، وذلك في قوله: «لا شيءٌ باقياً»، و«لا وزرٌ واقياً».

(٥) سَمِعَ الكَسَائِيُّ من أهل العالية قولهم: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ». ينظر: الأضداد لابن الأنباري ١٨٩، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٧٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٢.

[الحروف المشبهة بالفعل]

والثاني^(١): الحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ، وَهِيَ:

«إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ»، نَحْوُ: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾^(٢).

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا مُطْلَقًا^(٣)، وَلَا يَتَوَسَّطُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا^(٤)، نَحْوُ:

﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾^(٥)، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٦).

وَتَلَحُّقُهَا «مَا» الزَّائِدَةُ فَتَهْمَلُ، إِلَّا «لَيْتَ»، فَالْمُخْتَارُ إِعْمَالُهَا^(٧).

(١) أي الثاني من النواسخ، وهو ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

(٢) سورة طه، من الآية (١٥).

(٣) لا يجوز تقدم خبر «إِنَّ» وأخواتها عليها بحال ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فلا يقال: «قائمٌ إِنَّ زَيْدًا»، ولا «في الدارِ إِنَّ زَيْدًا»؛ وذلك لعدم تصرفها، ولأنها فرع عن الأفعال في العمل، فلم تَقَوُّ قَوَّتَهَا، وهي ملازمة للمصدارة، وحملت «أَنَّ» المفتوحة على المكسورة. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٨٣، والتصريح ١/ ٢٩٩، وجمع الهوامع ١/ ٤٩٣.

(٤) لا يجوز أيضاً توسط الخبر في هذا الباب، فلا يقال: «إِنَّ قائمٌ زَيْدًا»، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ للتوسع فيهما. ينظر: جمع الهوامع ١/ ٤٩٣.

(٥) سورة المزمل، من الآية (١٢). والظرف «لدينا» خبر «إِنَّ» مقدم، و«أنكالا» اسمها مؤخر.

(٦) سورة النازعات، من الآية (٢٦). والجار والمجرور «في ذلك» خبر «إِنَّ» مقدم، و«عبرة» اسمها مؤخر.

(٧) قد تدخل «ما» الزائدة على «إِنَّ» وأخواتها، فتكفها عن العمل وتصير بعد دخول «ما» عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء؛ ولذلك يبطل عملها فيما بعدها، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [سورة النساء: ١٧١]، إلا «ليت» فإنها تبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية - على الصحيح - فيجوز إعمالها استصحاباً للأصل، ويجوز إهمالها حملاً على أخواتها، كقول الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

وَتُخَفَّفُ «إِنَّ» فَتُلَغَى غَالِبًا^(١)، وَيَلْزَمُهَا حِينَئِذٍ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ^(٢)، وَكَوْنُ

يُروى بنصب «الحمام» على الأعمال، ورفع على الإهمال.

وذهب بعض النحاة - كابن السراج والزجاجي والزمخشري وابن مالك - إلى جواز الأعمال والإهمال في «إِنَّ» وأحواتها جميعاً إذا اتصلت بها «ما». وذهب بعضهم - كالزجاج وابن أبي الربيع - إلى أن «ليت، ولعلَّ وكأنَّ» يجوز فيها الإلغاء والإعمال، أما بقية الأحرف فلا يجوز فيها إلا الإلغاء. ونُسب إلى الفراء أنه لا يجوز الإلغاء في «ليت» و«لعل»، بل يجب فيهما الإعمال فتقول: «ليتما زيدًا قائمٌ» و«لعلما بكرًا قادمٌ».

ينظر: كتاب سيبويه ١٢٩/٣، والجمل للزجاجي ص ٣٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، والملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٦/١، وتعليق الفرائد ٦٧/٤، والتصريح ٣١٧/١.

(١) إذا خففت «إِنَّ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها بقلّة، استصحاباً للأصل، فنقول: «إِنَّ زيدًا قائمٌ»، وقد حكى الإعمال سيبويه والأخفش، وحينئذ لا تلزمها اللام الفارقة؛ لأنها لا تلتبس حينئذ بالنافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر. والكوفيون يرون أن «إِنَّ» مشددة النون لا يجوز تخفيفها، وأن «إِنَّ» الساكنة النون التي يعدها البصريون مخففة من الثقيلة هي ثنائية لفظاً ووضعاً، وهي «إِنَّ» النافية، وهذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية، ولا علاقة بينها وبين «إِنَّ» الثقيلة، فهي لا تعمل عندهم، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى «إلا»، ويسمونها «لام إلا». ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٩/٢ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٢، واللامات للزجاجي ص ١١٣، وإصلاح الخلل ص ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ٥٠٣/١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢٨، وشرح ابن عقيل ٣٧٨/١.

(٢) تدخل لام الابتداء وجوباً في خبر «إِنَّ» إذا خففت وأهملت، نحو: «إِنَّ زيدًا لمنطلقٌ»، ف«إِنَّ»: مخففة من الثقيلة مهملة، و«زيدٌ»: مبتدأ، و«منطلقٌ» خبره، ودخلت اللام فارقةً بين «إِنَّ» المخففة من الثقيلة و«إِنَّ» النافية. وقد يُستغنى عن اللام لقربة لفظية نحو: «إِنَّ زيدًا لمن يقومٌ»، وذلك لأن الخبر «لن يقوم» منفي، والخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء، أو معنوية نحو

الْفِعْلُ بَعْدَهَا نَاسِخًا^(١).

و«أَنَّ» فَتَعْمَلُ^(٢).

قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فلم تأت لام الابتداء في الخبر الذي هو الجملة الفعلية «كانت كرام المعادن»؛ لأن الكلام في سياق الإثبات والمدح؛ فاستغني عنها؛ لأن توهم النفي هنا ممتنع. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٢، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢٨، والتذيل والتكميل ١٣٣/٥، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ٢٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٨/١، والتصريح ٣٢٧/١، وجمع الهوامع ٥١١/١.

(١) إذا دخلت «إن» المخففة على الفعل لزم أن يكون فعلاً من نواسخ الابتداء؛ حتى لا تخرج «إن» بالتخفيف عن أصلها بالكلية، نحو: «وَإِنْ كَانَتْ لَكِ كَبِيرَةٌ» [سورة البقرة: ١٤٣]، «وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُونَكَ» [سورة الإسراء: ٧٣]، «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ» [سورة الأعراف: ١٠٢]. ولا يكون غالباً إلا بلفظ الماضي، وقُلْ وصلُّها بالمضارع، نحو: «وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْفُؤَنَّكَ بِأَبْصَرِهِمْ» [سورة القلم: ٥١]. ولم يشترط بعضهم كونه بلفظ الماضي، وكذا بغير النَّاسِخ، نحو:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ونحو: «إِنْ يَزِيْزُكَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٍ». ينظر: البدع في علم العربية ٥٥٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٨/١، وشرح الكافية الشافية ٥٠٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٤، والتذيل والتكميل ١٤٠/٥، والبهجة المرضية ص ١٢٧.

(٢) أي: وتخفف «أَنَّ» فتعمل، ولا تُلغى كما ألغيت «إِنَّ» مكسورة الهمزة، ولا يكون اسمها إلا ضمير الشأن – كما سيأتي –، ولا يقال إنها ملغاة؛ لأن سبب إعمالها هو الاختصاص بالاسم، فما دام هذا الاختصاص موجوداً فينبغي أن يُعتقد أنها عاملة، والذي يدل على أنها باقية على

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا وَخَبَرُهَا جُمْلَةً^(١) مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ
[٧ظ] مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَائِيٍّ بِـ «قَدْ»، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ «لَوْ»^(٢).

اختصاصها كونهم استقبحوا وقوع الأفعال بعدها دون فصل. وسبب تقدير اسمها أنها أكثر
مشابهة للفعل من المكسورة، فلذلك أوثرت «أَنْ» المفتوحة المخففة ببقاء عملها، لكن على
وجه يتبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً؛ لتكون بذلك عاملةً كلا عاملة. هذا
الذي عليه جمهور البصريين.

ونقل عن سيبويه والكوفيين منع إعمالها في الظاهر والمضمر، وأنها تكون حرفاً مصدريةً مهملاً
كسائر الحروف المصدرية، ونقل عن بعض النحاة أنها تعمل في المضمر والظاهر. ينظر: كتاب
سيبويه ٣/١٦٣، ١٦٤، و٢/١٣٧، وشرح الكافية الشافية ١/٤٩٥، والتذييل والتكميل
١٥٩/٥، و١٦١، والجنى الداني ص ٢١٩، وجمع الهوامع ١/٥١٤.

(١) «أَنْ» المخففة من الثقيلة لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملةً،
نحو: «علمت أن زيداً قائمٌ»، فـ «أَنْ» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف،
و«زيدٌ قائمٌ» جملة في موضع رفع خبر «أَنْ»، والتقدير: علمت أنه زيدٌ قائمٌ. ينظر: الكناش
٩٨/٢، وأوضح المسالك ١/٣٧٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٣.

(٢) الجملة الواقعة خبراً لـ «أَنْ» المخففة من الثقيلة لا بد أن يفصل بينها وبين «أَنْ»؛ للفرق بين
المخففة والناصبة للمضارع، وذلك إذا كانت جملةً فعليةً مصدريةً بفعل متصرف غير دعائي،
وهذا الفاصل إما «قد»، نحو: «وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا» [سورة المائدة: ١١٣]، أو حرف
تنفيس، نحو: «عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضٌ» [سورة المزمل: ٢٠]، أو حرف نفي، نحو: «أَفَلَا
يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» [سورة طه: ٨٩]، و«لَيَحْسَبَنَّ أَنَّ لَرَبِّهِ أَحَدٌ» [سورة
البلد: ٧]، و«لَيَحْسَبَنَّ الْإِنْسَانُ أَنَّ الْجَمْعَ عِظَامُهُ» [سورة القيامة: ٣]، أو أداة شرط، نحو: «أَنَّ
إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ» [سورة النساء: ١٤٠]، أو «لو»، نحو: «وَأَلَوْ اسْتَقْلَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ»
[سورة الجن: ١٦].

فإن كانت الجملة اسميةً لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «أَنْ»، نحو: «وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ

و«كَأَنَّ» فَتَعْمَلُ^(١)، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِ«قَدْ» أَوْ «لَمْ»^(٢).
و«لَكِنَّ» فَتُهْمَلُ^(٣).

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ [سورة يونس: ١٠]، وكذا لو كانت فعليةً فعلها جامد، نحو:
﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [سورة النجم: ٣٩]، أو متصرف وهو دعاء، نحو:
﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [سورة النور: ٩]، في قراءة نافع بتخفيف «أَنْ» وكسر
الضاد. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١، والمساعد ١/ ٣٣٠، والتصريح ١/ ٣٣١.
(١) أجاز البصريون إعمال «كَأَنَّ» إذا خففت، فخص بعضهم هذا الإعمال بضمير الشأن مقدراً فيها،
وأجاز بعضهم عملها في المظهر، وهو ظاهر كلام سيوييه، وخصه بعضهم بالشعر، ومنع
الكوفيون إعمالها، ويستشهد النحاة في هذا الموضع بقول الشاعر:
وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ النَّخْرِ ... كَأَنَّ نُدْيِيهِ حُقَّانٍ
وقول الآخر:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ ... كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّامِ
حيث يروى: «نُدْيِيهِ» و«ظَبْيَةً» بالنصب على إعمال «كَأَنَّ» المخففة في الظاهر، ويروى: «ثدياه»،
و«ظَبْيَةً» بالرفع على إعمالها في ضمير الشأن، أو على إهمالها. ينظر: كتاب سيوييه ٢/ ١٣٤،
وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٥، وارتشاف الضرب
٣/ ١٢٧٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٧٥، والتصريح ١/ ٣٣٣.
(٢) قد يكون خبر «كَأَنَّ» المخففة مفرداً أو جملة اسمية، وحينئذ لا تحتاج إلى فاصل بينها وبين
خبرها، وقد يكون جملة فعلية فيلزم حينئذ الفصل بـ«قَدْ» أو «لَمْ»، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْرَ
تَعَنَ بِالْأَمْسِ﴾ [سورة يونس: ٢٤]، وقول الشاعر:

لَا يَهْوُلَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ ... بِفَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٧١، وشرح الأشموني
١/ ٣٢٦، وجمع الهوامع ١/ ٥١٧.

(٣) إذا خففت «لَكِنَّ» لم يجز فيها إلا الإلغاء، يقال: «ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ قائمٌ»، ومن ذلك قوله

[(لا) التي لنفي الجنس]

وَأَلْحَقَ بِهِ «إِنَّ»: «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا^(١).

وَيَجِبُ تَنْكِيرُ مَعْمُولِهَا، وَاتِّصَالُ اسْمِهَا بِهَا^(٢).

وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُ الْأِسْمِ إِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبَهَهُ، نَحْوُ: «لَا غَلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٍ»،

و«لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا»^(٣).

=

تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة النساء: ١٦٢]، وذلك لزوال اختصاصها الذي عملت به، لذا جاز أن تليها الأفعال، نحو: «ما قام زيدٌ لكن قام عمرو»، هذا الذي عليه جمهور النحاة، ونُقل عن يونس والأخفش جوازُ إعمالها قياسًا على أخواتها المخففة، فيجوز أن يقال: «ما جاء زيدٌ لكن عمرًا جاء». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠ / ٨، و١٠٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٦ / ١، وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٧٤، وتوضيح المقاصد ٥٤٣ / ١، وجمع الهوامع ٥١٨ / ١.

(١) أي التي يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، أي نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصًّا، لا على سبيل الاحتمال، نحو: «لا رجلٌ في الدار»، ففيه نفي القليل والكثير من جنس الرجال؛ ولذلك لا يجوز: «لا رجلٌ في الدار بل رجلان». ينظر: التذيل والتكميل ٢٢٢ / ٥، وشرح ابن عقيل ٥ / ٢.

(٢) فإن كان الاسم معرفةً أو مُنفصلًا عنها - ولو بالخبر - أهملت ووجب تكرارها، نحو: نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا عمرو»، وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [سورة الصافات: ٤٧]. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٣٦٩، والكناش ٢٠٦ / ١، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٠٩، وجمع الهوامع ٥٢٦ / ١.

(٣) فإن كان مفردًا - وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به - بُني على ما كان يُنصب به؛ لترجّبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ»، ومحله نصب بـ «لا»؛ لأنه اسمٌ لها، وجاز فيما جمع بألف وتاء مزيديتين البناء على الفتح، وهو أولى من الكسر. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٥ / ٢، والتذيل والتكميل ٢٢٦ / ٥.

وَإِذَا عَلِمَ الْخَبَرُ كَثُرَ حَذْفُهُ، وَوَجَبَ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ (١).

وَالثَّالِثُ (٢) ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ (٣).

(١) وكذا عند الطائيين، نحو: «لا بأس» أي: لا بأس عليك، و«لا أهل، ولا مال» أي: لك، ومنه قول الله ﷻ: ﴿رَلَوْ تَرَى إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا قُوَّةَ﴾ [سورة سبأ: ٥١]. و﴿قَالُوا لَا صَبْرَ﴾ [سورة الشعراء: ٥٠]. وقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، و«لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ». فإن خفي المراد وجب ذكر الخبر عند الجميع.

ينظر: البديع ٥٧٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٣٠٠/٣، وشرح الأشموني ٣٤٦/١، وجمع الهوامع ٥٢٩/١. (٢) أي النوع الثالث من النواسخ، وهو الأفعال التي تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.

(٣) سميت أفعال القلوب؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، ولا دخل للجوارح فيها. وقيل لأن المفعول الثاني فيها محكوم به على الأول، والحكم على الشيء أمر عقلي، فعبّروا عن ذلك بالقلب. وتسمى أيضا أفعال الشك واليقين والمراد بالشك ترجيح أحد الحاجزين مع تجويز نقيضه وهو الظن، لا ما يفهم من الشك أنه تردد النفس بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر؛ لأن ذلك يستلزم عدم الحكم، ولا يوجد مع الحكم مطلقًا. ينظر: شرح الكافية لابن القواس ٥٥١/٢، والكناش ٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣٤٩/١.

وهذه الأفعال – التي ستذكر – منها ما يدل على اليقين، نحو: «رأى، وعلم، ووجد، وألفى، ودرى، وتعلّم»، ومنها ما يدل على الرجحان، نحو: «ظنّ، وحسب، وخال، وهبّ، وجعل، وحجّ، وعدّ، وزعم». وقد يستعمل بعضها في اليقين والرجحان، نحو: «ظنّ، وحسب، وخال، ورأى».

وقد أنكر بعض النحاة دخول بعض هذه الأفعال – نحو: «هبّ، وألفى، وعدّ» – في هذا الباب، قال ابن عصفور: «وزاد بعض النحويين في هذه الأفعال: «هبّ» بمعنى ظنّ، و«ألفى» بمعنى وجدّ، و«عدّ» بمعنى حسب نحو: هبّ زيدًا شجاعًا، وألفيت زيدًا ضاحكًا، وعددت زيدًا عالمًا.

=

وَهِيَ: «ظَنَّ»^(١)، وَ«حَسِبَ»^(٢)، وَ«خَالَ»^(٣)، وَ«رَأَى»^(٤)، وَ«عَلِمَ»^(٥)، وَ«وَجَدَ»^(٦)،

=

ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأن «شجاعاً، وضاحكاً، وعالمًا» أحوالٌ، والدليل على ذلك التزام التنكير فيها، لا تقول: هَبْ زيدًا الشجاع، ولا ألفتُ زيدًا الضحَّاك، ولا عددتُ زيدًا العالمَ. شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠١.

(١) معناه الرجحان، نحو: «ظننتُ زيدًا قائمًا» كما مثَّل المؤلف، وقد يستعمل لليقين كما في قول الله ﷻ: ﴿وَوَظَنُوا أَن لَّا مَلَجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [سورة التوبة: ١١٨]، أي: تيقنوا.

(٢) يستعمل للرجحان بمعنى «ظَنَّ»، نحو: «حَسِبْتُ زيدًا أخاك»، وقد يستعمل لليقين نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

(٣) مضارعه: «يَخَالُ»، ويستعمل للرجحان بمعنى «ظَنَّ»، نحو: «خِلْتُ زيدًا أخاك»، وقد يستعمل لليقين كقول الشاعر:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنِ وَخِلْتَنِي ... لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

(٤) يستعمل لليقين، بمعنى: «عَلِمَ»، نحو قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وقد يستعمل بمعنى الظن، كما في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ وَبِعِيدَا﴾ [سورة المعارج: ٦]، أي: يظنونَه.

(٥) بمعنى: «تَيَقَّنَ»، نحو قول الشاعر:

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَأَنْبَعَثْتُ ... إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتِ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

ويستعمل قليلاً بمعنى «ظَنَّ»، نحو قول الله ﷻ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [سورة الممتحنة: ١٠].

(٦) نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَيَقِينُ﴾ [سورة الأعراف: ١٠٢].

وَالْفَيْ (١)، وَدَرَى (٢)، وَتَعَلَّمَ (٣)، وَهَبَ (٤)، وَجَعَلَ (٥)، وَحَبَا (٦)،
وَعَدَّ (٧)، وَزَعَمَ (٨). نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

وَيَخْتَصُّ غَيْرَ «تَعَلَّمَ»، وَ«هَبَ» بِجَوَازِ الْإِلْغَاءِ (٩) بِرُجْحَانٍ بَعْدَ الْمَفْعُولَيْنِ،

(١) نحو قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ أَقْوَاءُ آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ [سورة الصافات: ٦٩].

(٢) نحو قول الشاعر:

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَاعُرُو فَاغْتَبِطُ ... فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

(٣) بمعنى: «اعلم»، وهو ملازم للأمر، ومثاله قول الشاعر:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا ... فَبَالِغٍ يُلْطَفُ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

(٤) «هَبَ» بسكون الباء، بمعنى: «ظنَّ، أو قَدَّرَ، وهو ملازم للأمر، ومثاله قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجْزِنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

(٥) «جَعَلَ» هنا بمعنى: «اعتقد»، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ

إِنْتًا﴾ [سورة الزخرف: ١٩]. ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ٢٢٤.

(٦) بمعنى: «ظنَّ»، ومثاله قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَاعِمْرٍ وَأَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ

(٧) نحو قول الشاعر:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيحًا

(٨) نحو قول الشاعر:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ ... فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

(٩) من خصائص الأفعال القلبية المتصرفة الإلغاء والتعليق، فأما الإلغاء فهو إبطال عملها لفظاً

ومعنى لغير مانع، وأما التعليق فهو إبطال عملها لفظاً لا معنى لمانع. مثال الإلغاء: «زيدٌ ظننت

قائمٌ» فليس لـ «ظن» هنا عمل في «زيدٌ قائمٌ» لا في المعنى ولا في اللفظ. ومثال التعليق: «ظننت

لزيدٌ قائمٌ»، فجملة «زيدٌ قائمٌ» لم تعمل فيها «ظن» لفظاً لوجود المانع من ذلك، وهو اللام،

ولكنها في موضع نصب؛ بدليل أننا لو عطفنا عليها لنصبنا، نحو: «ظننت لزيدٌ قائمٌ وعمراً

منطلقاً»، فهي عاملة في «زيدٌ قائمٌ» في المعنى دون اللفظ. ولا حظٌ للفعليين «هَبَ، وَتَعَلَّمَ» في

=

وَبِمَرْجُوحِيَّةٍ بَيْنَهُمَا، وَيَضْعُفُ بَعْدَ غَيْرِهِمَا^(١) [و٨]، وَيُوجِبُ التَّعْلِيقَ قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ،
أَوْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ «كَمْ»، أَوْ «لَعَلَّ»، أَوْ النَّفْيِ بِـ «مَا» مُطْلَقًا،
أَوْ بِـ «إِنْ»، أَوْ «لَا» فِي جَوَابِ الْقَسَمِ^(٢).

الإلغاء والتعليق؛ لعدم تصرفهما. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، والكناش ٣٥/٢،
والتذيل والتكميل ٧٨/٦، وشرح ابن عقيل ٤٥/٢.

(١) يكون الإلغاء أرجح إذا تأخرت أفعال القلوب بعد المفعولين، نحو: «زيدٌ قائمٌ ظننت»، ويكون
الإعمال أولى إذا توسطت بينهما؛ لقربها من رتبتهما، نحو: «زيدٌ ظننتُ قائمٌ»، وقيل يجوز هنا
الأمران على السواء. فإذا تقدمت فلا يجوز إلا الإعمال عند جمهور النحويين، فلا يقال:
«ظننت زيدٌ قائمٌ»، وإن ورد ما يوهم إلغائها متقدمةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ليكون هو
المفعول الأول والجملة بعده في موضع المفعول الثاني. وذهب الكوفيون والأخفش وابن
الطراوة إلى جواز الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم أحسن. ينظر: شرح جمل
الزجاجي لابن عصفور ٣١٤/١، والتذيل والتكميل ٥٧/٦، وتوضيح المقاصد ٥٥٩/١،
والمساعد ٣٦٤/١، وجمع الهوامع ٥٥١/١.

(٢) يجب التعليق إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدارة، كما إذا وقع قبل:

- استفهام، سواء كان بالحرف أو بالاسم، نحو: ﴿وَأَن أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٩]، و﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَنَّى﴾ [سورة طه: ٧١].
- أو لام الابتداء، نحو: «علمت لزيدٌ قائمٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلْقٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢].
- أو «كَمْ» الخبرية، نحو: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [سورة يس: ٣١].
- أو «لَعَلَّ»، نحو: ﴿وَأَن أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [سورة الأنبياء: ١١١]، و﴿وَمَا يَذَرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ [سورة عبس: ٣].

وَنَائِيهِمَا: أَفْعَالُ التَّصْيِيرِ^(١).

وهي: «صَيَّرَ»، و«أَصَارَ»^(٢)، و«جَعَلَ»^(٣)، و«رَدَّ»^(٤)، و«تَرَكَ»^(٥)،

• أو «ما» النافية، نحو: «ظننت ما زيدٌ قائمٌ»، ومنه قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ٦٥].

• أو «إن» أو «لا» النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر، نحو: «علمت والله إن زيدٌ قائمٌ»، و«علمت إن زيدٌ قائمٌ»، و«علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو»، و«علمت لا زيدٌ في الدار ولا عمرو».

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧، وشرح الرضي على الكافية ١٥٩/٤، والتذيل والتكميل ٨٤/٦، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٥٠/٢، والبهجة المرضية ص ١٤٦.

(١) وتسمى أيضاً: أفعال التحويل، سميت بذلك لأنها تُفهم تحوُّلاً وانتقالاً من حالة إلى حالة أخرى.

(٢) الفعلان: «صَيَّرَ»، و«أَصَارَ» منقولان من «صار» أخت «كان»، وكلاهما فيه معنى التعدية، فـ «صَيَّرَ» بالتضعيف، و«أَصَارَ» بالهمزة. ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٢/٤، والتذيل والتكميل ٣٨/٦، وجمع الهوامع ٥٤٤/١.

(٣) «جَعَلَ» هنا بمعنى: «صَيَّرَ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٢٣]. ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٣/٤.

(٤) ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [سورة البقرة: ١٠٩].

(٥) نحو قول الله ﷻ: ﴿* وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي بَعْضٍ﴾ [سورة الكهف: ٩٩]، وقول الشاعر:

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّىٰ إِذَا مَا تَرَكَتُهُ ... أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَىٰ عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٥٠/٢، والتذيل والتكميل ٤٠/٦، وشرح ابن عقيل ٤١/٢.

و«تَخَذَ»^(١)، و«اتَّخَذَ»^(٢)، و«وَهَبَ»^(٣)، نَحْوُ: «صَيَّرْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

(١) ومنه قول الله ﷻ: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتُ لَتَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الكهف: ٧٦] في قراءة أبي عمرو

وابن كثير: «لَتَخَذْتُ» بتخفيف التاء وكسر الخاء، وقول الشاعر:

تَخَذْتُ غَرَارَ إِيْرَهُمْ دَلِيلًا ... وَقَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١٠٤، وهمع الهوامع

٥٤٤/١.

(٢) نحو قول الله ﷻ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة النساء: ١٢٥]، و﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ

إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [سورة الجاثية: ٢٣].

(٣) «وَهَبَ» بمعنى: «جَعَلَ»، ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي، نحو: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ»، أي: جعلني

فداك.

بَابُ

[الْمَنْصُوبَاتُ]

الْمَنْصُوبَاتُ^(١) ثَلَاثَةٌ عَشَرَ^(٢)، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَشْنَى، وَخَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا، وَخَبَرُ «كَادَ» وَأَخَوَاتُهَا، وَخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا، وَاسْمُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا.

[الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ]

فَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ: مَا انْتَصَبَ بِفِعْلِ التَّوَكُّيدِ، أَوْ النَّوعِ، أَوْ الْعَدَدِ^(٣). نَحْوُ: «جَلَسْتُ جُلُوسًا»، أَوْ «جَلَسَةً»، أَوْ «جَلَسَةً».

(١) المنصوبات: ما اشتمل على علم المفعولية، والمراد بعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولاً حقيقةً أو حكماً، وهي أربع: الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمين، ومسلمين. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٤، والفوائد الضيائية ٢٢٣/١.

(٢) سيتناول المؤلف في هذا الباب الثمانية الأولى، وهي: (المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتَّمْيِيزُ، والمستثنى)، ولن يتعرض للخمسة الأخيرة، وهي: (خبر «كَانَ» وأخواتها، وخبر «كَادَ» وأخواتها، وخبر ما حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»، واسم «إِنَّ» وأخواتها، واسم «لَا» التي لنفي الجنس)؛ اكتفاءً بما ذكره عنها في باب النواسخ السابق لهذا الباب.

(٣) المفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤]، أو بياناً لنوعه، نحو: ﴿وَيُحْيُونَ الْمَالَ حَيًّا جَمًّا﴾ [سورة الفجر: ٢٠]، أو بياناً لعدده، نحو: «ضربت ضربةً، أو ضربتين، أو ضرباتٍ». وسمي مفعولاً مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف، بخلاف غيره من المفعولات، كالمفعول به، وله، ومعه، وفيه. ينظر: الكناش ١/ ١٥٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٩.

فَالْأَوَّلُ [٨ظ] لَا زِمَ الْإِفْرَادِ، بِخِلَافِ أَخَوَيْهِ^(١).

وَقَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ لَفْظِهِ، نَحْوُ: «قَعَدْتُ جُلُوسًا»^(٢).

[الْمَفْعُولُ بِهِ]

وَالْمَفْعُولُ بِهِ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِلَا وَاسِطَةٍ^(٣)، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

(١) المصدر المؤكد لعامله لا يجوز تثنيته أو جمعه، بل يجب إفراده، فنقول: «ضربت ضربًا»؛ وذلك لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير، ولأنه بمنزلة تكرار الفعل، والفعل لا يشئ ولا يجمع. وأما المبين للعدد فلا خلاف بين النحاة في تثنيته وجمعه، نحو: «ضربت ضربتين، وضربات». وأما المبين للنوع فالمشهور جواز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو: «سرت سيري زيد الحسن والقيح». ينظر: البديع ١/ ١٣٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٤٧٢.

(٢) قد يكون المفعول المطلق مصدرًا بغير لفظ الفعل، وهو على ضربين:

الأول: أن يكون الفعل المذكور معه موافقًا له في أصل الاشتقاق، نحو قوله تعالى: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [سورة المزمل: ٨]، و﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [سورة نوح: ١٧]، ف «تَبْتِيلًا» وإن كان له فعل يجري عليه فليس بمصدر لـ «تبتل»، ولكنه يلاقيه في أصل الاشتقاق؛ إذ الجميع من باب واحد، وهو (ب ت ل)، ومثل ذلك يقال في: «نَبَاتًا». والثاني: ألا يكون موافقًا له في الاشتقاق، نحو: «قعدت جلوسًا»، و«حَبَسْتَهُ مَنَعًا»، ف «جلوسًا» وإن كان له فعل مشتق منه فليس بمصدر لـ «قعدت» ولا يلاقيه في الاشتقاق، ولكنه بمعناه، وكذلك الحال «مَنَعًا».

ومذهب سيويه في هذين النوعين أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: تَبَتَّلَ إِلَيْهِ وَبَتَّلَ تَبْتِيلًا، وَأَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَنَبَتُمْ نَبَاتًا، وَقَعَدْتُ فَجَلَسْتُ جُلُوسًا، وَحَبَسْتُ فَمَنَعْتُ مَنَعًا. وذهب بعض النحاة إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأن الأصل عدم التقدير ولا ضرورة مُلجئة إليه. ينظر: كتاب سيويه ٤/ ٨١، والمقتضب ٣/ ٢٠٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢١، و٢٢٢، والتذليل والتكميل ٧/ ١٤٣، والتصريح ١/ ٤٩٥.

(٣) المراد وقوع فعل الفاعل عليه وتعلقه به بلا واسطة حرف جر؛ فإنهم يقولون في: «ضربت زيدًا»

=

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿فَقَرِيفًا كَذَبْتُمْ﴾^(١)، وَوُجُوبًا: نَحْوُ: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ﴾^(٢).

إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في: «مررتُ بزيد» إن المرور واقع عليه، بل متلبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل واقع فيه، أو له، أو معه، وكذا المفعول المطلق؛ فلا يقع عليه فعل الفاعل، بل هو عين فعله. الفوائد الضيائية ١/ ٢٤٠.

(١) سورة البقرة، من الآية (٨٧). والأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد أشار المؤلف هنا إلى أنه قد يتقدم على الفعل والفاعل جوازًا، وذلك إذا أمن اللبس، نحو: «عمرًا ضَرَبَ زيدٌ»، ومنه الآية المذكورة، وقول الله ﷻ: ﴿فَرِيفًا هَدَىٰ وَفَرِيفًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [سورة الأعراف: ٣٠]. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٨، وجمع الهوامع ٢/ ٨.

(٢) سورة النحل، من الآيتين (٢٤، و ٣٠). و«ماذا» اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به، على تركيب «ما» مع «ذا» وجليعهما كلمة واحدة، وقد تقدم المفعول به على الفعل وجوبًا لأنه اسم استفهام له الصدرة، وكذا يجب تقديم المفعول به على الفعل في كل موضع يكون المفعول أحد الأشياء التي لها الصدرة؛ كأن يكون اسم شرط نحو: «مَنْ تُكْرِمُ أَكْرَمُهُ» ومنه قول الله ﷻ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٦]، و﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء: ١١٠]. أو يكون «كم» الخبرية، نحو: «كم غلامٍ ملكتُ»، أو كان مضافًا إلى استفهام، نحو: «غُلامٌ مَنْ رَأَيْتَ؟»، أو إلى شرط، نحو: «غُلامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ»، وكذا إذا نصبه جواب «أَمَّا»، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [سورة الضحى: ٩]، أو نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [سورة المدثر: ٣]. أو كان ضميرًا منفصلًا، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥]. ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١/ ١٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ١١٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٧، وجمع الهوامع ٢/ ٨.

وَقَدْ يُحَذَفُ الْفِعْلُ لِدَلِيلٍ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(١).
وَوُجُوبًا سَمَاعًا فِي مَثَلٍ أَوْ شَبْهِهِ^(٢)، نَحْوُ: «كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا»^(٣)، وَ«إِنْتَه خَيْرًا
لَكَ»^(٤).
وَقِيَّاسًا فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ^(٥):

- (١) سورة النحل، من الآية (٣٠). وقد حذف الفعل الناصب للمفعول به جوازًا؛ لقيام قرينة عليه، والتقدير: «أنزل خيرًا». ينظر: شرح الرضي على الكافية ٦٦/٣، وشرح الأشموني ١/٤٤٥.
- (٢) أي يجب حذف الفعل الناصب للفضلة سماعًا في الأمثال وما جرى مجراها؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ، وإظهارُ الفعل هنا ضربٌ من التغيير. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧، وشرح الرضي على الكافية ١/٣٤٣.
- (٣) من أمثال العرب، وأصله أن رجلًا قد جَهِدَ الجوعَ والعطشَ مرَّ بعمر بن حمران الجعدي وبين يديه زبدٌ وقرصٌ وتمرٌ، فقال له الرجل: أطعمني من زبدك أو من قرصك، فقال عمرو: «كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا»، أي: أطعمك كل واحد منهما وأطعمك تمرًا أيضًا، ثم ضرب في كل موضع بخير فيه الرجل بين شيئين وهو يريد هما معًا. وقيل إن الرجل هو الذي قال ذلك بعدما خيَّر. ينظر: المستقصى في أمثال العرب ٢/٢٣١، ومجمع الأمثال ٢/١٥١.
- والشاهد نصب «كِلَيْهِمَا» و«تَمْرًا» بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، والتقدير: أعطني كليهما وزدني تمرًا، أو نحو ذلك، وذلك لأنه مَثَلٌ، والأمثال لا تُغَيَّرُ. ويُروى: «كلاهما وتمرًا»، فيكون الشاهد في «تمرًا» فقط. ينظر: كتاب سيبويه ١/٢٨٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧، وارتشاف الضرب ٣/١٤٧٧.
- (٤) أي: انته وائت خيرًا لك، أو أقصد خيرًا لك، وقد كثر استعمال هذا حتى جرى مجرى المثل، فالتزم إضمار الفعل لذلك. ينظر: كتاب سيبويه ١/٢٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٩.
- (٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٧، وتوضيح المقاصد ٢/٦٢٨، والتصريح ١/٤٧٣.

أَحَدُهَا: الْمُنَادَى^(١)، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِـ «يَا»، أَوْ «يَا»، أَوْ «هَيَا»، أَوْ «أَيُّ»، أَوْ «آيُّ»، أَوْ «وَا»، أَوْ الهمزة^(٢).

فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً بُنِيَ عَلَى مَا رُفِعَ بِهِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ»^(٣).

وَالْأَنْصَبُ نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا رَجُلًا»^(٤).
وَيَجُوزُ لِلدَّلِيلِ حَذْفُ الْمُتَادَى بِـ «يَا»، نَحْوُ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٥)، وَحَذْفُهَا

(١) شرع في بيان أبواب المفعول به الذي يُحذف فعله الناصب له بضابطٍ قياسيٍّ، وأولها المنادى؛ فهو مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ لكثرة استعماله، ولنيابة حرف النداء منابه، فأصل: «يا زيدُ»: أدعو زيدًا، فحذف «أدعو» ونابت «يا» منابه. ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٥، والكناش ١/ ١٦١.

(٢) الهمزة المقصورة لنداء القريب، نحو: «أزيدُ أقبلُ»، والممدودة لنداء البعيد، نحو: «أزيدُ أقبلُ». وعلى هذا فجملته الحروف ثمانية.

(٣) أي يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء، من ضمة ظاهرة، نحو: «يا زيدُ»، و«يا رجلُ» أو مقدرة، نحو: «يا موسى»، أو ألفٍ، نحو: «يا رجلاً»، يا مسلمًا، أو واوٍ، نحو: «يا زيدونَ»، يا مسلمونَ. ويستفاد من تمثيل المؤلف هنا بـ «يَا زَيْدُ»، و«يَا رَجُلُ» أن المَعْرِفَ هنا يشمل ما تعرّف قبل النداء نحو: «يا زيدُ»، وما تعرّف في النداء نحو: «يا رجلُ» وهو النكرة المقصودة؛ فهذا تعريفه حادث بالنداء بسبب القصد والإقبال، وقيل: تعريفه بـ «أل» محذوفة ونابت «يا» عنها. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٥، والتذليل والتكميل ٢/ ١٧١، وشرح الأشموني ٣/ ٢١.

(٤) أي: ينصب إذا لم يكن مفردًا معرفةً، بأن كان مضافًا، أو شبيهًا به، أو نكرةً غير مقصودة.

(٥) سورة النمل، من الآية (٢٥)، وهي قراءة الكسائي، ووجهها أن «أَلَا» حرف تنبيه، و«يا» حرف نداء، وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، أي: يا قوم اسجدوا أو: يا هؤلاء. والدليل على صحة هذا التوجيه أن الكسائي كان يقف على «أَلَا يَا» ثم يتبدى بـ: «اسجدوا» بضم همزة الوصل. ومن هذا القبيل قول الشاعر:

=

نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١).

وَمِنْ خَوَاصِّ الْمُنَادَى [٩و] التَّرْخِيمُ؛ وَهُوَ حَذْفُ الْآخِرِ تَخْفِيفًا جَوَازًا^(٢).
وَأِنَّمَا يَكُونُ فِي مَبْنِيِّ لِلنِّدَاءِ، إِنَّمَا عَلَمًا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةٍ^(٣)،

يَا لَعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

أي: يا قوم. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٨٠، وإيضاح الوقف والابتداء ١/١٦٩، وشرح
المفصل لابن يعيش ٢/٢٤، وشرح الرضي على الكافية ١/٤٢٩، والتذيل والتكميل
١٠١/١٥٩، وجمع الهوامع ٢/٤٤.

(١) سورة يوسف، من الآية (٢٩). ويجوز حذف حرف النداء من العلم، كما في هذه الآية، أي: يا

يوسف، والمضاف نحو: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ

فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة يوسف: ١٠١]، أي: يا ربي، ويا فاطر السموات، و«أي»

نحو: أيها الرجل افعل كذا، أي: يا أيها الرجل، ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب، ولا

من المستغاث ولا من المضمّر، فلا يقال: زيده، بمعنى: وا زيده، ولا: زيّدًا أو لزيّد مستغثًا به،

ولا: يا أنت، واختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء، واسم الإشارة، والنكرة

غير المقصودة. ينظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٥ وما بعدها، وشرح الكافية

للرضي ١/٤٢٥، والكناش ١/١٦١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٥٣ وما بعدها.

(٢) الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه

مخصوص. وترخيم النداء يقصد به: حذف آخر المنادى تخفيفًا. نحو: «يا فاطم، ويا جَعْف» في

«فاطمة، وجعفر». ينظر: اللمع في العربية ص ٨٣، ولسان العرب (ر خ م) ١٢/٢٣٤، وارتشاف

الضرب ٥/٢٢٢٧، و٢٢٣٦، والتصريح ٢/٢٥٢، وشرح الأشموني ٢/٤٦٧، وجمع الهوامع

٢/٧٤.

(٣) كـ «جَعْفَر، وَحَارِث، وَمَنْصُور، وَمَالِك»، فيقال: «يا جَعْف، ويا حَار، ويا مَنْص،

ويا مَال». واشترطت العلمية؛ لكثرة نداء العلم، فناسبه التخفيف بالترخيم، ولأنه لشهرته يكون

فيما بقي منه بعد الترخيم دليل على ما حذف منه. وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة،

=

أَوْ بَتَاءِ تَأْنِيثٍ^(١).

فِيحُذَفُ حَرْفٌ مِّنْ نَّحْوٍ: «حَارِثُ»^(٢) وَ«ثُبَّةُ»^(٣)، وَحَرْفَانِ مِّنْ نَّحْوٍ:
«مَنْصُورٌ»^(٤).....

نحو: «بَا غَضَنَفُ» في «غَضَنَفَرُ».

واشترطت الزيادة على ثلاثة أحرف؛ لثلاث يحصل الإجحاف في الاسم بالحذف فينقص نقصاً قياسياً مطرداً عن أقل أبنية المعرب - أي عن الثلاثة - بلا علة ظاهرة موجبة. وأجاز الأخفش والفراء ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط، نحو: «يَا عُمَرُ، وَيَا حَكَمُ»؛ لأن حركة الوسط قائمة مقام حرفٍ رابع. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٧/١، والكناش ١٦٩/١، وتوضيح المقاصد ١١٣٥/٣، والبرود الضافية ص ٥١٨.

(١) يعني: إذا لم يكن علماً زائداً على ثلاثة أحرف فيشترط أن يكون بتاء التأنيث، نحو: «فاطمة، وعائشة، وثُبَّة»، فيقال: «يَا فَاطِمَ، وَيَا عَائِشَ، وَيَا ثُبَّ». واشترط ذلك لأن وضع تاء التأنيث في الاسم على الزوال وعدم اللزوم، فيكفيه أدنى مُقتَضٍ للسقوط، فكيف إذا وقع في آخر المنادى وهو موقعٌ يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٧/١، والنجم الثاقب ٣٠١/١، والفوائد الضيائية ٢٧٦/١.

(٢) فيقال فيه: «يَا حَارَ»، ويقال في «فَرَزْدَقَ، وَجَعْفَرَ»: «يَا فَرَزْدَ، وَيَا جَعْفَ». ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١١٤/٢.

(٣) إن كان الاسم الذي يُراد ترخيمه في آخره تاء التأنيث، فإنها تحذف، قَلَّتْ حروفه أو كثرت، وذلك لأن تاء التأنيث غير معتد بها في البناء، فسهل حذفها في هذا الباب لأنه مبني على التخفيف، فنقول في: «ثُبَّة، وَعِدَّة، وَمَرْجَانة»: «يَا ثُبَّ، وَيَا عِدَّ، وَيَا مَرْجَانَ». ينظر: كتاب سيبويه ٢٤١/٢، واللمع ص ١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٧/١، وتمهيد القواعد ٣٦٢٠/٧.

(٤) إن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف وقبل آخره حرف مدٍّ، حُذِفَ حرف المد مع الحرف الأخير، وذلك لأنه إذا حُذِفَ الحرف الأخير بقي آخر الاسم حرف علة، فيحذف لاستثقاله؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير، فنقول في مثل: «منصور، وعمَّار، ومِسْكِين»: «يَا مَنْصُ، وَيَا عَمَّ، وَيَا

و«مَرَوَانُ»^(١)، وَالْعَجْزُ وَحْدَهُ مِنْ نَحْوِ: «بَعْلَبَكُّ»^(٢)، وَمَعَ الْأَلِفِ مِنْ نَحْوِ: «اِثْنَا عَشَرَ»^(٣).

وَالْمَحذُوفُ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَفْصَحِ^(٤).

مِسْكَ، إلا أن يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين، فلا يُحذف حرف المدّ حينئذ، فنقول في: «سَعِيد، وَكُمُود، وَزِيَاد»: «يَا كُمُو، وَيَا سَعِي، وَيَا زِيَا». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٤/٢، والبرود الضافية ص ٥٢٤.

(١) إن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف وفي آخره زيادتان زِيدَتَا مَعًا، فَإِنَّا نَحذفُهُمَا مَعًا، فنقول في: «مَرَوَان، وَسَلْمَان، وَعِمْرَان»: «يَا مَرُو، وَيَا سَلَم، وَيَا عِمْر». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٠١/١، والبرود الضافية ص ٥٢٢.

(٢) إن كان الاسم مركبًا تركيب مزجٍ حُذِفَ الْعَجْزُ مِنْهُ عِنْدَ التَّرْخِيمِ، فيقال في: «بَعْلَبَكُّ، وَمَعْدِيكَرَب، وَسَيَّوِيَه»: «يَا بَعْل، وَيَا مَعْدِي، وَيَا سَيِّب»، وكذا المركب العددي، فنقول في: «خَمْسَةَ عَشَرَ» علمًا: «يَا خَمْسَةَ». وذهب بعض النحاة إلى منع ترخيم المركب المزجي، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه»، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فيقال فيه: «يَا سَيَّوِيَه»، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمِّيَ بِهِ. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٠٥/١، وتوضيح المقاصد ١١٤٠/٣، وهمع الهوامع ٨١/٢.

(٣) إذا رخم «اِثْنَا عَشَرَ» و«اِثْنَا عَشْرَةَ» علمين حذف العَجْزُ وَالْأَلِفُ قَبْلَهُ، فنقول: «يَا اِثْن، وَيَا اِثْنَت»، كما نفعل في ترخيمهما لو لم يركبا؛ وذلك لأن عجزهما بمنزلة النون، فنزل العجز مع الألف منزلة الزياتين في «اِثْنَان». ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٦٩، والتعليقة ١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٩/٣، والتصريح ٢٦٠/٢.

(٤) يُلْمَحُ إِلَى اللَّغَتَيْنِ الْوَارِدَتَيْنِ فِي الْمَرْخَمِ؛ فَلَنَّا فِي الْمَنَادِي الْمَرْخَمِ لَغَتَانِ:

الأولى: أن المحذوف كالثابت في التقدير، فُبْقِيَ آخِرُهُ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ مِنْ ضَمَّةٍ أَوْ فَتْحَةٍ أَوْ كَسْرَةٍ وَلَا يُعَلَّلُ وَلَا يَدْغَمُ، فنقول: «يَا فَاطِمَ، وَيَا حَارَ، وَيَا بُرْثُ، وَيَا قَمَطُ» في: «فَاطِمَة، وَحَارِث، وَبُرْثَن، وَقَمَطَر»، وتسمى هذه اللغة: لغة من ينوي المحذوف، أو:

وَالثَّانِي: الْمُنْدُوبُ^(١)، وَهُوَ الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ أَوْ الْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ بِ «وَا»،
أَوْ «يَا»^(٢).

لغة من ينتظر - أي ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود - وهي اللغة الكثيرة

الفصيحة، هذا رأي سيبويه وجمهور النحويين.

والثانية: أن نجعل ما بقي من الاسم بعد الترخيم اسمًا برأسه، فنحركه بحركة الحرف المحذوف، فنقول: «يا فاطم، يا حار، يا بُرث، يا قِمَطُ»، وتسمى هذه اللغة: لغة من لا ينوي المحذوف، أو: لغة من لا ينتظر، أي لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٥٠، و١/ ٢٢٤، والأصول ١/ ٣٥٩، والمقتصد ٢/ ٧٩٢، والبدیع ١/ ٤١٤.

(١) المندوب لغة: اسم مفعول من «نَدَبَ المَيْتُ»، إذا بَكَى عليه أحدٌ وعدَّدَ محاسنه وذكر مناقبه، والاسم النَّدْبَةُ بالضم. والنْدَبَةُ أيضًا: الدعاء، يقال: نَدَبَهُ إِلَى الأمرِ: دعاه، وَحَثَّهُ، وَوَجَّهَهُ. ينظر: الصحاح (ن د ب) ١/ ٢٢٣، ولسان العرب ١/ ٧٥٤.

واصطلاحًا ما ذكره المؤلف، ويظهر منه أن المندوب هو المتفجع عليه وجودًا أو عدمًا ب «يا» أو، «وا»، فالتفجع عليه عدمًا: ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب، مثل: «يا زيدا، يا عمراه»، والمتفجع عليه وجودًا: ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمًا، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت، مثل: «يا وَيْلَاه، يا حَسْرَتَاه، يا مُصِيبَتَاه»، وهذا هو المتوجع منه. فالحد شامل لقسمي المندوب. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٥، والفوائد الضيائية ١/ ٢٨٣.

(٢) اختصَّ المندوب ب «وا» لأنَّ النادب متأوّه متوجّع، و «وا» تعطي هذا المعنى؛ بدليل قول المثقّب العبدیّ:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ... تَأَوَّهَ آهَةً الرَّجُلِ الْحَزِينِ

وقيل: اختصت به لكونه خارجًا عن عادة العرب في الصبر على المصائب، وكأنها مأخوذة من العجم، وأمّا «يا» فمشاركة بين النداء والنْدَبَةُ لكونها أمّ حروف النداء. ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ١/ ٥٥٦.

وَحُكْمُهُ كَالْمُنَادَى إِعْرَابًا وَبِنَاءً^(١)، وَإِنَّمَا يُنْدَبُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا^(٢).
وَالثَّالِثُ^(٣): الْمَنْصُوبُ عَلَى الْأَشْتِغَالِ^(٤)، وَهُوَ مَا بَعْدَهُ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ^(٥)،
أَوْ مُلَابِسِ ضَمِيرِهِ^(٦)، أَوْ مَتَّبِعِ الْمُلَابِسِ مِنْ نَعْتٍ، أَوْ بَيَانٍ، أَوْ نَسَقٍ بِالْوَاوِ^(٧)، لَوْ سُلِّطَ

(١) يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان مفردًا معرفةً يضم، نحو: «وَا زَيْدَا»، وإذا كان مضافًا أو مشبهًا به ينصب، نحو: «وَأَعْبَدَ الْمُطَّلِبَاءَ، وَآ صَارِبًا زَيْدَا»، وكذا توابعه كتوابع المنادى. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤١٢، والفوائد الضيائية ١/ ٢٨٤.

(٢) شرطُ المندوب المتفجع عليه أن يكون مشهورًا عند التفجع أو في حكم المعروف؛ ليكون عذرًا للمتفجع في ندبه عند اللوم والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة، وذلك لا يتم إلا بعد العلم به، فإذا لم يكن معروفًا لم يصحَّ ندبه، وأما المتوجع عليه فلا يشترط أن يكون معروفًا، فنقول: «وا مصيبته». ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٢١، والنجم الثاقب ١/ ٣٦٠.

(٣) أي: الثالث من أبواب المفعول به الذي يجب حذف فعله بضابطٍ قياسي، والمقصود هنا ما أُضمر عامله على شريطة التفسير، وهو الاسم المشتغل عنه، ووجب إضمار العامل في هذا الباب لأنه يُفسَّر بفعل مذكور، ولا يُجمع بين المفسَّر والمفسَّر.

(٤) الاشتغال لغة: مصدر الفعل «أَشْتَغَلَ»، يقال: اشتغل فلان بكذا، أي: عَمِلَ عَمَلًا وَتَلَهَّى به عن غيره، قال ابن فارس: «الشين والغين واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلاف الفراغ. تقول: شَغَلْتُ فلانًا فأنا شَاغِلُهُ، وهو مشغول». مقياس اللغة ٣/ ١٩٥. وينظر: المعجم الوسيط ١/ ٤٨٦.

وأقرب تصور للاشتغال في اصطلاح النحاة أنه اشتغال خاص، وهو: تلهي العامل النحوي عن المعمول بضميره أو ما يلابس ضميره، نحو: «زيدًا أكرمته»، أو: «زيدًا أكرمت أخاه»، وقد حذَّه النحاة بحدود كثيرة، لا تخرج عما ذكره المؤلف هنا.

(٥) نحو: «زيدًا ضربته»، فزيد اسم بعده فعل مشتغل عن زيد بضمير زيد، وتقديره: ضربت زيدًا ضربته. الكناش ١/ ١٧٢.

(٦) هو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأول، نحو: «زيدًا ضربتُ غلامه».

(٧) أي أن يكون عاملاً في موصوفٍ بما فيه ضمير الاسم الأول، نحو: «زيدًا ضربت رجلاً يكرمه».

=

عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبُهُ لِنَصْبِهِ^(١).

فَيُنْصَبُ وَجُوبًا فِي نَحْوِ:

«إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ - أَوْ: إِذَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ - فَأَكْرَمْتُهُ»، وَنَحْوِ: «هَلَّا [٩ظ] زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»^(٢).

وَرَاجِحًا عَلَى رَفْعِهِ بِالْإِبْتِدَاءِ: «زَيْدًا اضْرِبْهُ»^(٣).

=

أو معطوفٍ عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطف بيان، نحو: «زيدًا ضربت عمرًا أخاه»، إذا كان «عمرًا» أخا «زيد». أو معطوفٍ عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة، نحو: «زيدًا ضربت عمرًا وأخاه». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٦١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٦٢، والمساعد ١/ ٤١٠.

(١) أي: لو فُرِغَ الفعل من ذلك المعمولِ وسُلِّطَ على الاسم الأول لنصبه، مثال ذلك: «زَيْدًا ضربته»، فلو حذفنا الهاء وسلطنا «ضربت» على «زيد» لقُلنا: «زيدًا ضربت»، فيكون «زيدًا» مفعولًا مقدمًا. أو يُسَلِّطُ عليه مناسِبُ الفعل، كما في: «زيدًا مررت به»، و«زيدًا ضربت أخاه»؛ إذ التقدير: جاوزت زيدا، وأهنت زيدا. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٢٨٧، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٤٨، والفوائد الضيائية ١/ ٢٩٢ وما بعدها.

(٢) ضابط وجوب نصب الاسم المشغول عنه أن يقع بعد أداة تختص بالفعل، كأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ، وَإِذَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ، وَحَيْثَمَا عَمَرًا لَقِيْتَهُ فَأَهْنَيْتُهُ، وَهَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ، وَأَيْنَ زَيْدًا وَجَدْتَهُ؟. ولا يجوز رفعه هنا على أنه مبتدأ؛ لأنه لو رفع لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل. ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٢، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ١/ ٤٣٠، وجمع الهوامع ٣/ ١٣٢.

(٣) ضابط ذلك أن يقع الاسم قبل فعل ذي طلب، وهو الأمر والنهي والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: «زَيْدًا اضْرِبْهُ»، أو «زَيْدًا لَا تُهْنِ»، و«اللهم عبدك ارحمّه، واللهم عبدك لا تؤاخذّه، وزَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»، فهذا مما يترجح فيه النصب على الرفع؛ وذلك لأن وقوع هذه الأشياء خبراً لمبتدأً

=

و«زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»^(١).

و«ضَرَبْتُ عَمْرًا - وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ - حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، و«مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا - أَوْ: بَلْ عَمْرًا - ضَرَبْتُهُ»^(٢).

=

قليل في الاستعمال؛ لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن؛ لاختصاص الطلب بالفعل. ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦١٥، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٨٥، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٨٧، وشرح الأشموني ١/ ٤٣١.

(١) كذا في النسختين المعتمدتين. وليس هذا مما يترجح فيه النصب، بل هو مما يترجح فيه الرفع - كما سيأتي بعد قليل - ولعله خطأ من الناسخ، ولعل الصواب: «زَيْدًا لَا تُكْرِمُهُ».

(٢) ضابط ذلك أن يقع الاسم المشغول عنه بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية، كـ «حتى، ولكن، وبل» في نحو: «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، و«مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ»، و«مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ». وإنما ترجح النصب هنا لأن هذه الأحرف تشبه العاطفة من حيث إنها لا تكون إلا بعد كلام، ولا تبدأ أصلاً، ولأنها أيضًا يعطف بها في المفردات، فاختيرت المشاكلة لذلك، كما اختير في حروف العطف. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٩٠، و١/ ٩٦، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦١٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٨٥.

لكن هنا إشكال في تمثيل المؤلف في هذا الموضع بـ «ضَرَبْتُ عَمْرًا - وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ - حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، أمّا «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فهذا مما يترجح فيه النصب كما ذكر آنفاً، ولا إشكال في هذا، أمّا «ضَرَبْتُ عَمْرًا حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فهذا لا يجوز التمثيل به هنا؛ لأنه مما يجب فيه الرفع، ولا يجوز فيه النصب؛ لأنه يُشترط في «حتى» العاطفة أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، وهذا غير متحقق هنا، فانتفت مشابقتها بحروف العطف؛ لذا وجب الرفع، وهذا ما نص عليه النحاة صراحةً، قال ابن مالك: «فلو قلت: «ضربت زَيْدًا حَتَّى عَمْرُو ضَرَبْتُهُ»، تعين رفع «عمرُو»؛ لزوال شَبِّهِ «حتى» الابتدائية بالعاطفة؛ إذ لا تقع العاطفة إلا بين كلّ وبعضٍ». شرح التسهيل ٢/ ١٤٢. وينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٣٢٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦١٦، وشفاء العليل ص ٤٢٧.

و﴿إِشْرَاكَيْنَا وَحِدًّا نَنْبَعُهُ﴾^(١)، و«مَا زَيْدًا - أَوْ: إِنْ زَيْدًا أَوْ: لَا زَيْدًا - أَرَاهُ»،
و«جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدًا وَجَدْتُهُ»^(٢).

وَمَرْجُوْحًا فِي نَحْوِ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»^(٣).

وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ»، أَوْ: «فَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ»^(٤).

(١) سورة القمر، من الآية (٢٤).

(٢) ضابط ذلك أن يقع الاسم بعد ما الغالبُ عليه أن يليه فعلٌ، كهمزة الاستفهام، كما في الآية المذكورة، وكأدوات النفي «ما»، و«إن»، و«لا»، نحو: «ما زَيْدًا رأيته»، و«إِنْ بَكْرًا ضربته»، و«لا عمراً كلمته»، وكذا «حيث» المجردة من «ما» نحو: «اجلس حيث زَيْدًا ضربته». ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦١٩، وأوضح المسالك ٢/١٦٥، والبهجة المرضية ص ١٧٨.

(٣) يترجح الرفع على النصب في هذا ونحوه مما لم يتقدم فيه على الاسم ما يطلب الفعل وجوباً أو رُجْحاً؛ وذلك لأن النصب محوِّجٌ إلى التقدير بخلاف الرفع؛ وذلك لأن الاسم إذا ارتفع ارتفع بالابتداء، وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر يدل عليه ما بعده، وليس في هذا الموضع قرينة تقوّي أمر الإضمار، فكان حمله على ما لا إضمار فيه أولى، وهذا هو الأصل. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٢٨٨، وشرح شذور الذهب ص ٥٤٨.

(٤) ضابط ذلك أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وهي الجملة التي صدرها اسم وعجزها فعل، نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ»، و«زَيْدٌ قَامَ فَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ»، فيجوز رفع «عمرو» مراعاةً للصدر، ويكون فيه عطف جملة اسمية على مثلها، ونصبه مراعاةً للعجز، ويكون فيه عطف جملة فعلية على مثلها، ولا ترجيح؛ لأنه إن رُجِّحَ الرفع عطفًا على الجملة الكبرى لعدم التقدير عارضه العطف على الصغرى للقرب، وإن رُجِّحَ النصب عطفًا على الصغرى للقرب عارضه العطف على الكبرى لعدم التقدير، فتساويا.

ولا يستقيم نصب «عمراً» عطفًا على جملة «قام» إلا أن يقدَّر في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلى زيد نحو: «عنده» - كما مثَّل المؤلف -؛ لأنَّ الجملة المعطوفة إذا لم يكن فيها ضمير يعود إلى المبتدأ، لا تصحَّ أن تكون خبراً عنه، وإذا لم تصحَّ أن تكون خبراً، لا يصحَّ عطفها على خبره، ويجوز أن يكون الرابط في المثال الثاني (زَيْدٌ قَامَ فَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ) هو الفاء؛ لأنها للسببية

=

وَالرَّابِعُ: مَا نُصِبَ بِإِضْمَارٍ «أَخْصُ» بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ (١).
وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، نَحْوُ: «نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ» (٢).

فتقوم مقام الضمير. ينظر: كتاب سيبويه ٩١ / ١، والإيضاح في شرح المفصل ص ٢٩٠، والكناش ١٧٤ / ١، والنجم الثاقب ٣٨٠ / ١، والتصريح ٤٥٤ / ١.
ومن نافلة القول أن نشير إلى أن المؤلف هنا جعل أحوال الاسم المشغول عنه أربعة فقط: (وجوبُ النصب، ورجحانُه، ورجحانُ الرفع، واستواءُ الأمرين)، ولم يذكر منها وجوبُ الرفع كما ذكره بعض النحاة - كابن مالك -، وجعلوا منه: أن يقع الاسم المشغول عنه بعد أداة تختص بالدخول على الجملة الاسمية، كـ «إذا» الفجائية، و«ليت» المكفوفة بـ «ما»، فالمؤلف يرى أن وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب؛ لأن حَدَّ الاشتغال لا يصدق عليه؛ فضابطُه أنه لو تفرغ العامل من الضمير وسُلِّطَ على الاسم السابق لنصبه، وهذا لا يتحقق فيما وجب رفعه، ولعله في ذلك تابعٌ لابن هشام. ينظر: أوضح المسالك ١٤١ / ٢، و١٥٠، والتصريح ٤٥٣ / ١.

(١) البابُ الرابع من أبواب المفعول به الذي يجب حذف فعله بضابطٍ قياسيٍّ بابُ الاختصاص، والاختصاص لغةً: مصدر «اختَصَّ»، يقال: اختَصَّ فلانٌ بالشيء: انفرد به، واختَصَّ به: أفرد به وقَصَّره عليه. واصطلاحاً - كما أفاد المؤلف - : اسم ظاهر يقع بعد ضمير متكلم ويكون منصوباً بإِضْمَارٍ «أَخْصُ» المحذوف وجوباً مع فاعله، وقدره سيبويه: «أعني». والباعث على الاختصاص إما فخر، نحو: «عَلَيَّ أَيُّهَا الْجَوَادُ يَعْتَمِدُ الْفَقِيرُ»، أو تواضعٌ، نحو: «إني أَيُّهَا الْعَبْدُ فَقِيرٌ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ»، أو بيان المقصود، نحو: «نحن العربُ أقرى الناسِ للضيف». ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٣٣ / ٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣١ / ١، ولسان العرب (خ ص ص) ٢٤ / ٧، وارتشاف الضرب ٢٢٤٧ / ٥، والتصريح ٢٦٨ / ٢، وجمع الهوامع ٢٨ / ٢.

(٢) الاسم المخصوص ثلاثة أنواع، هذا أولها، وهو المعروف بـ «أل»، فـ «العربُ» اسم منصوب على الاختصاص (مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أخْصُ). ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٣٦٩، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٢ / ١.

أَوْ بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»^(١).

أَوْ «أَنَا»، نَحْوُ: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»^(٢).

وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ^(٣): الْمَنْصُوبُ بِإِضْمَارِ «الزَّم»^(٤)، وَالْمَنْصُوبُ بِإِضْمَارِ

«اتَّقِ»^(٥).

(١) جزء من حديث، وهو بتمامه: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ»، ورد بهذا اللفظ في مسند الربيع بن حبيب برقم (٦٦٩) ص ٢٦١، وورد بلفظ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» في السنن الكبرى للنسائي (٦٢٧٥) ٦/ ٩٨، ومسند أحمد (٩٩٧١) ١٦/ ٤٧.

وهذا هو النوع الثاني من المخصوص، وهو المعرف بالإضافة، وأكثرُ الأسماء دخولاً في هذا الباب: «بنو فلان»، و«معشر» مضافاً، و«أهل البيت»، و«أهل فلان». ف«معشر» في الحديث المذكور منصوب بفعل مضمر تقديره: «أخص»، وهو مضاف، و«الأنبياء» مضاف إليه. ينظر: المسائل البصريّات ١/ ٣٢٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٠، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩.

(٢) هذا هو النوع الثالث من المخصوص، وهو لفظ «أيّها» أو «أيتها» موصوف باسم جنس واقع بعد ضمير المتكلم: نحو: «أنا أفعل كذا أيّها الرجل»، وقولهم: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة». ولفظ «أي» مبني على الضم، في محل نصب؛ والناصب له فعل محذوف وجوباً؛ تقديره: «أخص»، والاسم بعدها نعت مرفوع على لفظ «أي». هذا الذي عليه جمهور النحاة. ينظر: كتاب سيويه ٢/ ٢٣٢، والمقرب ١/ ٢٥٣، والتصريح ٢/ ٢٦٨، وجمع الهوامع ٢/ ٢٨.

(٣) أي: الخامس والسادس من أقسام المفعول به الذي يجب حذف فعله الناصب له قياساً، وهما: الإغراء والتحذير، وجمعهما معاً — كعادة النحويين — لاشتراكهما في الأحكام.

(٤) يعني الإغراء، وهو لغة: مصدر الفعل «أغرى»، يقال: أغريتُ فلاناً بكذا، أي: حرضته عليه، وحببته إليه، وحملته على فعله. ينظر: الصحاح ٦/ ٢٤٤٥، والمعجم الوسيط ٢/ ٦٥١.

واصطلاحاً: تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعله، أو: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٧٣.

(٥) يعني التحذير، وهو في اللغة: التخويف، مصدر «حذّر» بمعنى: خوَّف. ينظر: الصحاح (ح ذ ر) ٢/ ٦٢٦.

=

إِنْ كُرِّرَ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِمَا، أَوْ كَانَ الْمَنْصُوبُ فِي التَّحْذِيرِ [١٠ و] «إِيَّاكَ»^(١).
نَحْوُ:

«السَّلَاحَ السَّلَاحَ»، وَ«الْأَسَدَ الْأَسَدَ»^(٢).

وَ«الْمَرْءَةَ وَالنَّجْدَةَ»، وَ«نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا»^(٣).

وَ«إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٤).

=

وفي الاصطلاح: تنبيه المخاطب على مكروهه يجب الاحتراز منه. وعرفه ابن الحاجب بأنه: «معمول بتقدير (أتق)؛ تحذيرًا مما بعده، أو ذكر المحذّر منه مكرّرًا». الكافية ص ٢٢، وينظر: شرح المكودي على الألفية ص ٢٥٦، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٣٢، وتوضيح المقاصد ١١٥٣/٣.

(١) المفعول به في الإغراء والتحذير قد يأتي مكرّرًا نحو: الصلاة الصلاة، والأسد الأسد، أو معطوفًا، نحو: الأهل والولد، والغيبة والنميمة، ويكون التحذير بـ «إياك» وأخواته - وهي إياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن -، نحو: «إياك والشر»، ولا يكون الإغراء بلفظ «إياك» وأخواته. ففي هذه الصور الثلاث يكون المفعول به والمُحذّر منه منصوبًا بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره؛ لأنّ كلًّا من العطف والتكرار قائم مقام العامل، ولأنّ «إِيَّاكَ» لما كثر في استعمالهم جعلوه نائِبًا عن الفعل الناصب وأقاموه مقامه، فلم يَجْزْ إظهاره لذلك، وما عدا هذه الصور يجوز فيه إضمار الناصب وإظهاره، نحو: «الأسد»، أي: احذر الأسد، فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت. ينظر: الكناش ١٧٦/١، وارتشاف الضرب ١٤٧٨/٣، وتوضيح المقاصد ١١٥٣/٣، والمساعد ٥٧٠/٢، والتصريح ٤٧٤/١، وهمع الهوامع ٢٢/٢.

(٢) هذا مثال للتكرار في الإغراء والتحذير، فـ «السلاح»، و«الأسد» مفعولان لفعل محذوف، والتقدير: الرّم السلاح، واحذر الأسد، أو نحو ذلك.

(٣) سورة الشمس، من الآية (١٣). وهذا تمثيل للعطف في الإغراء والتحذير، فـ «المرءة» منصوب على الإغراء، و«ناقة» منصوب على التحذير.

(٤) وهذا مثال للتحذير بلفظ: «إِيَّا»، وقد جَرَّ المحذّر منه بـ «مِنْ» بدلا من العطف بالواو، وهذه

=

وَتَقُولُ: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ»، وَ«إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ»^(١)، وَ«مِنْ أَنْ تَحْذِفَ»، وَ«أَنْ تَحْذِفَ»^(٢).

وَلَا تَقُولُ: «إِيَّاكَ الْأَسَدَ»^(٣).

=

صيغة من الصيغ الواردة في التحذير.

(١) الحذف: الرمي بالعصا أو الضرب بها، يقال: الحذف بالعصا، والحذف بالحصي. ومن شواهد النحاة: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ» ينسبونه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومعناه النهي عن حذف الأرنب بالعصا؛ لأنّ ذلك يقتلها فلا تحلّ، ويستشهدون به على تحذير المتكلم. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٧٤، وأساس البلاغة ١/ ١٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ص ٢٨٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٨١، والفوائد الضيائية ١/ ٣١٢.

(٢) يشير إلى صيغ التحذير بـ «إِيَّا»، والحاصل أنه إذا جاء المحذّر منه بعد المحذّر فإما أن يكون مع «أَنْ» أو لا، فالمحذّر منه الذي بغير «أَنْ» يجوز فيه وجهان:

الوجه الأول: كونه مع الواو، نحو: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ».

الوجه الثاني: كونه مع «مِنْ»، نحو: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ»، والأصل: «بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ»، فحذف «بَاعِدْ» وفاعله والمضاف (نفس)، وأقيم الضمير مقامه، فانتصب وانفصل، فصار: «إِيَّاكَ»، وصار التركيب: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ»، هذا رأي الجمهور.

والمحذّر منه الذي مع «أَنْ» يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: كونه مع الواو، نحو: «إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ».

الوجه الثاني: كونه مع «مِنْ»، نحو: «إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحْذِفَ».

الوجه الثالث: حذف الجار، نحو: «إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ»، بتقدير: «مِنْ».

ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٨٣، والبرود الضافية ص ٥٧٨ وما بعدها.

(٣) هذا الوجه ممتنع؛ لامتناع حذف حرف العطف وامتناع تقدير «مِنْ» في هذا الموضع، فإن كان الأصل: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» فلا يجوز حذف حرف العطف، وإن كان الأصل: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ» فحرف الجر لا يحذف في مثل هذا الموضع. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩، والإيضاح في شرح

=

[الْمَفْعُولُ فِيهِ]

وَالْمَفْعُولُ فِيهِ^(١): مَا نُصِبَ بِفِعْلٍ مِنْ اسْمٍ زَمَانٍ مُطْلَقًا^(٢)، أَوْ مَكَانٍ مُبْهِمٍ^(٣)، أَوْ مِنْ لَفْظٍ عَامِلِهِ^(٤).

نَحْوُ: «اعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ حِينًا»^(٥)، وَ«سِرْتُ أَمَامَكَ»^(٦)، وَ«جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ»^(٧).

وَلَا يَصِلُ الْعَامِلُ لِغَيْرِهِنَّ، وَلَا لِمُضْمَرٍ إِلَّا بِ «فِي» أَوْ الْبَاءِ^(٨).

=

المفصل ٢٨١، والكناش ١٧٦/١، والبرود الضافية ص ٥٨١.

(١) هو ظرفا الزمان والمكان. وقد حَذَّه ابن الحاجب بأنه: «هو ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان». وعَرَفَه ابن مالك بأنه: «هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارنًا معنًى (في) دون لفظها». ينظر: الكافية ص ٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٥.

(٢) أي: سواء أكان مبهمًا، أم مختصًا، أم معدودًا. والمختص: ما يقع جوابًا لـ «متى»، كـ «يوم عرفة»، ويوم الجمعة»، والمعدود: ما يقع جوابًا لـ «كم»، كـ «ثلاثة أيام»، وأسبوع، وشهر»، والمبهم: ما لا يقع جوابًا لشيء منهما، كـ «وقت»، وحين، ولحظة، ومُدَّة، ويوم، وشهر». ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ص ٨٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩٩.

(٣) أي: مفتقر إلى غيره في بيان حقيقته، وهو أسماء الجهات ونحوها في الإبهام والافتقار، كـ «فوق»، وتحت، وأمام، وقُدَّام، وخلف، ووراء، ويَمْنَة، ويسرة»، وأسماء المقادير: كـ «فرسخ، وبريد، وميل». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٩٦.

(٤) وهو اسم المكان المشتق من المصدر، نحو: «جلستُ مجلسك»، وقعدت مَقْعَدًا حسنًا، وقيام زيدٍ مَقَامًا». ينظر: شرح المكودي على الألفية ص ١٢١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥٩.

(٥) «يومَ الخميس» مثال للزمان المختص، و«حينًا» مثال للزمان المبهم.

(٦) مثال للمكان المبهم.

(٧) مثال لظرف المكان الذي مادته مادة عاملة.

(٨) لا يتعدى الفعل إلى غير هذه الظروف ولا إلى ضميرها إلا بواسطة (في) أو (الباء) الظرفية،

=

وَنَحْوُ: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(١).

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ ∴ (٢)

مَفْعُولٌ بِهِ تَوْسَعًا.

وَنَحْوُ: «هُوَ مِنِّي مَنَاطُ الثَّرِيَّا» شَادٌّ أَوْ مُوَوِّلٌ^(٣).

=

نحو: «قعدت في الدار»، و«أقمت بالبصرة»، و«يوم الجمعة سرت فيه»، و«مكانك قعدت فيه». وقد يتعدى إليها بلا واسطة، فلا تُنصب حينئذ على الظرفية، وإنما تُنصب بإسقاط الجار على أنها مفعولٌ به تَوْسَعًا، وهذا ضرب من ضروب الاتساع في الظروف. ينظر: المقتضب ٣/ ١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٥، والمقرب ص ٢١٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٠٠.

(١) سورة التوبة، من الآية (٥).

(٢) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلٍ سَوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

لرجل من بني عامر في: كتاب سيبويه ١/ ١٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٣٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٦٢، ومغني اللبيب ص ٦٥٤. ويروى: «ويوم شهدناه» ولا تؤثر هذه الرواية في الاستشهاد. والشاهد قوله: «يَوْمًا شَهِدْنَاهُ» حيث نصب ضمير «اليوم» بالفعل؛ تشبيهًا بالمفعول به؛ اتساعًا ومجازًا، والأصل: «شهدنا فيه». تنظر المراجع السابقة.

(٣) يشترط في اسم المكان المشتق من المصدر أن ينصبه عاملٌ اجتمع معه في الأصل المشتق منه، نحو: «قعدت مَقْعَدَ زَيْدٍ»، و«جلست مَجْلِسَ عَمْرٍو»، و«أعجبني جلوسُك مجلسَ زَيْدٍ»، و«سرتني قيامُك مَقَامَ عَمْرٍو»، فلو اختلفت مادته ومادة عامله لم يَجُزْ في القياس أن يُجعل ظرفًا، بل يجب جرُّه بـ «في»، نحو: «جلست في مَرْمَى زَيْدٍ»، ولا يقال: «جلست مرمَى زَيْدٍ»، وما ورد من ذلك فهو شاذٌّ، ومنه قولهم: «هو مني مَنَاطُ الثَّرِيَّا»، و«مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ»، وَمَزَجَرُ الْكَلْبِ، أي: مستقرٌّ أو كائنٌ مناطُ الثريا، ومَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، ومزَجَرُ الْكَلْبِ، والقياس: هو مني في مناطِ الثريا،

=

[الْمَفْعُولُ لَهُ]

وَالْمَفْعُولُ لَهُ: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ عُلِّلَ بِهِ فِعْلٌ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا^(١).
نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا»، وَ«قَعَدْتُ مِنَ الْحَرْبِ جُبْنًا».
وَيَجُوزُ جَرُّهُ بِلَامِ التَّعْلِيلِ أَوْ نَائِبِهَا^(٢) [١٠ ظ].

وفي مقعدِ القابلة، وفي مزجِ الكلبِ، ولكن نُصِبَ شذوذًا، وقد يجوز على التأويل، بأن يُقَدَّرَ فيه فعلٌ من لفظه (ناط، وقعد، وزجر)، فحينئذ لا يكون شاذًّا؛ لاتحاد المادة. ينظر: كتاب سيوييه ١٢/١، و٤١٣، والمقتضب ٤/٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٧٧، والتصريح ١/٥٢٤.
(١) ويسمى: «المفعول لأجله»، و«المفعول من أجله». ويتضح من تعريف المؤلف ما اشترطه جمهور النحاة لانتصاب المفعول له من شروط، وهي:

- أن يكون مصدرًا.
 - أن يكون قلبياً، كالرغبة ونحوها، فلا يجوز: جئتكَ قراءةً للعلم.
 - أن يكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه؛ لأنه لو كان من لفظه لالتبس بالمفعول المطلق.
 - أن يكون علة؛ لأنه الباعث على الفعل.
 - أن يتحد بالمعلَّل به وقتًا؛ لامتناع انفكاك المعلول عن العلة، فلا يجوز: جئتكَ أمسٍ طمعاً في معروفِكَ غداً.
 - أن يتحد بالمعلَّل به فاعلاً، أي يكون فاعلُ الفعلِ وفاعلُ المصدرِ واحداً.
- هذا ما اشترطه الجمهور، وخالف بعضُ النحاة في بعضِ هذه الشروط. ينظر: البديع ١/١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢، وشرح الكافية لابن القواس ١/٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/١٣٨٣، والمقاصد الشافية ٣/٢٧٩ وما بعدها.

(٢) أي يجوز جرُّه - مع استيفائه لشروط النصب - بلامِ التعليل أو ما يقوم مقامها مما يُفهم التعليل - وهو: «مِنْ، وفي، والباء، والكاف»، وهو في ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجرِّ، ومستوٍ فيه الأمران؛ فإن كان مجرداً من الألف واللام والإضافة فالأكثر فيه النصب، نحو: «ضربته تأديباً»، ويجوز أن يُجرَّ فيقال: «ضربته للتأديب»، وإن كان معرِّفاً بالألف واللام فالأكثر

وَيَجِبُ لِفَقْدِ شَرْطٍ، إِلَّا إِنْ كَانَ «أَنَّ»، أَوْ «أَنَّ»، أَوْ «كَيْ»، وَصَلَتْهَا^(١).

[الْمَفْعُولُ مَعَهُ]

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ بَعْدَ وَائِ الْمَعِيَّةِ^(٢)، بِفِعْلٍ، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ^(٣).

=

فيه الجرُّ، نحو: «جئتكَ للطمع في برك»، وقد يُنصب فيقال: «جئتكَ الطمع في برك»، ويستوي الأمران في المضاف، نحو: «فعلته مخافة الشرِّ»، و«لمخافة الشرِّ». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٩٨، وشرح اللوحة البدرية لابن هشام ٢/٢٠٨، وهمع الهوامع ٢/١٣٤.

(١) أي: يجب جره بلام التعليل أو ما يقوم مقامها إذا فقد أحد الشروط، ومن ذلك قول الله ﷻ:

﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [سورة الرحمن: ١٠]؛ لأنه ليس بمصدر، ونحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِهْلَاقِي﴾ [سورة الأنعام: ١٥١]؛ لأنه مصدر غير قلبي، و«جئت أمس لإكرامك

غداً»؛ لعدم اتحاد الوقت، و«أحسنْتَ إليك لإحسانك إليَّ»؛ لعدم الاتحاد في الفاعل.

ويستثنى من ذلك إذا كان المفعول له مصدرًا مؤوَّلاً من «أَنَّ، أَوْ أَنَّ، أَوْ كَيْ» مع صلاتها، فيجوز دخول حرف الجرِّ وحذفه؛ لأنَّ هذه الأحرف يُحذفُ معها حرفُ الجرِّ على كل حال، نحو: «أزورك أن تُحسنَ إليَّ، ولأنَّ تُحسنَ إليَّ»، و«جئتكَ أنك تُحسنُ إليَّ، ولأنك تُحسنَ إليَّ»، و«زرتك كي تُحسنَ إليَّ، ولكي تُحسنَ إليَّ». ينظر: كتاب سيبويه ٣/١٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/٦٥٤، وأوضح المسالك ٢/٢٢٦، والبرود الضافية ص ٦٠٠، والنجم الثاقب ١/٤٠٤.

(٢) وهي الواو الدالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم، وهذا احتراز من أي اسم واقع بعد واو غير واو المعية، كواو العطف نحو: «اشترك زيدٌ وعمرو»؛ فهذه الواو وإن دلت على المصاحبة فهي واو العطف؛ لأنها شَرَكْتُ بين «زيد وعمرو» في الفاعلية، وواو الحال نحو: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةً». ينظر: شرح ابن النازم على الألفية ص ٢٠٤.

(٣) فالفعل قد يكون ظاهراً أو مقدراً، فمثال الفعل الظاهر: «استوى الماء والخشبة»، و«جاء البردُ والطياسة»، ومثال الفعل المقدر: «كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ؟» تقديره: كيف تكون وقصعةً؟، ومثال ما فيه معنى الفعل وحروفه: «أنا سائرٌ والنيلُ»، و«أعجبني سيِّرك والنيلُ». ينظر: توضيح المقاصد ٢/٦٦٣، وأوضح المسالك ٢/٢١٢، وشرح الأشموني ١/٤٩١.

نَحْوُ: «صَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، و«أَنَا سَائِرٌ وَالتَّيْلُ».
وَيَكُونُ وَاجِبًا، نَحْوُ: «لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، و«قُمْتُ وَزَيْدًا»، و«مَا لَكَ
وَزَيْدًا»، و«مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا»^(١).
وَرَاجِحًا عَلَى الْعَطْفِ، نَحْوُ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ»^(٢).
وَضَعِيفًا، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا»، و«كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا»^(٣).

(١) وهو ما لا يمكن عطفه على ما قبله من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، فالمثال الأول: «لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ» لا يمكن فيه العطف من جهة المعنى؛ إذ ليس المراد: لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَعَنِ إِتْيَانِهِ. والأمثلة الثلاثة الباقية لا يمكن فيها عطف ما بعد الواو على ما قبلها من جهة اللفظ والصناعة النحوية، فأما «قُمْتُ وَزَيْدًا» فالعطف ممتنع لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل. وأما «مَا لَكَ وَزَيْدًا»، و«مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا» فـ «زَيْدًا» و«عَمْرًا» يجب نصبهما على المعية، ولا يجوز جرّهما بالعطف على الكاف التي هي في محل جر بالحرف في المثال الأول وبالإضافة في المثال الثاني؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار على مذهب كثير من النحاة. ينظر: البديع ١/ ١٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦١، والتذيل والتكميل ٨/ ١٣١، والبرود الإضافية ص ٦١٥.

(٢) وهو ما كان في عطفه على ما قبله ضعفًا، كما في هذا المثال؛ فـ «زَيْدًا» يجوز أن يُرفع عطفاً على الضمير المستتر في «كُنْ»؛ لوجود التأكيد بالضمير المنفصل «أَنْتَ»، غير أنه ضعيف من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي حينئذ أن يكون زيدٌ مأمورًا بذلك أيضًا، وهو غير مراد؛ لأن المراد توجيه الأمر للمخاطب وحده بأن يكون مع زيدٍ كالأخ؛ ولهذا كان النصب على أنه مفعول معه راجحًا على العطف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٠، وشرح قطر الندى ص ٢٣٢، والتصريح ١/ ٥٣٤، وجمع الهوامع ٢/ ٢٤٥.

(٣) وهو ما يمكن فيه العطف بلا ضعف، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، فيترجح العطف حينئذ؛ لأنه الأصل، ويجوز النصب على ضعف. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٥.

[الْحَالُ]

وَالْحَالُ: مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ (١).

نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا» (٢).

وَيَحِبُّ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً (٣) وَصَاحِبَهَا مَعْرِفَةً (٤) - كَمَا ذَكَرْنَا - (٥)،

(١) الحال في اللغة: الهيئة التي عليها الإنسان من خير أو شر، والزمان الحاضر. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف، وهي تذكر وتؤنث، وقد ورد الاستعمالان في كلام المؤلف في هذا الباب. ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٥، والكافية ص ٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٧.

(٢) الحال في هذا المثال صالحة لأن تكون حالاً من الفاعل الذي هو التاء في «ضربت»، ومن المفعول الذي هو «زيداً».

(٣) لثلاثا تلتبس بالصفة في حالة النصب، نحو: «أكرمت زيداً الراكب». ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٣١٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٤٦، والفوائد الضيائية ١/ ٣٤٥.

(٤) لأن الحال وصاحبها خبرٌ ومخبرٌ عنه في المعنى، فأصل صاحبها أن يكون معرفةً، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وكما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس كذلك يكون صاحبُ الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك غالباً إلا بمسوغ. وقد يكون صاحبُ الحال نكرة بلا مُسَوِّغٍ، وهو قليل، كقولهم: «عليه مائةٌ بيضاء»، ومنه قول عائشة رضي الله عنها - كما في صحيح البخاري - أن النبي ﷺ: «صَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا».

ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٢/ ١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣١، وشرح ابن الناطم على الألفية ص ٢٣٣، والتصريح ١/ ٥٨٨، وجمع الهوامع ٢/ ٣٠٣.

(٥) في قوله آنفاً: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

أَوْ خَاصًّا^(١)، أَوْ عَامًّا^(٢)، أَوْ مُمْتَنِعًا، أَوْ ضَعِيفًا نَعْتُهُ بِهَا^(٣).

نَحْوُ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾^(٤).

..... وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا^(٥)

(١) يشير بهذا وما بعده إلى مسوغات مجيء صاحب الحال نكرةً، فمنها: أن يتخصص بوجه من وجوه التخصيص؛ لأنها إذا تخصصت اقتربت من المعرفة فعملت معاملتها في صحة نصب الحال عنها. والاختصاص يكون بالوصف نحو: «جاءني رجلٌ من قومك شاكياً»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ كَبِيرٍ ۖ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [سورة الدخان: ٤-٥]، وبالإضافة نحو: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِيبِينَ﴾ [سورة فصلت: ١٠].

(٢) من المسوغات كذلك العموم، ويتحقق بأن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، كالنهي والاستفهام، وهذا يُخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم، فتزول منزلة المعرفة، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها. نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [سورة الحجر: ٤]. ونحو: «لا يبيع امرؤٌ على امرئٍ مستسهلاً»، و«هل فتى فيكم واقفاً».

(٣) من جملة المسوغات كذلك: امتناع الوصف بالحال أو ضعفه، فالأول يتحقق إذا كانت الحال جملةً مقرونةً بالواو، نحو قول الله ﷻ: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٥٩]؛ وذلك لأن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعتٌ للنكرة؛ إذ النعت لا يُفصل بينه وبين المنعوت بالواو. والثاني إذا كانت الحال جامدة، نحو: «هذا خاتمٌ حديدًا»؛ وذلك لأن الوصف بالجامد على خلاف الأصل، والحال متى امتنع كونها صفةً أو ضَعُفٌ ساغ مجيئها من النكرة. ينظر في هذه المسوغات وغيرها: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢، ومغني اللبيب ص ٤٧٧، والتصريح ١/٥٨٤.

(٤) سورة فصلت، من الآية (١٠). و«سَوَاءً» حال من «أَرْبَعَةَ» وهو نكرة، وساغ مجيء الحال منها لأنها تخصصت بإضافتها إلى «أَيَّامٍ».

(٥) عجز بيت من بحر السريع، وهو بتمامه:

مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَاقِيًا ... وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا

ولم أفد على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٢، والتذييل والتكميل

=

و﴿مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾^(١)، وَ«هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا».
وَتَقَعُ الْحَالُ مُؤَكَّدَةٌ لِصَاحِبِهَا^(٢) [١١ و]، نَحْوُ: «جَاءَ النَّاسُ كَافَّةً».
وَلِعَامِلِهَا^(٣)، نَحْوُ: «وَلَيْ مُدِيرًا»^(٤)، «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا»^(٥).
وَلِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا^(٦)، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا».

=

٦٢/٩، وشرح الأشموني ١٢/٢.

والشاهد مجيء «وَاقِيًا» و«بَاقِيًا» حالين من النكرة، وهي: «جَمِيٌّ» و«أَحَدٌ»، والذي سوغ مجيء الحال منهما العموم؛ لوقوعهما بعد النفي.

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٥٩). وجملة «وَهِيَ خَاوِيَةٌ» في محل نصب على الحالية، وصاحب الحال هو «قَرْيَةٌ»، وهو نكرة، والذي سوغ ذلك هو امتناع الوصفية؛ لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا.

(٢) وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣١٨، وهمع الهوامع ٣١٩/٢.

(٣) الحال المؤكدة لعاملها هي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها، أو هي: كل وصف وافق عامله، إما معنًى دون لفظ، كما في نحو: «ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدِيرِينَ» [سورة التوبة: ٢٥]، و«وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» [سورة البقرة: ٦٠]، و«فَتَبَسَّ سَمَاحًا مِّن قَوْلِهَا» [سورة النمل: ١٩]، أو معنًى ولفظًا، نحو: «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا» [سورة النساء: ٧٩]. ينظر: مغني اللبيب ص ٦٠٣، وشرح شذور الذهب ص ٣١٨، وشرح الأشموني ٢٧/٢.

(٤) سورة النمل، من الآية (١٠)، والقصص، من الآية (٣١).

(٥) سورة النساء، من الآية (٧٩).

(٦) بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة، ويشترط في هذه الجملة أن تكون اسمية، وأن يكون طرفاها معرفتين جامدتين، ولا بد أن يتأخر الحال عنهما وعن العامل، نحو: نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا»، فإن «عَطُوفًا» حال من الأب، والعطف ملازم للأبوة. ينظر: مغني اللبيب ص ٦٠٦، وأوضح المسالك ٢/٢٥١.

[التَّمْيِيزُ]

وَالْتَّمْيِيزُ: مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنِ اسْمٍ أَوْ نِسْبَةٍ^(١).
فَالْأَوَّلُ^(٢): بَعْدَ فَرْعِهِ^(٣)، وَالْآخِذَ عَشَرَ وَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْمِائَةِ^(٤)، وَالْمِقْدَارُ^(٥)،
وَشِبْهَهُ^(٦).

(١) التمييز لغةً: فصلُ الشيء عن غيره. واصطلاحاً - كما أفاد المؤلف -: اسم نكرة مضمن معنى «مِنْ» لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله. ينظر: العين (م ي ز) ٣٩٤/٧، والمفصل ص ٩٣، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٠، والتصريح ٦١٦/١.

(٢) وهو تمييز المفرد أو الذات، وهو ما كان مُفسِّراً لاسم مُبهم ملفوظ، وهو الأنواع الخمسة المذكورة. ينظر في ذلك: شرح الكافية الشافية ٧٦٨/٢، وأوضح المسالك ٢٩٨/٢.

(٣) هذا هو النوع الأول من أنواع الاسم المبهم، وهو ما كان فرعاً للتمييز، وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه نحو: «هذا خاتم حديدًا»، و«ثوبٌ حريراً»، و«بابٌ ساجًا»، فالخاتم فرع الحديد، والحرير فرع الثياب، والساج نوع الخشب.

(٤) الثاني: العدد، نحو: «اشتريت عشرين كتابًا»، و«ملكيت تسعين دارًا»، و﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف: ٤].

(٥) الثالث: المقدار: ويشمل الموازين والمكاييل والمساحات، نحو: «عندي رطلٌ زيتًا، وكيلو تفاحًا»، ونحو: «اشتريت قَفِيرًا بُرًّا، وأردبًا قمحًا، وتصدقت بكيلةٍ أرزًا»، ونحو: «ملكيت شبرًا أرضًا، واشتريت ثلاثة أمتار صوفًا، وبعث سبعة أذرع حريرًا».

(٦) الرابع: ما يشبه المقادير: وهو ما دل على مقدار غير منضبط وزنًا أو كميلاً أو مساحةً، ولم يتعارف الناس عامة على استعمالها لذلك. فمما أشبه الوزن قوله ﷺ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [سورة الزلزلة: ٧]، ومما أشبه الكيل نحو: «عندي نَحْيٍ سَمْنًا»، ومما أشبه المساحة نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف: ١٠٩]، و«ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحابًا».

نَحْوُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، وَ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^(١)، وَ«رَطْلٌ رَيْنًا»، وَ«شِبْرٌ أَرْضًا»، وَ«قَفِيرٌ بَرًّا»، وَ«مُنْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرًا»^(٢)، وَ«نَحْيٌ سَمْنًا»، وَ«مَوْضِعٌ رَاحَةٌ سَحَابًا». وَبَعْدَ «كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ؟»^(٣). وَيَجُوزُ جَرُّ تَمْيِيزِهَا بِـ «مِنْ» ظَاهِرَةً مُطْلَقًا^(٤)، وَمُضْمَرَةً إِنْ جَرَّتْ بِحَرْفٍ^(٥).

(١) سورة يوسف، من الآية (٤).

(٢) سورة الزلزلة، من الآية (٧).

(٣) النوع الخامس، وهو «كَمْ» الاستفهامية، وهي التي تستعمل للسؤال عن كمية الشيء، ومعناها: «أَيُّ عَدَدٍ؟»، وتمييزها يدخل تحت تمييز العدد؛ لأنها كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار. ينظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٩، والتصريح ٤٧٣/٢.

(٤) تمييز «كَمْ» الاستفهامية مفرد منصوب، وأجاز بعض النحاة - كابن الحاجب - جرّه بـ «مِنْ» ظاهرة، نحو: «كَمْ مِنْ كِتَابٍ اشْتَرَيْتَ؟»، و«كَمْ مِنْ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟»، وجعلوا منه قول الله ﷻ: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَرَّمَاتٍ لَهُمْ مِنْ آيَاتِهِ بَيِّنَاتٍ﴾ [سورة البقرة: ٢١١]، جَوَزَ الزمخشريُّ في هذه الآية أن تكون «كَمْ» خبرية واستفهامية، وأنكر بعض النحاة جر تمييز «كَمْ» الاستفهامية بـ «مِنْ»، حتى قال الرضي: «وأما مميّز (كَمْ) الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجرورًا بـ (مِنْ) في نظم ولا نثر، ولا دَلٌّ على جوازه كتابٌ من كتب النحو، ولا أدري ما صحته». شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٣. وينظر: الكشف ٢٥٤/١، والكافية ص ٣٦، وشرحها لمصنفها ابن الحاجب ٧٦٤/٣، والبحر المحيط ٣٥٠/٢، والبرود الضافية ص ١١٣٥، وحاشية الصبان ١١٠/٢.

(٥) إذا دخل على «كَمْ» الاستفهامية حرفٌ جرٌ جاز بقاء تمييزها منصوبًا، وهو الأكثر، نحو: «بِكَمْ درهمًا اشتريت؟» و«بِكَمْ رجلًا مررت؟»، و«على كَمْ جذعًا بُنِيَ بَيْتُكَ؟»، و«جَازَ أَنْ يُجَرَ بـ (مِنْ) مقدرة، نحو: «بِكَمْ درهمٍ اشتريت؟»، و«بِكَمْ رجلٍ مررت؟»، و«على كَمْ جذعٍ بُنِيَ بَيْتُكَ؟»، على تقدير: بِكَمْ مِنْ درهمٍ؟ وبِكَمْ مِنْ رجلٍ؟ وعلى كَمْ مِنْ جذعٍ؟، فحذفت «مِنْ» وبقي عملها، هذا مذهب جمهور النحاة، وذهب الزجاج إلى أن جرَّ التَّمْيِيزِ إِنَّمَا هو بإضافة «كَمْ» إليه. ينظر: كتاب سيبويه ١٦٠/٢، والمقتضب ٥٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢، ومغني اللبيب ص ٢٤٥، وإرشاد السالك ٨٥٢/٢.

وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ^(١) فَتَمَيِّزُهَا مَجْرُورٌ^(٢)، مُفْرَدٌ كَتَمَيِّزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا،
أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمَيِّزِ الْعَشْرِ وَمَا دُونَهَا^(٣).

(١) وهي اسم يدل على عدد مجهول الجنس والمقدار، وتُسْتَعْمَلُ للتكثير، فمعناها: «عددٌ كثير»،
وتستعمل في مقام الافتخار والتعظيم والتكثير. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٥٢٦،
ومغني اللبيب ص ٢٤٥، والتصريح ٢/ ٤٧٣.

(٢) جَرَّ تَمَيِّزُ «كم» الخبرية لأنها للتكثير أبداً، والعربُ أبداً إنما تُكثَّرُ بالمائة والألف، وهو مجرورٌ
بإضافتها إليه عند البصريين، وزعم الفراء - ونسب للكوفيين - أنه مجرور بـ «مِنْ» مقدرة
حذفت وأبقي عملها. وبعض العرب ينصب تمييز «كم» الخبرية حملاً على الاستفهامية، وهم
بنو تميم. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش
٤/ ١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٠، ومغني اللبيب ص ٢٤٥، وهمع الهوامع
٢/ ٣٥٢.

(٣) تمييز «كم» الخبرية يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقها، ويكون جمعاً كتمييز الثلاثة
والعشرة وأخواتهما؛ قيل لأنها جعلت بمنزلة عددٍ مفردٍ مضافٍ إلى مميزة، وهو يضاف إلى
جمع ويضاف إلى مفرد، فاستعملت بالوجهين، فيقال: «كم رجلٍ صَحِبْتُ» كما يقال: «ألف
رجلٍ صَحِبْتُ»، ويقال: «كم رجالٍ صَحِبْتُ» كما يقال: «تسعة رجالٍ صَحِبْتُ»، والإفراد أكثر
من الجمع وأفصح. ينظر: توجيه اللمع ص ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٠٧، والتذييل
والتكميل ١٠/ ٢١، وشرح شذور الذهب ص ٦٠١، والتصريح ٢/ ٤٧٥.

فَإِنْ مُيِّرَا بِالْمِائَةِ فَلَا فِرَادُ^(١)، وَهُمَا بِالنَّاءِ مَعَ الْمَذَكَّرِ، وَبِدُونِهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ^(٢)،
وَ«وَاحِدٌ» وَ«اِثْنَانِ» عَلَى الْأَصْلِ، وَلَا يُمَيِّزَانِ^(٣).

وَالثَّانِي بَعْدَ جُمْلَةٍ أَوْ شِبْهَهَا^(٤) [١١ ظ]، نَحْوُ: «طَابَ رَيْدُ نَفْسَا»، وَ«هُوَ طَيِّبٌ

(١) تمييز المائة وما فوقها من المائتين والثلاثمائة إلى الألف وما فوقه كالفين وثلاثة آلاف يكون مفردًا مجرورًا، تقول: (جاء مائة رجل، ومائتا امرأة، وألف رجل، وألفا امرأة، وثلاثة آلاف رجل، وثلاثة آلاف امرأة)، وهكذا. ينظر: الكناش ٣٠٤/١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٥٢٠، والتصريح ٤٥٦/٢.

(٢) لفظ اسم العدد من الثلاثة إلى العشرة يكون بالناء مع المعدود المذكر، وبحذفها مع المؤنث، والتمييز يكون مجموعًا مخفوضًا، نحو: (جاء ثلاثة رجال، وأربع نساء، وعشرة طلاب، وعشر نساء)، ومنه قول الله ﷻ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفَنِيَةً يَاقُمَ حُسُومًا﴾ [سورة الحاقة: الآية ١٧]. والمعتبر في التذكير والتأنيث هو المفرد، ولا يعتبر التأنيث العارض في الجمع، لذلك نقول: «ثلاثة حَمَامَات»؛ لأن المفرد مذكر، ولا نقول: «ثلاث حَمَامَات»، هذا هو المشهور. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩، والتذييل والتكميل ٣٠٠/٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٥٩٦ وما بعدها.

(٣) لا يحتاج الواحد والاثنان إلى تمييز، فلا يقال: «واحد رجل»، ولا «اثنان رجلين»؛ وذلك لأن الواحد والاثنين لهما لفظ يدل على المقدار والنوع، فاستغنيا بذلك اللفظ عن ذكر المقدار الذي يضاف إلى النوع، فإذا قلنا: «رجل»، عَلِمَ أَنَّهُ واحد من هذا الجنس، وإذا قلنا: «امرأة»، علم أنها واحدة من هذا الجنس، وإذا قلنا: «رجلان» عَلِمَ أَنَّهُمَا اِثْنَانِ، وإذا قلنا: «امرأتان» عَلِمَ أَنَّهُمَا اثْنَتَانِ. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٥٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/٢.

(٤) هذا هو النوع الثاني من أنواع التمييز، وهو تمييز النسبة، ويسمى تمييز الجملة، وهو الرفع لإبهام نسبة في جملة سابقة عليه أو شبهها، فالجملة نحو: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم: ٤]، و﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر: ١٢]. والمراد يشبه الجملة هنا: اسم الفاعل مع مرفوعه، نحو: «زيدٌ متفقٌ شحماً»، و«البيت مشتعلٌ نارًا»، أو اسم المفعول مع مرفوعه،

=

عِلْمًا»^(١).

وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ نَكْرَةً^(٢).

نحو: «الأرضُ مفجرةٌ عَيْنًا»، أو أفعل التفضيل مع مرفوعه، نحو: «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا» [سورة الكهف: ٣٤]، و«خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا» [سورة الفرقان: ٢٤]، أو الصفة المشبهة مع مرفوعها، نحو: «زيد طَيِّبٌ عِلْمًا»، أو المصدر نحو: «أعجبني طيبه أبا»، وإنما كان هذا ونحوه مُشَبَّهًا للجمله ولم يكن جملة؛ لأن الإبهام نشأ من نسبة الصفة إلى الضمير، وليست الصفة مع ضميرها جملة، بل هي مفردٌ معه، وإنما شابهت الجملة من حيث إنّ فيها مسندًا ومسندًا إليه. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٦٤، والكناش ١/ ١٩١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢٢، والبرود الضافية ص ٦٧٨، والفوائد الضبائية ١/ ٣٧٣. (١) مثَّل بـ «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا» للجملة، والتمييز هنا محول عن الفاعل، فالأصل: «طابت نفسُ زيدٍ»، ومثَّل بـ: «هُوَ طَيِّبٌ عِلْمًا» لما يشبه الجملة.

(٢) هذا مذهب البصريين، يرون أن التمييز لا يكون إلا نكرة ولا يصح أن يكون معرفة، واحتجوا بحجج كثيرة، منها أن الغرض تمييز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل، وأن التمييز إنما جيء به لبيان ما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير، فالعدول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلف، أن التمييز مشبه بالخبر وأصل الخبر أن يكون نكرة، أن التمييز يشبه الحال؛ وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام، والحال لا يكون إلا نكرة. وذهب الكوفيون - ووافقهم ابن الطراوة - إلى جواز مجيئه معرفة، واحتجوا بشواهد كثيرة ورد التمييز فيها معرفة. وردَّ البصريون رأي الكوفيين بأن ما ذكروه من الشواهد هو من الشاذ الذي لا يُعَوَّل عليه، وتأولوا ما ورد فيه التمييز معرفًا بالألف واللام بأنه محمول على زيادة الألف واللام، وما كان معرفًا بالإضافة على تضمين الفعل غير المتعدي معنى فعل يتعدى، أو على إسقاط الجار. ينظر: كتاب سيويه ١/ ٤٤، و٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٩١، والأصول ١/ ٢٢٣، والمسائل البصريات ١/ ٧٢٢، والمرتجل ص ٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٠، والتذيل والتكميل ٩/ ٢٠٦.

وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مُبْهَمِهِ^(١).

(١) أجمع النحويون على أن تقديم تمييز المفرد غير جائز، فلا يقال: «له درهمًا عشرون»، ولا: «عندي سمنًا مَنَوَانٍ»، ولا: «عندي رطلٌ زيتًا» ونحو ذلك؛ لأن العامل اسم جامد ضعيف مشابه للفعل مشابهة ضعيفة، كما أن الأصل عدم التقديم. واختلفوا في تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى المنع أيضاً، وذهب الكوفيون – ونسب للكسائي والمازني والمبرد – إلى جوازه، فيجوز: «نفساً طابَ زيدٌ»، و«شيئاً اشتعل الرأسُ». ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٣٦، والإيضاح في شرح المفصل ٣٣١، والتهيين عن مذاهب النحويين ص ٣٩٤، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٤٠، والفوائد الضيائية ١/ ٣٨١.

[المُسْتَنْثَى]

وَالْمُسْتَنْثَى: اسْمٌ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا^(١).
فَإِنْ أُخْرِجَ مِنْ مُتَعَدِّ سُمِّيَ مُتَّصِلًا^(٢)، وَإِلَّا فَمُنْقَطِعًا^(٣)، وَيُسَمَّى الْمُتَعَدِّ مُسْتَنْثَى مِنْهُ^(٤).
وَيَجِبُ نَصْبُ الْمُسْتَنْثَى إِذَا كَانَ بَعْدَ «لَيْسَ»، أَوْ «لَا يَكُونُ»^(٥)، أَوْ «مَا خَلَا»، أَوْ «مَا عَدَا»^(٦).

- (١) المستثنى اسم مفعول من: «استثنى يستثنى استثناء»، والاستثناء لغة: مطلق الإخراج والمحاشاة، استثنيت الشيء من الشيء: حاشيته، وأخرجته منه. ينظر: (ث ن ي) في: المحكم ١٠/٢٠٠، ولسان العرب ١٤/١٢٤، والمعجم الوسيط ١/١٠١.
- والمستثنى اصطلاحاً: المُخْرِجُ تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ «إِلَّا» أو ما بمعناها بشرط الفائدة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٤، والتذيل والتكميل ٨/١٥١.
- (٢) الاستثناء المتصل: هو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، نحو: «قام القومُ إلا زيدًا». ومعنى قول المؤلف: «فَإِنْ أُخْرِجَ مِنْ مُتَعَدِّ»: أي من شيء ذي عدد، والمقصود أنه لولا هذا الإخراج لاندرج في عموم لفظ ما قبل «إِلَّا» بوجه ما. ينظر: البديع في علم العربية ١/٢٢٤، وشرح الرضي على الكافية ٢/٧٦، وشرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٢/٢٤٦.
- (٣) الاستثناء المنقطع: أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، نحو: «هلك القومُ إلا الدَّارَ»، و«ما في الدار أحدٌ إلا أسدًا». ينظر: البديع ١/٢٢٥، والمقاصد الشافية ٣/٣٦١.
- (٤) وهو المُخْرِجُ منه الواقعُ قبل أداة الاستثناء في الأصل. ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٢١، والجنى الداني ص ٥١١.
- (٥) ينصب المستثنى بعد «ليس» و«لا يكون» على أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستتار، نحو: «قام القومُ ليس زيدًا»، و«خرج الناسُ لا يكون عمرًا»، كأنه قال: «ليس بعضهم زيدًا»، و«لا يكون بعضهم عمرًا». ينظر: كتاب سيبويه ٢/٣٤٧، والمقتضب ٤/٤٢٨، وجمع الهوامع ٢/٢٨٤.

(٦) إن اقترنت «خلا» و«عدا» بـ «ما» المصدرية تعينتا للفعلية؛ لأنَّ «ما» المصدرية لا تدخل إلا على

=

أَوْ بَعْدَ «إِلَّا» مُنْقَطِعًا، نَحْوُ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا»^(١)، أَوْ مُتَّصِلًا فِي كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»^(٢)، أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ وَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ»^(٣)؛ فَإِنْ تَأَخَّرَ مِنْهُ اخْتِيارُ إِبْدَالِهِ مِنْهُ^(٤).

=

الأفعال، فوجب نصبُ المستثنى بهما على المفعولية، والفاعل مضمَر فيهما. ينظر: تسهيل الفوائد ص ١٠٥، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨.

(١) الاستثناء التام الموجب المنقطع يجب فيه نصب المستثنى، سواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه، نحو: «جاء القومُ إلا حمارًا»، ورحل إلا بعيرًا القومُ». ينظر: شرح الأشموني ٥٠٢/١.

(٢) كذلك يجب نصب المستثنى إذا كان الكلام تامًّا موجبًا متصلًا، سواء أكان المستثنى متأخرًا عن المستثنى منه، أم متقدمًا عليه، نحو: «جاء القومُ إلا زيدًا»، و«جاء إلا زيدًا القومُ». ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٠٣/٢، وأوضح المسالك ٢/٢٢٣.

(٣) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقًا، وأجاز بعض النحاة — ونسب للكوفيين — الإتيان في المسبوق بالنفي كما في هذا الموضع، فيقولون: «ما قام إلا زيدٌ أحدٌ»، قال سيويوه: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلا أبوك أحدٌ)». كتاب سيويوه ٣٣٧/٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٨٣/٢، وأوضح المسالك ٢/٢٣١.

(٤) إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا وتأخر المستثنى، فإن كان الاستثناء متصلًا جاز نصب المستثنى، وإتياعه للمستثنى منه، والأرجح الإتياع، نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [سورة النساء: ٦٦]، و﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُنْ﴾ [سورة هود: ٨١]. قرئ في السبع بالرفع والنصب في «قليل» و«أحد»، فالرفع في «قليل» على أنه بدل من الواو في «فعلوه»، والرفع في «أمرأتك» على أنها بدل من «أحد»، والنصب فيهما على الاستثناء.

وإن كان الاستثناء منقطعًا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب فيه النصب عند جميع العرب اتفاقًا، نحو: «ما زاد هذا المال إلا ما نقص»؛ إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله: «ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ»؛ إذ لا يقال: نفع الضرُّ. وإن أمكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب،

=

أَوْ نَقَصَ الْكَلَامَ أُعْرِبَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ«مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«مَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ»، وَيُسَمَّى مُفْرَعًا^(١).
وَيَجُوزُ جَرُّهُ رَاجِحًا عَلَى نَصْبِهِ بَعْدَ «حَاشَا»^(٢)، وَمَرْجُوْحًا بَعْدَ «خَلَا»
وَ«عَدَا»^(٣) [١٢و].
وَيَجِبُ بَعْدَ «غَيْرٍ» وَ«سِوَى»^(٤).

- وعليه قراءة السبعة: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ» [سورة النساء: ١٥٧] بنصب «اتباع»، وتميم ترجمه، وتجزيز الإتياع. ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥، وإرشاد السالك ١/ ٣٨٤، والتصريح ١/ ٥٤٦، وجمع الهوامع ٢/ ٢٥٣.
- (١) الاستثناء المفرغ: هو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، والكلام معه غير موجب، ويكون العامل السابق لـ «إلا» طالبًا لما بعدها. أو هو: أن يكون المخرج منه مقدارًا في قوة المنطوق به، نحو: «ما قام إلا زيد»، التقدير: ما قام أحدٌ إلا زيد، سمي مفرغًا لأن العامل يتفرغ للعمل فيما بعد «إلا»، وهو المستثنى؛ لأنه لم يجد ما يعمل فيه؛ لأن المستثنى منه محذوف؛ ولذا فإن الاسم الواقع بعد «إلا» يُعرب حسب ما يقتضيه ذلك العامل. ينظر: المقرب ص ٢٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٠، وإرشاد السالك ١/ ٣٨٩.
- (٢) المستثنى بـ «حاشا» يُنصب مفعولا به على أنها فعل، أو يُجر على أنها حرف جرّ، والجرّ بها هو الكثير الراجح، وذهب سيويه وبعض البصريين إلى أنها حرف جرّ دائمًا، ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه. ينظر: كتاب سيويه ٢/ ٣٤٩، واللمع ص ٦٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٨٨، وشرح الأشموني ١/ ٥٢٥.
- (٣) «خلا» و«عدا» غير المقترنتين بـ «ما» ينصبان المستثنى ويجرّانه، فنقول: «قام القوم خلا زيدًا»، و«خلا زيدًا»، و«قام القوم عدا زيدًا وعدا زيدًا»، والنصب بهما أرجح من الجر. ينظر: كتاب سيويه ٢/ ٣٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٨٤، وشرح الأشموني ١/ ٥٢٣.
- (٤) المستثنى بـ «غير» و«سوى» يكون مجرورًا بإضافتهما إليه، نحو: «جاء القوم غير محمدٍ»، و«حضر الطلاب سوى زيدٍ». ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٢٢.

وَيُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الْمُسْتَشْنَى بِـ «إِلَّا» عَلَى التَّفْصِيلِ^(١).

(١) أما «غير» فلا خلاف في أنها تعرب مثل إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، وأما «سوى» فمختلف فيها؛ فذهب بعض النحاة – ونسب للكوفيين – إلى أنها خرجت عن الظرفية إلى معنى (غير)؛ لذا تعرب بما يستحقه المستثنى بـ (إلا)، وذهب الأكثرون – ونسب إلى البصريين – إلى بقائها على الظرفية، ولا يجوز خروجها عنها، وكونها في معنى (غير) لا يكون إلا في ضرورة، ومعنى «جاء القوم سوى زيد»: جاءوا مكان زيد، كأنهم جاءوا في موضعه الذي كان من حقه أن يأتي فيه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/٧٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٣٢، وارتشاف الضرب ١٥٤٦/٣.

بَابُ

[الْمَجْرُورَاتُ]

الْمَجْرُورَاتُ^(١) ضَرْبَانِ: مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ، وَمَجْرُورٌ بِالِاسْمِ^(٢).
فَالْأَوَّلُ: مَا دَخَلَ عَلَيْهِ:

«مِنْ»، وَ«إِلَى»، وَ«عَنْ»، وَ«عَلَى»، وَاللَّامُ، وَالْبَاءُ، مُطْلَقًا^(٣).

وَالْكَافُ، وَ«حَتَّى»، وَالْوَاوُ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقًا^(٤).

وَالتَّاءُ لِـ «اللَّهِ»، وَ«رَبِّ» مُضَافًا إِلَى «الْكَعْبَةِ» أَوْ الْيَاءِ^(٥).

(١) المجرورات: ما اشتمل على علم المضاف إليه، أي: علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، يعني الجر، سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديرًا، نحو: «مررت بزيد، وإبراهيم، وأبيك». ينظر: الكافية ص ٢٨، وشرحها للرضي ٢/ ٢٠١، والفوائد الضيائية ١/ ٤٤٠.

(٢) زاد بعض النحاة الجرَّ بالتبعية، والمقصود بها تابع المجرور، من نعت أو توكيد أو عطف أو بدل، ولم يذكرها المؤلف لأنها ليست هي العامل في التابع، وإنما العامل فيه هو العامل في المتبوع من حرف أو إضافة، فينبغي ألا تُذكر كما لم يُذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع بالتبعية والنصب بالتبعية. وزاد بعضهم الجرَّ بالمجاورة، وبعضهم الجرَّ بالتوهم، وهما يرجعان - عند التحقيق - إلى الجر بالمضاف والجر بالحرف. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤٠٨، وشرح اللوحة البدرية ٢/ ٢٣٥، والتصريح ١/ ٢٢، وحاشية الخصري ١/ ١٨.

(٣) يعني أنها تجر الأسماء الظاهرة والمضمرة، نحو قول الله ﷻ: ﴿وَلَمَّا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ **وَمِنْ نُوحٍ**﴾ [سورة الأحزاب: ٧]، والأمثلة لا تحصى. ولم يذكر المؤلف من جملة هذا القسم «في»، ولعله سقط سهوًا من الناسخ.

(٤) يعني أن هذه الثلاثة تدخل على كل اسم ظاهر، ولا تختص بظاهر معين.

(٥) يختص حرف الجرَّ تاء القسم باسم الله تعالى «الله» و«رَبِّ» مضافًا إلى «الكعبة» أو إلى ياء المتكلم، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [سورة يوسف: ٩١]، و«تَرَبَّ الكعبة

و«كَي» لـ «مَا» الاستفهاميّة، و«أَنَّ» المضمرة، أو «مَا» وصلتها^(١).
 و«مُنْذُ»، و«مُنْذُ» لِزَمَنِ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا مُبْتَهَمٍ^(٢).
 و«رُبَّ» لظَاهِرٍ مُنْكَرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيرًا، وَلِضَمِيرٍ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ مُمَيَّزٍ مُطَابِقٍ
 لِلْمُرَادِ قَلِيلًا^(٣).

لأقومين»، و«تَرَبَّيْ لأفعلنَ كذا». وحكى بعضهم: «تالرحمن»، و«تَحْيَاتِكَ»، وهو نادر. ينظر:
 ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٧، وإرشاد السالك ١/ ٤٤٤.
 (١) «كي» الجارة هي التي تكون في معنى لام التعليل، وتجز ثلاثة أشياء: الأول: «مَا» الاستفهامية،
 يقال في السؤال عن علة الشيء: «كَيْمَهُ؟»، وأصلها: «كَيْمَا؟» بمعنى: «لِمَا؟»؛ و«مَا» الاستفهامية
 متى دخل عليها حرف الجر حُذِفَتْ ألفتها وجوبًا، وحُسِّنَ في الوقف أن تردف بهاء السكت.
 الثاني: «ما» المصدرية وصلتها، نحو قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا... يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

الثالث: «أَنَّ» المضمرة وصلتها، نحو: «جِئْتُكَ كَيْ تَكْرِمَنِي» فإن قدرت «كي» تعليلية فالنصب بـ
 «أَنَّ» المضمرة و«أَنَّ» مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ «كي»، وكأنك قلت: «جِئْتُكَ
 للإكرام». ينظر: البديع ١/ ٢٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٨، وأوضح المسالك
 ٣/ ٧، وشرح شذور الذهب ص ٤١٢.

(٢) «مُنْذُ» و«مُنْذُ» يدخلان على أسماء الزمان فقط، ويشتط فيه أن يكون معينًا، لا مبهمًا، ماضيًا أو
 حاضرًا، لا مستقبلًا، نحو: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، أو «مُنْذُ يَوْمِنَا»، ولا نقول: «منذ يوم»،
 و«لا أراه مُنْذُ غَدٍ»، ولا «منذ وقت». ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤١٢، وشرح الأشموني
 ٢/ ٦٥.

(٣) «رُبَّ» تَجَرُّ نوعًا خاصًا من المظهرات ونوعًا خاصًا من المضمرات، فإن جَرَتْ ظاهرًا فلا يكون
 إلا نكرة موصوفة، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ»، وهذا كثير، وإن جَرَتْ ضميرًا فلا يكون إلا
 ضمير غيبة مفردًا مذكرًا مرادًا به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده منصوبة على
 التمييز مطابقة للمعنى المراد، نحو: «رُبُّهُ رَجُلًا لَقِيتُ، وَرُبُّهُ رَجُلَيْنِ، وَرُبُّهُ رَجُلًا، وَرُبُّهُ أَمْرًا»،

=

وَلَا يُحْدَفُ الْجَارُ قِيَاسًا إِلَّا إِنْ كَانَ «رُبَّ» مَعَ الظَّاهِرِ^(١)، أَوْ «مِنْ» فِيمَا مَرَّ^(٢)،
أَوْ حَرَفَ الْقَسَمِ مَعَ «اللَّهِ»^(٣)، أَوْ اللَّامِ مَعَ «كَيْ»^(٤)، أَوْ جَارَ «أَنْ»^(٥)،
أَوْ «أَنْ» مُطْلَقًا^(٥).

- وَرُبُّهُ امْرَأَتَيْنِ، وَرُبُّهُ نِسَاءً، وكلُّ ذلك قليل، وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز لفظًا، نحو:
«رُبُّهُ رجلاً، ورُبُّهَا امرأة، ورُبُّهُما رجلين، ورُبُّهُم رجلاً، ورُبُّهُنَّ نساءً». ينظر: شرح جمل
الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٠٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥.
- (١) يشير إلى مواضع حذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، فمنها حذف «رُبَّ» مع الظاهر، فلا
تحذف الجارة للضمير، وتحذف مع الظاهر بشرطين: أحدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصة،
والثاني: أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو «بَلْ»، وشذ حذفها من دون هذه الأحرف. ينظر: شرح
الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٧، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٦١.
- (٢) عند حديثه في باب التمييز عن تمييز «كَمْ» الاستفهامية، فقد ذكر ثمة أنه يجوز جرُّه بـ «مِنْ»
مضمرة بشرط أن يدخل على «كَمْ» حرف جر ظاهر، نحو: «يَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ»، أي: يَكَمْ مِنْ
درهم؟ فحذفت «مِنْ» وبقي عملها، وحسُنَ حذفها هنا لأن حرف الجر في أول الكلام صار
عوضًا منها. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٩،
وأوضح المسالك ٣/ ٦٧.
- (٣) نحو: «الله لقد صدقت» و«الله لأفعلن». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠٣، والمقاصد
الشافية ٣/ ٧٠٩، و٧١٠.
- (٤) أي اللام الداخلة على «كي» المصدرية لا الجارة؛ فإن حرف الجر لا يدخل على مثله، وذلك
نحو: «جئتُك كي تقوم»، أي: لكي تقوم. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٦٤،
وشرح الأشموني ١/ ٤٤٤.
- (٥) يعني أنه لا يشترط في حذف خافضهما شيء، فسواء سواء كان الجارَ لامًا أو غيره، وسواء كانت
(أَنْ) أو (أَنْ) بعد حرف أو لم تكن، واشترط ابن مالك وغيره أمن اللبس، نحو قول الله ﷻ:
«شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» [سورة آل عمران: ١٨]، و«أَوْعَيْبُهُ أَنْ جَاءَهُ كُمْ ذِكْرٌ»

وَلَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ حَذْفُ الْمَجْرُورِ [١٢ ظ] بِدُونِ جَارِهِ، وَلَا الْفَصْلُ
بَيْنَهُمَا (١).

وَالثَّانِي (٢): مَا نُزِلَ مِنْ سَابِقِهِ مَنْزِلَةَ التَّنْوِينِ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مُضَافًا، وَالثَّانِي
مُضَافًا إِلَيْهِ.

وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ مِنْ تَعْرِيفٍ، وَتَّنْوِينٍ، وَنُونٍ تُشَبِّهُهُ (٣).

=

مِنْ رَبِّكُمْ» [سورة الأعراف: ٦٣]، أي: شهد بأنه، و: عجبتم مِنْ أَنْ جاءكم. فإن خيف
اللبس امتنع الحذف، كما في نحو: «رغبت في أَنْ تفعلَ» أو «رغبت عن أَنْ تفعلَ»؛ لإشكال
المراد بعد الحذف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢، وألفية ابن مالك ص ٢٨، وشرح
ابن الناظم ص ١٨٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٦٤/٢.

(١) قد يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف، أو مفعول به، أو جار ومجرور، ولا يكون ذلك إلا
في ضرورة الشعر، وحكى الكسائي الفصل بين الجار والمجرور في الاختيار بالقسم، نحو:
«اشتريته بوالله درهم»، والمراد: بدرهم والله، أو: والله بدرهم. ينظر في ذلك: شرح التسهيل
لابن مالك ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٣١/٢، والتذيل والتكميل ٣٢٦/١١، وتمهيد
القواعد ٣٠٦٤/٦، وشرح الأشموني ١١٨/٢.

(٢) القسم الثاني من الأسماء المجرورة، وهو المجرورة بالإضافة، والإضافة في اللغة: الإسناد.
ينظر: (ض ي ف) تهذيب اللغة ١٧٠/٤، ولسان العرب ٢١٠/٩.

واصطلاحاً: إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه. أو
هي: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرَّ أبداً. ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤،
وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٦٩/٢، والتصريح ٦٧٣/١، وشرح كتاب الحدود في النحو
للفاكهي ص ٢٧٩.

(٣) يحذف من الاسم لأجل الإضافة «أل» المُعَرِّفة، وذلك في الإضافة المحضة مطلقاً، فنقول: «هذا
كتابك»، ولا نقول: الكتابك، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثني أو جمع مذكر
سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان المضاف إليه مقترناً بـ «أل» صح أن تبقى «أل» في

=

فَإِنْ كَانَ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لَهَا فَالِإِضَافَةُ لَفْظِيَّةٌ^(١)؛ لِلتَّخْفِيفِ،
أَوْ رَفْعِ الْقُبْحِ^(٢).
نَحْوُ: «يَا زَيْدُ ضَارِبَ عَمْرٍو»، وَ«مَضْرُوبُ الْغُلَامِ»، وَ«جَمِيلُ الظَّاهِرِ»،
وَ«الْحَسَنُ الْوَجْهِ».
وَالْأَمَعْنَوِيَّةُ^(٣)؛ لِتَخْصِيسِ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ نَكْرَةً، وَتَعْرِيفَهُ بِهِ مَعْرِفَةً،
نَحْوُ: «غُلَامٌ رَجُلٍ»، وَ«صَاحِبُ زَيْدٍ».

المضاف، نحو: «الضارب الرجل» و«الضاربو زيد»، ويحذف ما فيه من تنوين ظاهر أو مقدر؛ كقولك في «ثوب» و«دراهم»: «ثوبٌ زيد» و«دراهمُ»، وكذلك نون التثنية ونون جمع المذكر السالم، نحو: «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ» [سورة المسد: ١]، و«وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ» [سورة الحج: ٣٥]. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ١/ ٤٦٥، وأوضح المسالك ٣/ ٧٠.

(١) الإضافة اللفظية - وتسمى غير المحضة - أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال؛ وهذه الصفة هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٨، و١١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٧٥، و٧٨.

(٢) الإضافة اللفظية ليست بمعنى حرف من حروف الجر، ولا تفيد التعريف والتخصيص، بل تفيد التخفيف في اللفظ، أو رفع القبح، أما التخفيف فبحذف التنوين ونون المثنى وجمع المذكر السالم، وأما رفع القبح؛ ففي نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه»؛ ففي رفع «الوجه» قُبْحُ خُلُوِّ الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قُبْحُ إجراء وصف القاصر مُجرى وصف المتعدي، وفي الجر على الإضافة تخلص منهما. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٧٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٢، وأوضح المسالك ٣/ ٧٥، و٧٨.

(٣) الإضافة المعنوية - وتسمى المحضة - ما أفادت المضاف تعريفاً، نحو: «غلامٌ زيدٍ»، أو تخصيصاً، نحو: «غلامٌ رجلٍ»، ولا يكون المضاف فيها صفة مضافة إلى معمولها، وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه. ينظر: البديع ١/ ٢٩٥،

إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ نَحْوَ «غَيْرٍ»، وَ«وَحْدَهُ» [فَلَا يَتَعَرَّفُ] ^(١).
وَتَكُونُ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى «مِنْ» فِي نَحْوِ: «خَاتَمُ فَضَّةٍ»، وَ«فِي»، فِي نَحْوِ: «ضَرَبَ
الْيَوْمَ»، وَاللَّامُ فِي نَحْوِ: «غَلَامُ زَيْدٍ» ^(٢).

وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٠، والكناش ١/ ٢١٤.

(١) في النسختين المعتمدتين: «فلا يتخصص»، وهو وهم، والصواب ما أثبتته، كما في شذور الذهب ص ٢٢.

والمؤلف يشير إلى أن هناك نوعًا من الإضافة المعنوية لا يتعرف فيه المضاف وإن أضيف إلى معرفة، بل لا تفيد الإضافة فيه إلا التخصيص، وهو إذا كان المضاف شديد الإبهام كـ «غَيْرٍ» و«مِثْلٍ»، فهذا لا يتعرف؛ لتوغله في الإبهام، وكذا إذا كان واقعًا موقع نكرة لا تقبل التعريف، نحو: «جاء زيدٌ وحده»، فهذا المضاف وقع موقع الحال، والحال لا يكون معرفة. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤١٩، والتصريح ١/ ٦٧٧، وحاشية الخضري ٣/ ٢.

(٢) وضابط ذلك أنه إذا كان المضاف إليه اسمًا للجنس الذي منه المضاف فهي بمعنى «مِنْ»، نحو: «خَاتَمُ فَضَّةٍ»، و«ثوبٌ حريرٍ»، و«بابٌ ساجٍ»، وإذا كان المضاف إليه ظرفًا وقع فيه المضاف فهي بمعنى «فِي»، نحو: «ضَرَبَ الْيَوْمَ»، و«بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» [سورة سبأ: ٣٣]، وإذا لم يتعين تقديرها بأحدهما فهي بمعنى لام الملك أو الاختصاص، نحو: «غَلَامُ زَيْدٍ»، و«سيدُ الغلامِ». ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ٧٢، والبرود الضافية ص ٨٠٣، والتصريح ١/ ٦٧٥.

بَابُ

[النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ]

الاسْمُ نَكْرَةٌ إِنْ وُضِعَ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ ^(١)، كَ «رَجُلٌ»، وَإِلَّا فَمَعْرِفَةٌ ^(٢)، [١٣و] وَهِيَ سَبْعَةٌ:

أَعْرِفُهَا الضَّمِيرُ ^(٣): وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُحَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ ^(٤).

(١) النكرة: اسم مصدر للفعل «نَكَرَ»، وَسُمِّيَ بِهَا الاسمُ الْمُتَكَّرُ. وقد اختلفت عبارات النحويين في حد النكرة، وهي راجعة إلى معنى واحد، فقيل هي: ما لم تخصَّ الواحدَ من جنسه. وقيل: ما دل على شيء لا بعينه. وقيل: ما شاع في جنس موجود ك: «رجل» أو مقدر ك «شمس». ينظر: اللمع ص ٩٨، والبديع ١/ ٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، والتصريح ١/ ٩٣.

(٢) المعرفة: اسم مصدر للفعل «عَرَفَ»، وَسُمِّيَ بِهَا الاسمُ المَعْرِفُ. وهي: الاسم الذي يخصَّ الْوَاحِدَ من جنسه. أو: اللفظ الذي يدل على مُعَيَّنٍ. ينظر: اللمع ص ٩٩، والمرتجل ص ٢٧٧، والبديع ٢/ ٤.

(٣) اختلف النحاة في أعرف المعارف، والخلاف في غير اسم الله تعالى؛ فهو أعرف المعارف إجماعاً، ويليه ضميره، فسيبويه وجمهور البصريين - وتبعهم المؤلف - يرون أن الضمير أعرف المعارف؛ لأنه لا يُضمَرُ إلا وقد عُرِفَ، ولهذا لا يُتَقَرَّرُ إلى الوصفِ كغيره من المعارف، لأنَّ معظمَ فائدة الوصفية إزالة الاشتراك، ولا يُضَافُ ولا يُبدَلُ من مضمري المتكلم والمخاطبِ بدَلْ كُلٍّ؛ لتناهيهما في الإيضاح، ولأنَّه إِنَّمَا جِيَءَ بِهِ لِلإيجازِ وإزالة اللَّبْسِ ولا يُزَالُ اللَّبْسُ إلا بما لا لبسَ فيه. وقيل: أعرفها العَلَمُ، وهو مذهب السيرافي، وعُزِّي للكوفيين، ونُسِبَ لسيبويه وبعض النحاة. وقيل: أعرفها الاسمُ المبهَمُ، وهو اسمُ الإشارة، وهو مذهب ابن السراج والفراء والكوفيين. وذهب ابن حزم الظاهري إلى أن المعارف كلها مستوية الرتبة؛ لأن المعرفة لا تتفاضل، وهو غير ما أراده أهل الصناعة النحوية. ينظر: البديع ٢/ ٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣١٢، والتذيل والتكميل ٢/ ١١٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٥٨، والبرود الضافية ص ١٨٥، وجمع الهوامع ١/ ٢٢١.

(٤) الضمير في اللغة: السرّ، وداخل خاطر، والشيء الذي تضره في قلبك، والجمع الضمائر،

فَإِنْ صَحَّ وَفُوعُهُ بَعْدَ «إِلَّا» فَمُنْفَصِلٌ، كَ «أَنَا»، وَإِلَّا فَمُتَّصِلٌ^(١).
فَإِنْ ظَهَرَ فَبَارِزٌ، كَ: «عَلِمْتُهُ صَدِيقَكَ»^(٢)، وَإِلَّا فَمُسْتَتِرٌ، وَجُوبًا كَالْمَنْوِيِّ فِي:
«قُمْ»، أَوْ جَوَازًا كَالْمَنْوِيِّ فِي: «زَيْدٌ يَقُومُ»^(٣).
وَلَا يَسُوعُ الْفَصْلُ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ^(٤).

=

والمضمر: الموضع والمفعول. ينظر: (ض م ر) المحكم ٨/ ١٩٩، ولسان العرب ٤/ ٤٩٢.
واصطلاحًا: هو الموضوع لتعيين مُسمّاه مُشعرًا بتكلمه، أو خطابه، أو غيبتّه. ينظر: شرح
التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٠، وأوضح المسالك ١/ ٩٩، والتذيل والتكميل ٢/ ١٢٨،
والمقاصد الشافية ١/ ٢٥٤.

(١) الضمير المنفصل والمتصل هما قِسْمَا الضمير البارز، فالمنفصل هو ما يُبتدأ به الكلام ويقع بعد
«إِلَّا»؛ نحو: «أنا»؛ تقول: «أنا مؤمنٌ»، و«ما قام إلا أنا». والمتصل هو ما لا يفتتح به الكلام، ولا
يقع بعد «إِلَّا» في الاختيار، كالكاف من «أكرمك» ونحوه. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٠٠،
وتعليق الفرائد ٢/ ٢١، وجمع الهوامع ١/ ٢٢٤.

(٢) الضمير البارز: هو ما له صورةٌ في اللفظ، كالتاء والهاء في «علمته»، والكاف في «صديقك»،
و«أنا» و«أنت» و«هو» ونحو ذلك. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٩، والتصريح ١/ ٩٧.

(٣) الضمير المستتر: هو ما ليس له صورة في اللفظ، كالمقدر في: «قُمْ» و«زَيْدٌ يَقُومُ»، ويختص
بمحل الرفع، وهو إما مستتر وجوبًا أو جوازًا، فالمستتر وجوبًا هو الذي لا يخلّفه ظاهرٌ ولا
ضميرٌ منفصل، نحو: «قم»، فلا يجوز أن نقول: «قم محمدٌ»، ولا يجوز أن نقول: «قم أنت»
على أن «قم» فعل و«أنت» فاعله، والمستتر جوازًا: هو الذي يصح أن يحلّ محله اسمٌ ظاهر أو
ضمير منفصل، نحو: «زيد قام»؛ فإننا نستطيع أن نقول: «زيد قام غلامه»، و«زيد ما قام إلا هو»،
ولكلّ منهما مواضع. ينظر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢١، وتوضيح المقاصد
١/ ٣٦٤، وأوضح المسالك ١/ ١٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٨٩.

(٤) متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، هذه قاعدة، فنحو: «قمتُ» لا يقال فيها: «قام
أنا»، ونحو: «أكرمتك» لا يقال فيها: «أكرمتُ إياك»، فإذا لم يمكن اتصال الضمير جيء به

=

إِلَّا فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ: «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَنَحْوِ:

..... وَاقِيكَهُ (١)

وَ«ظَنَنْتُكَ» وَ«كُنْتُ» بِرُجْحَانٍ (٢).

منفصلاً.

(١) جزء من عَجَزِ بَيْتٍ من بحر البسيط، وهو بتمامه:

لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَى ... وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا

ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٣، والتذيل والتكميل ١٠/٣٣٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٤، وتمهيد القواعد ١/٥٣٢، و٦/٢٧٥٢، والمقاصد النحوية ١/٣٠٠، والتصريح ١/١١١. والشاهد في قوله: «وَاقِيكَهُ»، حيث يجوز في الضمير المتأخر (الهاء) الفصل والوصل؛ وذلك لأن العامل في هذا الضمير - وهو اسم الفاعل «وَاقِي» قد عمل في ضمير آخر أعرف منه، مقدم عليه، وليس مرفوعاً - وهو كاف الخطاب -، والفصل هنا أرجح؛ لأن العامل اسم، ولو جاء على الفصل لقليل: «واقيك إياه». وسيتضح ذلك من خلال الحاشية الآتية.

(٢) يشير إلى مسألتين مستثنيتين من القاعدة المذكورة آنفاً، يجوز فيهما اتصال الضمير وانفصاله:

المسألة الأولى: ضابطها أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه، مقدم عليه، وليس مرفوعاً، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، تقول: «الخير سَلْنِيهِ» و«سَلْنِي إياه»، و«الكتاب أعطيتني» و«أعطيتني إياه»، و«الثوب أعطيتك» و«أعطيتك إياه». ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ فالوصل أرجح والفصل مرجوح، وقد مثل له المؤلف بـ «سَلْنِيهِ»، ومنه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ١٣٧]. و﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾ [سورة هود: ٢٨].

و﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ [سورة محمد: ٣٧]، ومن الانفصال قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ». وإن كان العامل اسماً أو فعلاً ناسخاً فالفصل هو الأرجح، نحو: «عجبت من حُبِّي إياه» و«الصديق حسبك إياه» و«خلتني إياه» ولو وصل لقال: «حُبِّي» و«حسبْتُكَ» و«خَلْتَنِي»، وقد مثل المؤلف لما كان العامل فيه اسماً بـ «وَاقِيكَهُ»، ومثل لما كان العامل فيه فعلاً ناسخاً بـ

إِلَّا فِي «لَيْسَ وَ لَا يَكُونُ» فِي الْاسْتِثْنَاءِ، فَالْفَصْلُ^(١).
ثُمَّ الْعِلْمُ^(٢): وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ بِلاَ قَيْدٍ^(٣).
فَإِنْ كَانَ شَخْصًا فَهُوَ شَخْصِيٌّ كَ «زَيْدٍ»، أَوْ جِنْسًا فَجِنْسِيٌّ كَ «أُسَامَةَ»^(٤).

«ظَنَنْتُكَ».

المسألة الثانية: أن يكون الضمير منصوبًا بـ «كان» أو إحدى أخواتها، فحيثُذ يجوز الفصل والوصل، والجمهور على أن الفصل هو الأرجح، نحو: «الصديقُ كنتَ إيَّاه»، و«الصديقُ كان إيَّاه زيدٌ»، ولو وصل لقال: «الصديقُ كُنْتُه» و«الصديقُ كأنه زيدٌ»، وذهب بعض النحاة – كابن مالك – إلى أن الوصل هو الأرجح، وقد مثل المؤلف لهذه المسألة بقوله: «كُنْتُه».

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٤، وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٤، والتذيل والتكميل ٢/ ٢٣٥ وما بعدها، وشرح التسهيل للمراي ١/ ٤٤١ وما بعدها، وأوضح المسالك ١/ ١١٠ وما بعدها.

(١) نحو: «أتوني ليس إيَّاك، ولا يكون إيَّاك»، فهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة؛ لأن «ليس» و«لا يكون» فيه واقعان موقع «إلا»؛ فعومل الضمير بعدهما معاملة بعده، ومعلوم أن الضمير المتصل لا يقع بعد «إلا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٥، والتذيل والتكميل ٢/ ٢٤١، والمقاصد الشافية ١/ ٣٠٤.

(٢) العِلْمُ لغةً: يطلق على معانٍ كثيرة، منها: الجبل، والراية، والعلامة. قيل إنه مشتق من «العلامة»؛ لأنه علامة على مسماه، وقيل من «العِلْم»؛ لأن غالب مسمياته أولو العلم، أو لأنه يُعْلَمُ به مسماه. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف. ينظر: الصحاح (ع ل م) ٥/ ١٩٩٠، وإرشاد السالك ١/ ١٣٠، والفوائد الضيائية ١/ ٣٤، وحاشية الصبان ١/ ١٨٦.

(٣) أي غير مقيد بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة أو إشارة حسية أو معنوية أو زيادة لفظية كالصلة، أو غير ذلك من القرائن، بل بمجرد الوضع والغلبة. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٩، وتمهيد القواعد ٢/ ٥٨٩.

(٤) ينقسم العلم باعتبار تشخص مُسمَّاهُ وعدم تشخصه إلى قسمين: علم شخص، وهو: ما وُضِعَ

=

وَأِنْ بُدِيَ بِأَبٍ كَ «أَبِي الْحَسَنِ»، أَوْ أُمٍّ كَ «أُمِّ كُثُومٍ» فَهُوَ كُنْيَةٌ، وَإِلَّا فَإِنْ أَشْعَرَ بِرِفْعَةٍ كَ «حَسَنِ»، أَوْ بِضَعَةٍ كَ «قُفَّةٍ»^(١) فَلَقَبٌ، وَإِلَّا فَاسْمٌ كَمَا مَرَّ^(٢).
وَيَتَّبَعُهُ اللَّقَبُ، أَوْ يُقَطَّعُ عَنْهُ مُطْلَقًا^(٣)، أَوْ يُجَرُّ بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا^(٤) [١٣ ظ].

=

لواحدٍ من أفراد الجنس، كـ «زيد، وعمرو»، وعلم جنس، وهو: ما وضع للجنس بأسره، كـ «أسماء» للأسد، و«ثعالة» للثعلب، و«ذؤالة» للذئب؛ فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحدٍ من أفراد هذه الأجناس، تقول لكل أسد رأيت: «هذا أسمية مقبلاً»، وكذا البواقي. شرح قطر الندى لابن هشام ص ٩٧.

(١) والقُفَّة: مَقْطَفٌ من الخوص يُجَنَى فيه الثمر وتوضع فيه الأشياء، وقيل هي القرعة اليابسة، والشجرة البالية، ويُشَبَّه بها الكبير والعجوز، يقال: شيخ قُفَّةٌ، أي كبير ضعيف، وقيل: رجل قُفَّةٌ، إذا كان قصيراً قليل اللحم، أو: صغير الجِرم، ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٥٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/١، ولسان العرب (ق ف ف) ٢٨٧/٩.

(٢) ينقسم العلم باعتبار دلالة على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالة إلى: اسم، وكنية، ولقب، فالكنية ما بدئ بأب أو أم، واللقب: ما أَشْعَرَ بِرِفْعَةٍ المسمى أو صَعَتِهِ، والاسم يدل على ذات معينة دون غرض آخر من مدح أو ذم.

(٣) يشير إلى اجتماع الاسم واللقب في حالة التركيب، ولها صور: إما أن يكون كل من الاسم واللقب مركباً، مثل: «عبد الله زين العابدين»، وإما أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً، مثل: «عبد الله كرز»، أو عكسه، نحو: «زيد زين العابدين»، وفي هذه الصور الثلاثة يجب أن يكون المتأخر تابعاً للمتقدم في إعرابه على أنه بدل أو عطف بيان، ويجوز القطع عن التبعية إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو إلى النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، فالقطع يكون من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، ومن الجر إلى الرفع أو النصب، نحو: هذا عبدُ الله زينَ العابدين (أي: أعني زينَ العابدين)، ورأيت عبدَ الله زينَ العابدين (أي: هو زينُ العابدين)، ومررت بعبدِ الله زينَ العابدين أو زينَ العابدين (بالرفع والنصب). ينظر: أوضح المسالك ١٣٧/١، وإرشاد السالك ١٣٣/١، والتصريح ١٣٥/١، وشرح الأشموني ١١٢/١.

(٤) يشير إلى حكم اجتماع الاسم واللقب في حالة الإفراد، ولها صورة واحدة، هي أن يكون الاسم

=

ثُمَّ اسْمُ الْإِشَارَةِ: وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ^(١).

وَهُوَ: «ذَا» لِلْوَاحِدِ^(٢).

و«ذِي»، و«تِي»، و«تَا» لِلْوَاحِدَةِ^(٣).

و«ذَانٍ» رَفْعًا، وَ«ذَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا لِلْأُنثَيْنِ، وَ«تَانٍ»، وَ«تَيْنِ» كَذَلِكَ لِلثَّانَتَيْنِ^(٤).

و«أُولَاءِ» لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا مَمْدُودًا عَلَى الْأَفْصَحِ^(٥).

=

واللقب مفردين، نحو: «هذا سعيد كرز»، فالبصريون يوجبون الإضافة، فيقولون: «هذا سعيد كُرْزٍ»، ورأيت سعيد كُرْزٍ، ومررت بسعيد كُرْزٍ، والكوفيون يجيزون مع الإضافة الإتيان، فيقولون على الإتيان: «هذا سعيد كُرْزٍ»، ورأيت سعيدًا كُرْزًا، ومررت بسعيد كُرْزٍ. تنظر مراجع الحاشية السابقة.

(١) الإشارة لغة: الإيماء باليد ونحوها، والتلويح بشيء يفهم منه المراد. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف. ينظر: الصحاح (ش ور) ٧٠٤ / ٢، والمعجم الوسيط ٤٩٩ / ١.

وفي نحو: «هذا رجل» اسم الإشارة (هذا) يتضمن أمرين: المدلول المشار إليه - وهو ذات الرجل -، والإشارة إلى تلك الذات. والإشارة تكون حسيّة باليد ونحوها إن كان المشار إليه حاضرًا، أو معنويّة إذا كان المشار إليه معنويًا أو ذاتًا غير حاضرة.

(٢) يشار للمفرد المذكر القريب بـ «ذَا»، والبعيد بـ «ذَاكَ» و«ذَلِكَ».

(٣) يشار للمفرد المؤنث القريب بعشرة أسماء، هي: «ذِي»، و«تِي»، و«ذِهِ» و«تِي» باختلاس الكسرة وإشباعها فيهما، و«ذِهِ» و«تِي» بالسكون فيهما، و«ذَات»، و«تَا»، ويشار للبعيد بـ «تَيْكَ» و«تَيْلُكَ». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠١ / ١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩ / ١، وتوضيح المقاصد ٤٠٦ / ١، وأوضح المسالك ١٣٩ / ١.

(٤) وللبعيد بـ «ذَانِكَ» للمثنى المذكر، و«تَانِكَ» للمثنى المؤنث. ينظر: المقاصد الشافية ٤٠٧ / ١.

(٥) يشار للجمع القريب بنوعيه بـ «أُولَاءِ» ممدودًا عند الحجازيين - وهو الأفصح - ومقصودًا عند بني تميم (أُولَاءِ، وأُولَى)، وللبعيد بـ «أُولَئِكَ». ينظر: التصريح ١٤٣ / ١، وجمع الهوامع ٢٩٦ / ١.

وَتَلَحُّقُهَا الْكَافُ وَحَدَهَا مُطْلَقًا^(١)، وَمَعَ اللَّامِ فِي غَيْرِ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ مَمْدُودًا^(٢)، وَتَدْخُلُ هَاءُ التَّنْبِيهِ مَعَ فَقْدِ اللَّامِ عَلَى الْمُجَرَّدِ كَثِيرًا وَذِي الْكَافِ قَلِيلًا^(٣).
وَيُشَارُ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِ: «هُنَا»، وَ«هَاهُنَا»، وَالْبَعِيدِ بِ: «هُنَاكَ»، وَ«هُنَالِكَ»، وَ«هَنَّا»، وَ«هِنَّا»، وَ«ثَمَّة»^(٤).

(١) إذا كان المشار إليه بعيدًا لحقته كاف الخطاب، نحو: «ذاك، وتيك، وذانك، وتانك، وأولئك»، وهذه الكاف ليست ضميرًا، وإنما هي حرفٌ لمجرد الخطاب لا محل له من الإعراب، وتتصرف هذه الكاف مع المخاطب تصرف الكاف الاسمية في الغالب، أي تتطابق معه في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤]. وقد تُفَرَّد وتفتح على كل حال، نحو: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [سورة المجادلة: ١٢]. ينظر: شرح ابن النازم على الألفية ص ٥٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٠، وأوضح المسالك ١/ ١٤١.

(٢) يزداد قبل الكاف التي تلحق المشار إليه البعيد لأم في الأفراد غالبًا، فيقال: «ذلك، وتلك»، وفي الجمع قليلًا في لغة من يَقْصُرُهُ، فيقال: «أولالك»، ولا تزداد اللام في التثنية، فلا يقال: «ذانلك» ولا «تانلك»، ولا في الجمع على لغة من يمدّه، فلا يقال: «أولانلك»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا، لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع.

وزعم بعض النحاة أن المشار إليه إن كان متوسطًا بين القرب والبعد أشير إليه بما فيه كاف الخطاب وحدها دون اللام، وأن وإن كان بعيدًا أشير إليه بما فيه الكاف مع اللام، واعتراض على هذا بأنه تحكم لا دليل عليه. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٦، وشرح ابن النازم على الألفية ص ٥٢، وتحرير الخصاصة ١/ ١٤٥.

(٣) تلحق هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد كثيرًا، نحو: «هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء»، والمقرون بالكاف دون اللام قليلًا، نحو: «هذاك، وهاتاك، وهذانك، وهاتانك، وهؤلئك»، وتمتنع اللام مع وجود هاء التنبيه، فلا يجوز: «هذالك»، ولا «هاتالك»، ولا «هؤللك». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٦، وشرح ابن النازم ص ٥٢، وشرح الأشموني ١/ ١٢٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٠، والمساعد ١/ ١٩٢، والتصريح ١/ ١٤٧.

وَالْمُنَادَى الْمُعَيَّنُ بِالنِّدَاءِ^(١)، نَحْوُ: «يَا رَجُلٌ».

ثُمَّ الْمُوَصُولُ^(٢): وَهُوَ مَا لَا يَتِمُّ جُزْأً إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ^(٣).

و«ثَمَّة» هي «ثَم» التي يشار بها للمكان البعيد ألحقت بها هاء السكت. ينظر: شرح المفصل لابن

يعيش ١٣٨/٣، والبهجة المرضية ص ٦١.

(١) هذا هو القسم الرابع من أقسام المعارف، وهو المنادى النكرة المقصودة، نحو: «يا رجل»؛

لمعّين، وقد زاد هذا النوع جماعة من النحاة واختلف في تعريفه، فقليل تعريفه بحرفٍ حُذِفَ

لفظًا وبقي معنًى، وقيل بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، واختاره ابن مالك؛ لكونه أظهرَ

وأبعدَ عن التكلف. ينظر: شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب ٧٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية

٢٢٢/١، وشرح ابن الناطم على الألفية ص ٣٣.

(٢) الموصول لغة: اسم مفعول من وُصِلَ، يقال: وَصَلَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: ضَمَّهُ إِلَيْهِ وَجَمَعَهُ وَلَاَمَّهُ،

وَوَصَلَ الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ: انْتَهَى إِلَيْهِ وَبَلَغَهُ. ينظر: المحكم (و ص ل) ٣٧٤/٨، ولسان العرب

٧٢٦/١١.

واصطلاحًا: هو ما دل على معين بواسطة جملة أو شبهها تذكر بعده تسمى صلة الموصول.

ينظر: شرح ابن الناطم على الألفية ص ٥٤، وشرح شذور الذهب ص ١٨٣، والتصريح

١٤٩/١.

ولم يتعرض المؤلف في هذا الباب لذكر الموصول الحرفي، وهو كل حرف أوّل مع صلته

بمصدر، ولعل السبب في ذلك أن الموصول الحرفي لا علاقة له بالمعارف، وإنما يذكره النحاة

للمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي في أن كلّاً منها يحتاج إلى صلة، أو لأن هذا إسهاب لا

يتفق وهذه الرسالة المختصرة.

(٣) هذا حد ابن الحاجب في الكافية (ص ٣٤)، وقال الرضي: «قوله: (يَتِمُّ جُزْأً) أي: يصير جزءَ

الجملة، ونعني بجزء الجملة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون

أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلةً، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزءَ

الجملة لم يمكن إلا بصلةٍ وعائِدٍ» شرح الرضي على الكافية ٦/٣. وانتصب «جزءًا» على أنّه

خبر «يَتِمُّ»؛ لتضمّنه معنى «يصيرُ». وقال ابن هشام: «ومعناه أنّك إذا قلت: (قام الذي)، فلا تتمّ

=

وَهُوَ:

«الَّذِي» لِلْوَحِيدِ.
وَ«الَّذَانِ» رَفْعًا، وَ«الَّذَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا لِلثَنَيْنِ.
وَ«الَّتِي» لِلْوَحِدَةِ.
وَ«الَّتَانِ» رَفْعًا، وَ«الَّتَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا لِلثَنَيْنِ.
وَ«الَّذِينَ» لِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ.
وَ«الَّلَاتِي، وَالَّلَاتِي، وَالَّلَاتِي» لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.
وَ«الَّلَاتِي» لَهُمَا^(١).
وَمَا بِمَعْنَى الْجَمْعِ^(٢)، وَهُوَ:
«مَنْ» [١٤و] لِلْعَالِمِ^(٣).

فاعلية (الذي) إلا بقولك: قام أبوه، أو: خرج أخوه، ونحو ذلك...». شرح اللمحة البدرية ٣٥٧/١. وينظر: الكناش ٢٦٣/١، والبرود الضافية ص ١٥٦٤، والفوائد الضيائية ٥٥/٢.

(١) تستعمل «الَّلَاتِي» لجمع المذكر العاقل كثيرًا ولغيره قليلًا. ينظر: أوضح المسالك ١٤٩/١، وهمع الهوامع ٣١٩/١.

(٢) يقصد الأسماء الموصولة المشتركة، وهي التي لا تختص بنوع معين، فتكون بلفظ واحد مع المفرد والمثنى والجمع، مذكرًا أو مؤنثًا.

(٣) هذا أصل استعمالها، وقد تستعمل لغير العاقل إذا نُزِلَ منزلة العاقل، نحو قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة الأحقاف: ٥]، أو اجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ»، نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [سورة النحل: ١٧]، أو اقترن به في عموم فُصِّلَ بـ «مَنْ»، نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾

و«مَا» لغيره^(١).

و«ذو» في لغة طيء^(٢).

و«ذَا» بعد استفهام بـ «مَا» أو «مَنْ» غير مُلغاة^(٣).

=

[سورة النور: ٤٥]. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٧٧/١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٥٧، وأوضح المسالك ١٥٥/١.

(١) تستعمل «ما» في أصل وضعها لما لا يعقل، نحو قول الله ﷻ: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾، وللعاقل إذا اختلط بغير العاقل وقصد تغليب غير العاقل لكثرة، نحو: ﴿سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة الحديد: ١]. ولأنواع من يعقل من المذكر والمؤنث وصفاته، نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: ٣]، أي: من أنواع النساء، أي: انكحوا الأبقار أو الثيابت، أو الصغار أو الكبار، أو الحرائر أو الإماء. ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١٧٣/١، وأوضح المسالك ١٥٥/١، وشرح الأشموني ١٣٥/١، والتصريح ١٥٧/١.

(٢) للعاقل وغيره، والمشهور عنهم بناؤها وإفراؤها وتذكيرها، فتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا ومثنًى ومجموعًا، نحو: «جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن»، وقد تعرب بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنى «صاحب». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١، والتصريح ١٦١/١.

(٣) الأصل أن «ذا» اسم إشارة، لكنها قد تكون موصولة، للعاقل وغيره، مفردًا وغير مفرد، بثلاثة شروط: الأول: ألا تكون للإشارة؛ لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد، نحو: «مَنْ ذا الذاهب؟»، و«ماذا التواني؟»، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير «أل». الثاني: أن يتقدمها استفهام بـ «ما» باتفاق، أو بـ «مَنْ» على الأصح، نحو: «ماذا عملت؟»، و«مَنْ ذا عندك؟» ويغلب أن تكون للعاقل بعد «مَنْ» ولغيره بعد «ما». الثالث: ألا تكون مُلغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: «ماذا صنعت؟»، ومعنى الإلغاء: أن تركب «ما» أو «من» مع «ذا» تركيبًا يجعلهما كلمة واحدة في المعنى والإعراب. وذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن

=

و«أَيُّ»^(١).

و«أَلْ»^(٢)، فَصَلَّتْهَا^(٣) اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ^(٤)، وَصِلَتْ غَيْرَهَا جُمْلَةً خَبَرِيَّةً^(٥)،
وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ.

تستعمل بمعنى الأسماء الموصولة مطلقاً. ينظر: كتاب سيبويه ٤١٦/٢ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/١ و ١٧٧/٢، وأمثالي ابن الشجري ٤٤٣/٢، والتخميم للخوارزمي ٢٢٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٤، والتصريح ١٦٣/١.

(١) تستعمل «أَيُّ» الموصولة للعاقل وغير العاقل، ولا تضاف إلى نكرة - وأجازه بعضهم -، ولا يعمل فيها إلا فعل مضارع مستقبل الزمان، نحو: ﴿ثُمَّ لَنَزِيعَنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٩]، وذهب البصريون إلى أنه لا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه، وزعم الإمام ثعلب أن «أَيُّ» تكون استفهامية وشرطية ولا تأتي موصولة أصلاً. ينظر: أوضح المسالك ١٥٠/١، والتصريح ١٥٨/١.

(٢) هي اسم موصول عند الجمهور، وتكون للعاقل وغيره، وتأتي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، نحو: «زارني الصادق والصادقة، والصادقان والصادقات»، والصادقون والصادقات. ينظر: أوضح المسالك ١٥٨/١، والتصريح ١٦٠/١.

(٣) صلة الموصول هي جملة أو شبه جملة تأتي بعد اسم الموصول فتزيل الإبهام عنه، وتشتمل على ضمير مطابق لها يسمى العائد.

(٤) صلة «أَلْ» لا تكون إلا صفة صريحة، كاسم الفاعل واسم المفعول، وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها، نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [سورة الحديد: ١٨]، و﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ ۝ وَالْبَحْرَ الْمَسْجُورَ﴾ [سورة الطور: ٥-٦]. ينظر: أوضح المسالك ١٥٣/١، والتذيل والتكميل ٦٥/٣.

(٥) يشترط في الجملة أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم؛ فيحسن إبهامها، فالمعهودة نحو: «جاء الذي قام أبوه»، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلِئِمٍّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [سورة طه: ٧٨]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ «جاء العبد الذي بعثته» (لإنشاء البيع)، ولا طلبية كـ

وَيَجُوزُ حَذْفُهُ^(١) إِنْ كَانَ لِيُغَيَّرَ «أَلَّ» مَرْفُوعًا^(٢) فِي نَحْوِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ

» جاء الذي اضربه، أو: لا تضربه». وقد تكون الصلة شبه جملة، نحو: «رأيت الذي عندك»، و«أكرمت الذي في الدار». ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٦٥.

(١) الأصل أنه لا يجوز حذف العائد من الصلة؛ لأنه هو الذي يربطها بالموصول، فحذفه يقطع ما بينها وبينه، ويجوز حذفه إن فهم الكلام بدونه وأمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي بعد حذف العائد لأن يكون صلة كاملة؛ لاشتماله على ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لأن يعود على الموصول، والذي تكون فيه الصلة كاملة الظرف والمجرور والجملة اسمية أو فعلية، فلا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذي هو أخوه قائم»، أو: «جاء الذي هو يقوم»، أو: «قام الذي أكرمته في داره»، أو: «جاء الذي هو في الدار». ينظر: توجيه اللمع ص ٤٩٨، وأوضح المسالك ١/ ١٧١، والمقاصد الشافية ١/ ٥٢٤.

(٢) يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأً مخبراً عنه بمفرد، فلا يجوز حذفه في نحو: «جاء اللذان قاما»؛ لأنه فاعل وليس مبتدأً، ولا في نحو: «جاء الذي هو يقوم» أو «قام الذي هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ لأنه إذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه؛ إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد.

وهذا الحذف على إطلاقه عند الكوفيين، أما البصريون ففرقوا بين صلة «أي» و«وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ»، أي: وهو الذي هو في السماء إله، أما صلة «أي» فلم يشترطوا فيها الطول؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا، فأغنت الإضافة عن الطول وقامت مقامه، وقد مثل المؤلف لحذف العائد في صلة «أي» بقول الله ﷻ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، أي: هو أشد. ينظر: توجيه اللمع ص ٤٩٨، والمقرب ص ٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٥١، وتحريم الخصاصة ١/ ١٥٧، والتصريح ١/ ١٧٢.

إِلَهُ^(١)، ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢).

وَمَنْصُوبًا^(٣) فِي نَحْوِ: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٤)،

(١) سورة الزخرف، من الآية (٨٤). و«إله»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد؛ وخبره مفرد وهو «إله»، وقد طالت الصلة بالجار والمجرور، و«في السماء» متعلق بـ «إله»؛ لأنه بمعنى «معبود»، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها. ينظر: أوضح المسالك ١٧١/١، والتصريح ١٧٢/١.

(٢) سورة مريم، من الآية (٦٩). و«أي»: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. و«أشد»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو»، وهو العائد.

(٣) يجوز حذف عائد الصلة المنصوب في مواضع، وقد أشار المؤلف إليها من خلال التمثيل لها بالأثلة المذكورة.

(٤) سورة يس، من الآية (٣٥). وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ﴾ بالهاء. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٤٠.

والمؤلف يشير بهذه الآية إلى موضع من مواضع ذكرها النحاة يُحذف فيها العائد المنصوب جوازًا، وهو إذا كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بفعلٍ أو وصفٍ، نحو قول الله ﷻ: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [سورة الفرقان: ٤١]، أي: الذي بعثه، وقوله: ﴿وَلَكُمُ فِيهَا مَا تَشْتَهُي أَنفُسُكُمْ﴾ [سورة فصلت: ٣١]، أي: ما تشتهيه. والقراءة من دون الهاء شاهدٌ على حذف العائد إذا كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بفعلٍ، ومثال حذف العائد إذا كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بوصفٍ: «الذي أنا معطيك درهمًا» التقدير: معطيكه. وعلى هذا يمتنع حذف العائد إن كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بغير فعلٍ أو وصفٍ، وهو الحرف نحو: «جاء الذي إنه منطلق»، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبًا بفعل ناقص، نحو: «جاء الذي كانه زيد»، فالهاء هنا خبر «كان» مقدم، وهي العائد، ولا يجوز حذفه.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١، والمقاصد

=

﴿يَمَاءَ أَنَّهُمْ رِيْعٌ﴾^(١)، ﴿مَا أَنتَ قَاضٍ﴾^(٢).

الشافعية ١/ ٥٢٨، والبرود الضافية ١/ ١٠٦٦، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٧.

(١) سورة الطور، من الآية (١٨).

والمؤلف يشير بهذه الآية إلى موضع آخر من مواضع حذف العائد المنصوب، وهو أن يكون العائد ضميرًا منصوبًا منفصلاً جوازًا، فالتقدير في الآية: بما آتاهم إياه، ويجوز أن يكون التقدير: بما آتاهموه، لكن انفصاله في هذا الموضع أولى من اتصاله. فإن كان الضمير منفصلاً وجوبًا لم يجز الحذف، نحو: «جاء الذي إياه أكرمت»؛ فقد فصل الضمير هنا لغرض وهو الدلالة على الحصر والاختصاص والاهتمام، وحذفه مُقَوّت لما فصل من أجله، ويوقع في إلباسه بالمتصل. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٧، والتصريح ١/ ١٧٤، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٨، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٨٢.

(٢) سورة طه، من الآية (٧٢).

وفي هذه الآية حذف العائد؛ إذ التقدير: ما أنت قاضيه، وهذا العائد المحذوف مجرور بإضافة الوصف الصالح للعمل إليه، فلعل المؤلف أورد هذا الشاهد هنا لينبه على أنه يجوز حذف العائد مجرورًا بإضافة الوصف إليه، كما جاز حذفه منصوبًا؛ لأنه مثله في المعنى، فهو في الأصل مفعول به، فالصفة ناصبة له تقديرًا. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٧، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٩، والدر المصون ٨/ ٧٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٥٧، وإرشاد السالك ١/ ١٥٤.

وقد زعم بعض النحاة أن الضمير في هذه الآية منصوب وليس مجرورًا، نصّ على ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل (٣/ ٧٦)، حيث قال: «على أن من النحويين من يزعم أن هذا الضمير ليس مجرورًا بالإضافة، بل هو منصوب، وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة»، وعلى هذا ربما يكون المؤلف قد أورد هذه الآية هنا شاهدًا على حذف العائد المنصوب؛ لكونه ضميرًا متصلًا منصوبًا بوصف. ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٤٥٧، والبرود الضافية ص ١٠٦٧.

وَمَخْفُوضًا^(١) فِي نَحْوِ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٢).
لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ ∴ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ^(٣)

(١) يجوز حذف العائد المجرور بحرف جرٍّ به الموصول لفظاً ومعنى ومتعلقاً، نحو: «مررتُ بالذي مررتُ»، أي: مررتُ بالذي مررتُ به، فحذف العائد لوضوح الدلالة عليه، ومنه ما استشهد به المؤلف، وهو قول الله ﷻ: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٣]، التقدير: ويشرب مما تشربون منه. والموصوفُ بالموصول في ذلك كالموصول؛ أي يجوز حذف العائد إذا كان مجروراً بحرف جرٍّ مماثلٍ للحرف الذي جرَّ به الموصوفُ بالموصول، وقد مثَّل له المؤلف بالبيت الآتي ذكره.

ولا يجوز حذف العائد إذا لم يكن الموصول مجروراً أو موصوفاً بمجرور، نحو: «جاء الذي مررتُ به»، أو كان مجروراً بغير ما جرَّ به العائد، نحو: «مررتُ بالذي سلمت عليه». ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٢٣، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٨، وإرشاد السالك ١/ ١٥٥، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣.

(٢) سورة المؤمنون، من الآية (٣٣).

(٣) جزء بيت من بحر البسيط، وهو بكماله:

لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

نسب لكعب بن زهير في المقاصد النحوية ١/ ٤١٥، والتصريح ١/ ١٧٦، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٣، والتعليقة على المقرب ص ١٠٦، وأوضح المسالك ١/ ١٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٦٠.

والشاهد في قوله: «رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ»؛ حيث حذف عائد الصلة المجرور، والتقدير: «ركنت إليه»، والذي سَوَّغ ذلك هو كونُ العائد مجروراً بحرف جرٍّ مماثلٍ للحرف الذي جرَّ به الموصوفُ بالموصول -وهو «الأمر»-.

ثُمَّ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ (١) الْعَهْدِيَّةِ أَوْ الْجَنَسِيَّةِ (٢).

(١) قوله: «الْمُحَلَّى بِاللَّامِ» يشعر أنه يذهب إلى أن حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل، وهذا المذهب منسوب إلى المتأخرين، ونسبه بعضهم إلى جمهور النحاة، ونسبه جمعٌ من النحاة إلى سيبويه، وهي نسبة غير صحيحة، والدليل على أنه اللام وحدها تخطّي العامل الضعيف إيّاها، نحو: «بالرجل»، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها؛ ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف، وذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أل» بكمالها، فهي أداة ثنائية الوضع، والهمزة فيها همزة قطع أصلية، كهمزة «أم»، لكنها وُصلت لكثرة الاستعمال، وذهب سيبويه إلى أنه «أل» فهي حرف ثنائي، وهمزته همزة وصل، ونسب إلى المبرد القول بأن المعرّف هو الألف وحدها، واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام، والهمزة المُعرّفة. ينظر: كتاب سيبويه ١/١٤٧، و٣/٣٢٤، و٤/٢٢٦، ومعاني الحروف للرماني ص ٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٧٢٣، ورصف المباني ص ٧٠، وجواهر الأدب للإربلي ١/٣٠٣، والتذليل والتكميل ٣/٢١٧، والمقاصد الشافية ١/٥٥٠.

(٢) «أل» التي للتعريف تنقسم قسمين: عهديّة، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما للعهد الذكري، وهي ما سبق لمصحوبها ذكرٌ في الكلام، نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَفَعَلْنَا لِرَسُولِهِ الْقَوْلَ﴾ [سورة المزمّل: ١٥-١٦]، ونحو: ﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْلِ نَارِهِ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي رُجَاةٍ الزُّجَاجَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [سورة النور: ٣٥]. وإما للعهد الذهني، وهي ما يكون مصحوبها معهوداً ذهنياً، نحو: قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [سورة التوبة: ٤٠]، ونحو: ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [سورة الفتح: ١٨]، ونحو: وإما للعهد الحضورى، وهي ما يكون مصحوبها حاضراً، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٣].

والجنسية إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كلمة «كل» على طريق الحقيقة بدون تجوز، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ [سورة العصر: ٢-٣]، أي: كل إنسان، بدليل الاستثناء، وإما لاستغراق خصائص الجنس، وهي التي

=

نَحْوُ: «الرَّجُلُ»^(١).

وَأَبْدَأُهَا مِثْلَ لُغَةٍ^(٢).

تخلفها كلمة «كل» على طريق المجاز، نحو: «أنت الرجل علماً وأدباً»، أي: الكامل في العلم والأدب، وإما لتعريف الحقيقة، أي الماهية، وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [سورة الأنبياء: ٣٠]، أي: من حقيقة الماء. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٧، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٧٠، والجنى الداني ص ١٩٤، ومغني اللبيب ص ٧٧.

وما ذكره المؤلف من تقسيم «أل» إلى عهدية وجنسية هو مذهب جمهور النحاة، وخالفهم أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (ت ٦٢٥ هـ) فزعم أن «أل» تكون للعهد أبداً لا تفارقه. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٧، والتذيل والتكميل ٣/ ٢٣١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٣١٠.

(١) يبدو أن المؤلف يمثل بهذا المثال لـ «أل» العهدية والجنسية بجميع أقسامهما؛ فإن سبق ذكر مصحوبها فهي للعهد الذكري، نحو: «جاءني رجل فأكرمت الرجل»، وإن كان معهوداً ذهناً فهي للعهد الذهني، نحو: «جاء الرجل»، وإن كان حاضراً فهي للعهد الحضور، نحو: «جاءني هذا الرجل». وإن خلفتها «كل» حقيقة فهي لاستغراق الأفراد، نحو: «الرجل يولد ضعيفاً»، أي: كل رجل. وإن خلفتها مجازاً فهي لاستغراق خصائص الجنس، نحو: «زيد الرجل علماً»، وإذا لم تخلفها «كل» فهي لبيان الحقيقة أو الماهية، نحو: «الرجل خير من المرأة»، أي: جنس الرجل.

(٢) وهي لغة حمير وبعض طيء، ومنه ما ورد عن النبي ﷺ: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ مُصِيَّامٌ فِي أَمْسَفَرٍ»، يريد: ليس من البر الصيام في السفر. وقال ابن هشام: «وقيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو: غلام وكتاب، بخلاف: رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: (خذ الرُمَحَ واركب امْفَرَسَ)، ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم...». مغني اللبيب ص ٧١. وينظر: البديع ٢/ ٥٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٠، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٤١، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٨.

وَقَدْ تَزَادَ قَتْلُزَمْ، نَحْوُ: «الَّذِي» وَفُرُوعِهِ، وَ[«النَّضْرُ»]^(١)، وَ«السَّمَوُّالُ» عِلْمَيْنِ،
أَوْ تَنَفُّكُ، نَحْوُ: «الْحَارِثُ» وَ«الْيَزِيدُ» كَذَلِكَ^(٢).
وَالْمُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ مَعْنَى، كَ «غَلَامِي»^(٣).
وَهُوَ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِلَّا الْمُضَافَ لِيَضْمِيرٍ فَكَالْعِلْمِ^(٤).

(١) في النسختين المعتمدتين: «النظر»، والصواب ما أثبتته.

(٢) تجيء «أل» زائدة فلا تفيد التعريف حينئذ، وزيادتها إما لازمة، وإما غير لازمة، فالزيادة اللازمة كما في الأسماء الموصولة، كـ «الذي، والتي، والذين، واللاتي» ونحوها؛ لأن تعريف الموصول إنما هو بالصلة لا بـ «أل» على الأصح، و«أل» زائدة لازمة، وكما في الأعلام التي قارنت الأداة فيها التسمية، كـ «اللات، والعزى، والنضر، والسّموّال»، أعلامًا.
والزائدة غير اللازمة كالزائدة للمح الأصل، أي لأجل أن يلحق السامع الأصل المنقول عنه هذا العلم، مثاله: (الفضل)، فلو حذفت (أل) لصح الكلام، ولم نحتاج إلى «أل»؛ لأنه علم، فحصلت معرفته بالعلمية؛ فتكون «أل» زائدة، لكنها زيدت لأجل لمح الأصل الذي هو المصدر؛ لأن (فَضْل) مصدر فَضَّلَ يَفْضُلُ فَضْلًا، ونحو ذلك: «الْحَارِثُ، وَالْيَزِيدُ، وَالْعَبَّاسُ، وَالْحَسَنُ، وَالنَّعْمَانُ». وقد تزايد زيادةً غير لازمة للاضطرار. ينظر في ذلك: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٧٠، وإرشاد السالك ١/ ١٥٨، والمقاصد الشافية ١/ ٥٥٧، وشرح الأشموني ١/ ١٦٩.

(٣) يشير إلى النوع السابع من أنواع المعارف، وهو ما أضيف إضافة محضة إلى واحد من المعارف المذكورة قبل، نحو: «غلامي، وغلّام زيد، وغلّام هذا، وغلّام الذي في الدار، وغلّام القاضي».
(٤) رتبة المعارف بالإضافة كرتبة ما أضيف إليه؛ فـ «غلّام زيد» في رتبة العلم، و«غلّام هذا» في رتبة الإشارة، وهكذا، إلا المضاف إلى المضمّر فليس في رتبة المضمّر، وإنما هو في رتبة العلم، والدليل على ذلك أنك تقول: «مررت بزيد صاحبك» فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمّر، فلو كان في رتبة المضمّر لكانت الصفة أعرف من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصح. وذهب المبرد إلى أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائمًا، وذهب بعض النحاة إلى أنه في ربتها مطلقًا ولا يستثنى المضمّر. ينظر: شرح جمل الزجاجي =

بَابُ [الْفِعْلُ]

[١٤ ظ] الْفِعْلُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَأَمْرٌ، وَمُضَارَعٌ.

فَيَعْرِفُ الْمَاضِي بِنَاءِ التَّأْنِيثِ السَّكِينَةِ^(١)، نَحْوُ: «قَامَ».

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، إِلَّا مَعَ وَائِ الْجَمَاعَةِ فَعَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «قَامُوا»،

أَوْ التَّاءِ، أَوْ «نَا»، أَوْ التَّوْنِ، فَعَلَى السُّكُونِ، نَحْوُ: «قُمْتُ، وَقُمْنَا وَقُمْنَ»^(٢).

وَيَعْرِفُ الْأَمْرُ^(٣) بِإِفَادَةِ الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ^(٤)، نَحْوُ: «قُمْ».

=

لابن عصفور ١٣٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣١٣/٢، والتذيل والتكميل ١١٦/٢،

وشرح شذور الذهب ص ٢٠٢، والتصريح ٩٦/١، وحاشية الصبان ١٦٠/١.

(١) أي: بقبول تاء التأنيث الساكنة، كـ «قام، وقعد، ونعم، وبئس»، نقول: «قامت، وقعدت، ونعمت،

وبئست»، وقُيدت التاء بالسكون؛ احترازًا من المتحركة؛ فإنها خاصة بالاسم، نحو: «قائمة».

(٢) يظهر من كلام المؤلف أنه يذهب مذهب من يرى أن الفعل الماضي يُبنى على الضمّ والسكون

كما يبنى على الفتح، وبعض النحاة يرى أنه مبني على الفتح دائماً لفظاً أو تقديرًا، وما سُكِّنَ منه

نحو: «ضربتُ، وضربنا، وضربنَ» فلعارضٍ أوجه كراهة توالي المتحركات فيما هو كالكلمة

الواحدة، وما ضُمَّ نحو: «ضربوا» فلمناسبة الواو؛ وذلك ليجري الباب على سنن واحد. ينظر:

أوضح المسالك ٦١/١.

(٣) من الملاحظ أنه قدم الماضي والأمر على المضارع؛ وذلك لأنهما أقعدُ منه في باب الفعلية؛ إذ

لم يشبها الاسم مشابهةً تلحقهما به في الإعراب، بخلاف المضارع فإنه أشبه اسمَ الفاعل في

اللفظ والمعنى؛ فلذلك أعرب، وقدم الماضي لأنه مبني باتفاق، وأما الأمر فبعضهم يقول

بإعرابه، وأما المضارع فهو معرب. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١٥٠/١، والبهجة

المرضية ص ١٧.

(٤) فلا بد فيه من وجود الأمرين، فإذا دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة كـ «نَزَالِ،

وصَهْ، وَحَيَّهْلَ» فلا تكون فعلٌ أمر، بل اسمٌ فعلٍ أمر، وإذا قبلت الياء ولم تدلَّ على الطلب كـ

=

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ^(١)، إِلَّا الْمُعْتَلَّ، فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «اغْزُ،
وَاحْشِ، وَارْمِ»^(٢)، وَإِلَّا نَحْوُ: «قُومَا، وَقُومُوا، وَقُومِي»، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ^(٣).
وَيُعْرَفُ الْمُضَارِعُ بِـ «لَمْ»^(٤)، نَحْوُ: «يَقُومُ».
وَأَوَّلُهُ حَرْفٌ مِنْ «أَنْتِ»^(٥)، مَضْمُومٌ إِنْ كَانَ الْمَاضِي رُبَاعِيًّا، كـ «يُكْرِمُ،
وَيُدْخِرُ»، وَإِلَّا فَمَفْتُوحٌ، كـ «يَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ»^(٦).

«تقومين، وتقعدين» فلا تكون فعل أمر، بل تكون فعلاً مضارعاً. ينظر: شرح ابن الناظم على
الألفية ص ١١، والمقاصد الشافية ١ / ٦٤.

(١) وذلك إذا لم يتصل به شيء وكان صحيح الآخر، نحو: «اقرأ، واكتب»، أو اتصلت به نون
النسوة، نحو: «وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ» [سورة الأحزاب: ٣٣].

(٢) فـ «اغْزُ» فعل أمر مبني على حذف الواو؛ لأن أصله: «اغْزُو»، و«احْشِ» فعل أمر مبني على
حذف الألف؛ لأن أصله: «احْشِي»، و«ارْمِ» فعل أمر مبني على حذف الباء؛ لأن أصله: «ارْمِي».
(٣) وخلاصة ذلك أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه؛ فيبنى على السكون إذا لم يتصل به
شيء، نحو: (اضرب)، ويبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلاً، نحو: «اغْزُ، واحْشِ،
وارْمِ»، ويبنى على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو:
«قُومَا، وَقُومُوا، وَقُومِي»، إلا إذا اتصلت به نون التوكيد فيبنى على الفتح، نحو: «اجتهدن».
ينظر: أوضح المسالك ١ / ٦١، وشرح الأشموني ١ / ٤٥.

(٤) أي: بصلاحه للمجيء بعد «لَمْ» الجازمة، نحو: «يقوم» نقول: «لم يقم». ينظر: شرح ابن الناظم
ص ١٠، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٩٢.

(٥) ودخول إحدى هذه الزوائد الأربع عليه علامة أخرى له. ينظر: شرح اللمع في النحو للباقولي
الأصبهاني ص ٦٦، والبهجة المرضية ص ٥٧٢.

(٦) أي: يضم أوله إن كان ماضيه رباعياً، ويفتح أول الثلاثي والخماسي والسداسي. ينظر: شرح
المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١ / ٣٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤٨.

فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ^(١)، نَحْوُ: ﴿يَتَرَيَّضْنَ﴾^(٢)،
أَوْ نُونُ التَّوَكُّيدِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ^(٣)، نَحْوُ: ﴿يَلْسَجَنَّ وَيَكُونَا﴾^(٤) [١٥ و].
وَالْإِلَّا أَعْرَبَ، فَيَرْفَعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ بِالتَّجَرُّدِ عَنْهُمَا^(٥)، نَحْوُ: «يَقُومُ».
وَيُنْصَبُ بِ^(٦) «لَنْ» نَحْوُ: «لَنْ أَبْرَحَ».

(١) هذا مذهب سيويه وجمهور النحاة؛ أن الفعل المضارع يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة؛ حملاً على الماضي المتصل بها، وذهب ابن درستويه، والسهيلي، وأبو بكر بن طلحة وطائفة من النحويين إلى أن الفعل المضارع يكون معرباً إذا اتصلت به نون النسوة، وإعرابه مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي. ينظر: كتاب سيويه ١/ ٢٠، ونتائج الفكر للسهيلي ص ١١٠، ١١١، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٦٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٥، والتذيل والتكميل ١/ ١٢٩، وتعليق الفرائد ١/ ١٣٠، وجمع الهوامع ١/ ٧٣.
(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٢٨).

(٣) مذهب جمهور النحاة أن المضارع يبنى على الفتح إذا باشرته إحدى نونَي التوكيد، فإذا انتفت المباشرة، بأن فصل بين الفعل والنون بواو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين أعرب، وذهب الأخفش والزجاج والفارسي وآخرون إلى أن المضارع مبني إذا اتصلت به نون التوكيد، سواء باشرته أو لم تباشره. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٢، والتذيل والتكميل ١/ ١٢٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩.
(٤) سورة يوسف، من الآية (٣٢).

(٥) هذا مذهب الفراء، ونسب لجمهور الكوفيين ولحُذَّاقهم؛ قالوا إن عامل الرفع في الفعل المضارع تجرؤه من الناصب والجازم، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أن العامل فيه هو وقوعه موقع الاسم، وذهب الكسائي إلى أنه هو حروف المضارعة التي في أول الفعل، وذهب ثعلب إلى أنه هو مضارعة الاسم. ينظر: كتاب سيويه ٣/ ٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٥٣، والمقتضب ٢/ ٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢، والتصريح ٢/ ٣٥٧.

(٦) الناصب للفعل المضارع - كما سيبينه المؤلف - ينقسم قسمين: ناصب بنفسه، وناصب بإضمار «أن» بعده؛ فالناصب بنفسه أربعة أحرف، هي: «لَنْ»، و«كَيَّ» المصدرية، و«إِذَنْ»،

=

وَبِ «كَيِّ» الْمَصْدَرِيَّة^(١)، نَحْوُ: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾^(٢).
وَبِ «إِذَنْ» إِنْ صُدِّرَتْ - وَقَلَّ نَحْوُ: (وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا)^(٣)، (فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)^(٤) -

و«أَنَّ». وما ينصب بإضمار «أَنَّ» قسمان: الأول: ما تضمّر «أَنَّ» بعده جوارًا؛ وهو خمسة: لام التعليل، و«أَوْ»، والواو والفاء و«ثُمَّ» العاطفات على اسم خاص. والثاني: ما تضمّر بعده وجوبًا؛ وهو ستة: «كَيِّ» الجارة، و«حتّى»، ولام الجحود، و«أَوْ» بمعنى «إلى» أو بمعنى «إلا»، وفاء السببية وواو المعية مسوقتين بنفي محض أو طلب بالفعل. وقد حُكي عن الخليل أنه لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ «أَنَّ» مضمرة أو ظاهرة. ينظر: شرح كتاب سيوييه للسيرافي ١/ ٣٥، وشرح المقدمة المحسوبة لابن بابشاذ ١/ ٢٢٦، والبدیع ١/ ٥٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٠.
(١) «كَيِّ» المصدرية تنصب الفعل المضارع بنفسها، احترازًا من التعليلية؛ فإن الناصب بعدها «أَنَّ» مضمرة جوارًا - كما سيذكره المؤلف بعد قليل -، وتعين أن تكون مصدرية إن سبقتها اللام كما في الآية المذكورة: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾، فليست هنا تعليلية؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٤٣.

(٢) سورة الحديد، من الآية (٢٣).

(٣) سورة الإسراء، من الآية (٧٦). وهي قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود. ينظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص ٣٤، و٧٧، والكشاف ٣/ ٥٤١، والبحر المحيط ٧/ ٩٢.
وقد جاءت «إِذَنْ» في هذه الآية غير متصدرة ووقعت بين واو العطف والفعل المضارع، وحينئذ يجوز فيها الإعمال كما في هذه القراءة، وهو قليل، والغالب والأجود أن يُرفع الفعل المضارع بعدها على الإهمال، وبه قرأ السبعة، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد «إِذَنْ» غير معتمد على ما قبلها. ينظر: كتاب سيوييه ٣/ ١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢١، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٥.

(٤) سورة النساء، من الآية (٥٣). وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب. ينظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص ٣٤، والكشاف ١/ ٥٢٢. وقد جاءت «إِذَنْ» في هذه الآية غير

وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا أَوْ مُتَفَصِّلًا بِـ «لَا» النَّافِيَةِ أَوْ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ
جَوَابُهُ، نَحْوُ: «إِذَنْ أَكْرَمَكَ»، وَ«إِذَنْ لَا أَهْيَنَكَ»^(١)، وَ:
إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ ∴^(٢)
وَ«أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةُ، نَحْوُ: «أَنْ يَغْفِرَ»^(٣).
فَإِنْ سَبَقَتْ بِعِلْمٍ فَهِيَ الْمُخَفَّفَةُ^(٤)، نَحْوُ: «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى»^(٥).

=

- متصدرة ووقعت بين فاء العطف ولفعل المضارع، والكلام فيها كالكلام على سابقتها.
- (١) يشترط لنصب «إذن» الفعل المضارع - كما ذكر المؤلف - ثلاثة شروط:
- الأول: أن تكون واقعة في صدر الكلام، أي لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، فلا يكون خبراً له.
- الثاني: أن يكون الفعل بعدها بمعنى الاستقبال، لا بمعنى الحال.
- الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بفواصل، إلا إذا كان الفاصل بالقسم أو بـ «لا» النافية، نحو:
- «إذن أكرمك، وإذن والله أكرمك، وإذن لا أحيئك»، جواباً لمن قال: «أنا أتيك».
- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٥، والتصريح ٢/ ٣٦٧.
- (٢) جزء من صدر بيت من بحر الوافر، وهو بكماله:
- إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
- لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٩١، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣، والمغني ص ٩١٠، والتصريح ٢/ ٣٦٩.
- والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «نرميهم» بـ «إذن» مع الفصل بينهما بالقسم، والقسم هنا لا يُعَدُّ حاجزاً.
- (٣) سورة النور، من الآية (٢٢).
- (٤) تكون «أن» مخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته، كما في الآية التي ذكرها المؤلف، ومنه قول الله ﷻ: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» [سورة طه: ٨٩]. ينظر:
- شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٧، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ١/ ١٢٦.
- (٥) سورة المزمل، من الآية (٢٠).

أَوْ بَظَنٍّ، فَالْوَجْهَانِ^(١)، نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٢)، وَالْأَرْجَحُ النَّصْبُ.

وَتُضْمَرُ جَوَازًا بَعْدَ لَامِ «كَيَّ»^(٣)، نَحْوُ: ﴿لِيَغْفِرَ﴾^(٤)، إِلَّا فِي نَحْوِ: ﴿لَتَأْتِيَ

(١) إذا وقعت «أَنَّ» بعد الظنّ جاز أن تكون مخففة من الثقيلة ومصدرية؛ لذا جاز نصب الفعل المضارع بعدها ورفعها، والنصب أرجح من الرفع. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣/٤، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ١/١٢٦.

(٢) سورة المائدة، من الآية (٧١). وقد قرئ الفعل «تكون» بالنصب والرفع، فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالنصب، وقرأ أبو عمرو وحمره والكسائي بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٧، والعنوان ص ٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٢.

فالرفع على أنها مخففة من الثقيلة، على اعتبار أن الحسبان ظن غالب، فهو بمعنى العلم، وذلك أنه نُزل حسبائهم لقوته في صدورهم منزلة العلم، والنصب على أنها مصدرية، على اعتبار أن الحسبان ليس من أفعال التحقيق. ينظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٨، وشرح الرضي على الكافية ٣٣/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٣٥/٣، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ١/١٢٦.

(٣) تضرر «أَنَّ» الناصبة للفعل المضارع إضمارًا جائزًا في موضعين، هذا أولهما، وهو بعد لام التعليل إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ «لا»، فمن إظهارها قول الله ﷻ: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة الزمر: ١٢]، ومن إضمارها قوله تعالى: ﴿وَأَمَرْنَا لِيُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٧١].

وذهب الكوفيون إلى أن المضارع بعد لام التعليل منصوب بها نفسها، وذهب ثعلبٌ إلى أنه منصوب بها لقيامها مقام (أَنَّ)، فهي عاملة على سبيل النيابة. ينظر: إصلاح الخلل ص ٥٠، واللباب للعكبري ٣٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٧، وإرشاد السالك ٧٧٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٧/٦، والتصريح ٣٨٨/٢.

(٤) وردت هذه الكلمة في آيات، منها الآية (١٠) من سورة إبراهيم، وهي قوله تعالى: ﴿يَدْعُوهُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، وقد نصب الفعل بـ «أَنَّ» مضمرة جوازًا بعد لام التعليل.

يَعْلَمُ^(١)، ﴿يَتَلَايَكُنَ﴾^(٢).

وَبَعْدَ «أَوْ» وَالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَ«ثُمَّ» عَاطِفَاتٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ^(٣)، نَحْوُ: ﴿لَا وَحْيًا
أَوْ مِنْ وَرَأَيْ جَمَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٤) [١٥ ظ]،
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(٥)

(١) سورة الحديد، من الآية (٢٩). وقد التزم إظهار «أَنْ» في هذه الآية؛ لاقتران الفعل بعدها بـ «لا»، وهي هنا زائدة مؤكدة.

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٥٠). وقد التزم إظهار «أَنْ» هنا؛ لاقتران الفعل بـ «لا»، وهي هنا نافية.

(٣) هذا هو الموضع الثاني مما يُنصب فيه المضارع بعد «أَنْ» مضمرة جوازاً، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص، أي: صريح غير مقصود به معنى الفعل، نحو: «أعجبتني قراءتك وتفهم»، واحترز بذلك من نحو: «الطائر فيغضب زيد الذباب»؛ فإن: «يغضب» معطوف على اسم الفاعل، ولا يمكن أن ينصب؛ لأن اسم الفاعل مؤول بالفعل؛ لأن التقدير: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، ولا يستعمل في هذا الموضع من حروف العطف إلا «أو»، والواو، والفاء، و«ثم»، كما ذكر المؤلف ومثّل. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٨٩، وإرشاد السالك ٧٨٦/٢، وتمهيد القواعد ٤٢٥٩/٨، والمقاصد الشافية ٨٧/٦.

(٤) سورة الشورى، من الآية (٥١).

(٥) صدر بيت من بحر الوافر، وهو بكماله:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

لميسون بنت بحدل الكلية أم يزيد بن معاوية تشكو من حياة الحضر، في: مغني اللبيب ص ٣٧٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٤١/٢، والتصريح ٣٨٨/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦٥/٥، وبلا نسبة وبرواية «اللُّبْسُ» مكان «وَلُبْسُ» في: كتاب سيبويه ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧، وشرح الرضي على الكافية ٥٣/٤.

الشفوف: جمع شَفَّ، بالفتح، ويكسر، وهو الثوب الرقيق. ينظر: لسان العرب (ش ف ف) ١٨٠/٩.

والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «تَقَرَّرَ» بـ «أَنْ» مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها

=

- (١) لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ ∴
- (٢) وَفَتَلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ ∴

=

اسمٌ خالص.

(١) صدر بيت من بحر البسيط، وهو بكماله:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُؤَثِّرُ إِثْرًا عَلَى تَرَبِّ

لرجل من طيء في: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٨، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٥٧، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٩، وتوضيح المقاصد ٤/١٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢ وشفاء العليل ٢/٩٣٧.

المعترّ: الفقير المعترض لطلب حاجة دون أن يسأل. إتراب: مصدر «أَتَرَبَ»، أي: استغنى وكثر ماله، فصار كالتراب. التَّرب: الفقر.

المعنى: لولا توقعي وجود فقير فأعطيه من مالي، ما كنت أؤثر أثر الغنى على الفقر.

والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «أرضي» بـ «أن» مضمرة جوازًا بعد فاء العطف التي تقدمها اسمٌ خالص، وهو «تَوَقُّع».

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط، وهو بكماله:

إِنِّي وَفَتَلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ ... كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

لأنس بن مدركة الخثعمي بعدما قتل السليك بن السلكة، في: المقصور والممدود للقالبي ص ٣٩٥، والمقاصد النحوية ٤/١٨٨٣ والتصريح ٢/٣٩٠. وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٨، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٨٩، وتحرير الخصاصة ٢/٦١٩، وشرح ابن عقيل ٤/٢١، وهمع الهوامع ٢/٤٠٤.

سُلَيْك: اسم رجل من الصعاليك. أَعْقَلَهُ: أدفع ديتَه. عافت: كرهت الشرب وغيره.

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم ودأه، بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى؛ ليتنفع سواه.

والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «أعقل» بـ «أن» مضمرة جوازًا بعد «ثم» العاطفة التي تقدمها اسمٌ خالص، وهو «فَتَل».

وَوُجُوبًا بَعْدَ «كَيِ» التَّعْلِيلِيَّةِ^(١)، نَحْوُ: ﴿كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً﴾^(٢).

وَبَعْدَ «حَتَّى»^(٣) إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ لِمَا قَبْلَهَا^(٤).

(١) «كي» التعليلية حرف جر، ويُنصب الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة، والمصدر المؤول في محل جر، وسبق أن «كي»، ويتعين كونها تعليلية إن تأخرت عنها اللام أو (أن)، نحو: «جئتُك كي لتقضيَنِي حقي»، فهي هنا تعليلية وليست مصدرية؛ لامتناع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر، ونحو: قول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا ... لَسَانُكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتَخْدَعَا

فهي هنا تعليلية أيضًا؛ لثلا يدخل الحرف المصدرية على مثله، ويجوز الأمران في الآية التي مثل بها المؤلف، وهي: ﴿كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً﴾، فيصح أن تكون مصدرية، فيكون قبلها لام التعليل مقدرة، وأن تكون تعليلية، فيكون بعدها «أن» مضمرة.

وذهب الكوفيون إلى أن (كي) دائماً حرف مصدرية ناصب للفعل المضارع بنفسه، ولا تأتي أبداً جارة، وعن الأخفش أنها جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» مضمرة أو ظاهرة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٧، وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٣٢، وإرشاد السالك ٢/٧٦٥، والمساعد ٣/٧٠، والتصريح ٢/٣٦٠.

(٢) سورة الحشر، من الآية (٧).

(٣) ذهب الكوفيون إلا الإمام ثعلباً إلى أن «حتى» تنصب المضارع بنفسها كما تجر الاسم بنفسها، وذهب الإمام ثعلب إلى أنها هي الناصبة للفعل المضارع، لكن ليس بنفسها، إنما لقيامها مقام (أن). ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣٢، و١٣٧، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٧٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٩٥، والإنصاف ٢/١٤١ (مسألة ٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٩، و٢٠، والمقاصد الشافية ٦/٣٦، وائتلاف النصرة ١٥٣.

(٤) تضمير «أن» وجوباً بعد «حتى» فينصب بعدها المضارع إذا كان مستقبلاً، وذلك بالنظر إلى ما قبلها، بمعنى أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد «حتى» مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها، سواء كان مستقبلاً أيضاً بالنظر إلى زمن التكلم أو لا، وتكون بمعنى «إلى» كما في الآية: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾، أي: إلى أن يرجع، أو بمعنى =

نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(١)، وَ«أَسْلَمْتُ حَتَّىٰ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ».
وَبَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ^(٢)، نَحْوُ: «مَا كُنْتُ - أَوْ لَمْ أَكُنْ - لِأَفْعَلِ»^(٣).
وَبَعْدَ «أَوْ» بِمَعْنَى «إِلَى»، أَوْ «إِلَّا»^(٤)، نَحْوُ: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»،
وَ«لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ».

«كي»، نحو: «أَسْلَمْتُ حَتَّىٰ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ»، أي: كي أدخل. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك
٢٤/٤، وشرح الرضي على الكافية ٥٦/٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٢٧/٢، وهمع
الهوامع ٣٨٠/٢.

(١) سورة طه، من الآية (٩١).

(٢) ذهب جمهور الكوفيين إلى أن المضارع بعد لام الجحود منصوب بها نفسها، وذهب ثعلبٌ إلى
أنه منصوب باللام، لكن ليس بنفسها، وإنما لقيامها مقام (أَنْ)، فهي عاملة على سبيل النيابة.
ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦١، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٧٥، وإصلاح
الخلل الواقع في الجمل ص ٥٠، و٥١، واللباب للعكبري ٣٨/٢، والتصريح ٣٧١/٢.

(٣) لام الجحود: هي اللام التي تقع بعد كَوْنٍ منفيٍّ بـ «ما» أو «لم»، ولا تدخل إلّا على الفعل
المضارع، وينصب بعدها بـ «أَنْ» مضمرة وجوبًا، نحو قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ
لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [سورة الأنفال: ٣٣]، و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [سورة
النساء: ١٣٧].

(٤) الضابط في كونها بمعنى «إلى» أو «إلا» أنه إن كان ما قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا فهي بمعنى
«إلى»، وإلا فهي بمعنى «إلا»، فالأول نحو: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»، أي: إلى أن تقضييني.
والثاني نحو: «لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»، أي: إلا أن يسلم. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية
ص ٤٧٩، وشرح ابن عقيل ٨/٤.

وَبَعْدَ فَأِ السَّبِيَّةِ وَوَاوِ الْمَعِيَّةِ ^(١) مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضٍ ^(٢)، نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ ^(٣)، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ^(٤)، ﴿وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ ^(٥).

(١) ذهب الكسائي وبعض الكوفيين - ونسب لعامتهم - إلى أن عامل النصب في الفعل المضارع في هذا الموضع هو الفاء والواو أنفسهما، وذهب الفراء وبعض الكوفيين - ونسب للكوفيين عامة - إلى أنه منصوب على الخلاف أو الصرف، ومعناه أن الفعل المضارع صُرِفَ من حال الجزم إلى حال النصب؛ لوقوعه بعد هذه الأحرف؛ استخفافاً للنصب. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦، و ١١٥، ٢٣٥، و ٢/ ٢٦٣، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ١١٧، وإصلاح الخلل ص ٤٩، واللباب ٢/ ٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨.

(٢) والطلب يشمل: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، وقد مثل المؤلف للنهي، والأمر نحو: زرني فأزورك، والدعاء نحو: «رب اعصمني ولا أجور»، والاستفهام نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [سورة الأعراف: ٥٣]، والعرض نحو: «ألا تنزل عندنا وتصيب خيرًا؟»، والتحضيض نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [سورة المنافقون: ١٠]، والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَكَلِّمْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٧٣]، و﴿يَكَلِّمْتَنَا نُزُلًا وَلَا نُنَكِّدُ﴾ [سورة الأنعام: ٢٧]. فإذا كان النفي غير محض لم ينتصب الفعل المضارع، وذلك كالنفي الداخل عليه همزة الاستفهام لقصد التقرير نحو: «ألم تأتني فأحسن إليك»، والنفي الداخل على النفي نحو: «ما يزال يأتينا فيحدثنا»، والنفي المنتقض بـ «إلا» نحو: «ما يأتينا إلا فيحدثنا»، وكذلك إذا كان الطلب غير محض، بأن يكون أمرًا بغير «افعل»، كأن يكون باسم الفعل نحو: «حسبك الحديث فينام الناس»، و«صه فأحدثك». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٨، وشرح ابن النازم ص ٤٨٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨، وإرشاد السالك ٢/ ٧٨٠، وشرح ابن عقيل ٤/ ١١.

(٣) سورة فاطر، من الآية (٣٦).

(٤) سورة آل عمران، من الآية (١٤٢).

(٥) سورة طه، من الآية (٨١).

لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ .: (١)

وَيُجْزَمُ بِـ «لَمْ» (٢).

نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾ (٣).

و«لَمَّا» (٤).

(١) صدر بيت من بحر الكامل، وهو بكماله:

لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ص ٤٠٤، والمساعد ٩١/٣، والتصريح ٣٧٦/٢، وهمع الهوامع ٣٩٣/٢، ونسب للأخطل في: كتاب سيبويه ٤٢/٣، والبدیع ٦٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٤، ولهما أو للمتوكل بن عبد الله بن نهشل بن مسافع، في: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٨/١، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٤٦، والمقاصد النحوية ١٨٧٦/٤، وورد بلا نسبة في: الأصول ١٥٤/٢، والأزهيّة ص ٧٩، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٨٥، وشرح الرضي على الكافية ٧٥/٤.

والشاهد فيه نصب المضارع (تأتي) بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية المسبوقة بنهي.

(٢) وهي حرف ينفي المضارع، ويجزمه، ويقلب زمانه إلى الماضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٨١/٤.

(٣) سورة الإخلاص، من الآية (٣).

(٤) «لَمَّا» تشارك «لم» في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وجزمه، وقلب زمانه إلى الماضي، وتفارقها من أربعة أوجه: الأول: أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمان الحال، بخلاف المنفي بـ «لم» فإنه قد يكون مستمرًا، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [سورة الإخلاص: ٣]. وقد يكون منقطعًا عنه، نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [سورة الإنسان: ١]؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا، والثاني: أنها تؤذن كثيرًا بتوقع ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿كُلٌّ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [سورة ص: ٨]، أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه، و«لم» لا تقتضي ذلك. الثالث: أن الفعل قد يحذف بعدها في السعة بخلاف «لم»، يقال: هل دخلت المدينة؟ فتقول: قاربتها ولمّا. أي: ولما أدخلها. الرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط =

نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَقِضْ﴾^(١).

وَلَا مَ الْأَمْرِ.

نَحْوُ: ﴿لِيُنْفِقْ﴾^(٢) [١٦و].

و«لَا» فِي النَّهْيِ.

نَحْوُ: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾^(٣).

وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: «إِنْ» وَ«إِذَا» حَرْفَيْنِ، وَ«مَنْ»، وَ«مَا»، وَ«مَهْمَا»، وَ«مَتَى»،

وَ«أَيَّانَ»، وَ«أَيْنَ»، وَ«أَنَّى»، وَ«حَيْثُمَا»، وَ«إِذَا» فِي الشَّعْرِ، نَحْوُ: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾^(٤).

وَيُسَمَّى الْفِعْلُ الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَزَاءً وَجَوَابًا.

=

بخلاف «لم»، نحو: إن لم تقم قمت، ولا يجوز: إن لمَّا تقم قمت. ينظر: شرح المفصل لابن

يعيش ٤١/٧، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهرى ص ٢١٢.

(١) سورة عبس، من الآية (٢٣).

(٢) سورة الطلاق، من الآية (٧).

(٣) سورة الحج، من الآية (٢٦).

(٤) سورة إبراهيم، من الآية (١٩).

ونحو: «إذا ما تسافر أسافر»، و﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [سورة النساء: ١٢٣]، و﴿وَمَا

تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ١٩٧]، و﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ

لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٣٣) [سورة الأعراف: ١٣٢]، و«متى تَقُمُ أَقُم»، و«أَيَّانَ

تُنَادِ أَجْبِكَ»، و«أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ»، و«أَنَّى تَكْتُبُ أَكْتُبْ»، و«حَيْثُمَا تَقْصِدُ أَقْصِدْ»، و«وَإِذَا

تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ». ينظر: شرح ابن الناطم على الألفية ص ٤٩٤، والتصريح ٣٩٩/٢،

والبهجة المرضية ص ٤٣٦.

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا فُرِنَ بِالْفَاءِ (١).

(١) دخول الفاء في جواب الشرط قد يكون جائزاً، أو واجباً، أو ممتنعاً.

فيجب دخول الفاء على ما لا يصلح وقوعه شرطاً لـ «إن» أو غيرها من أدوات الشرط، كأن يكون جملة اسمية، نحو: ﴿وَلَنْ يَمَسَّكَ يَخِيرَ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأنعام: ١٧]، أو طلبية، نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [سورة آل عمران: ٣١]، ونحو: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصِجْني﴾ [سورة الكهف: ٧٦]، أو فعلاً غير متصرف، نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ۖ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُوْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ﴾ [سورة الكهف: ٣٩-٤٠]، أو مقروناً بـ «قد»، أو حرف تنفيس، أو «لن» أو «ما» نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة يوسف: ٧٧]، و﴿وَلَنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سورة التوبة: ٢٨]، و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [سورة آل عمران: ١١٥]، و﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [سورة يونس: ٧٢].

فهذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطاً الفاء فيها واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور.

والممتنع اقترانه بالفاء ما كان مضارعاً مجزوماً.

والجائز دخول الفاء عليه الماضي المجزؤ عن «قد» وغيرها، نحو: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [سورة يوسف: ٢٦]، و﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [سورة النمل: ٩٠]، والأكثر خلوه منها، نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٧]، وكذا المضارع المجزؤ أو المنفي بـ «لا» أو «لم» فيجوز اقترانه بالفاء وخلوه منها، فإن اقترن بهارُفَع، نحو: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [سورة طه: ١١٢]، و﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [سورة المائدة: ٩٥]، وإن عري عنها جُزِمَ، نحو: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ سَوْفَ تَسْأَلُهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠]. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٩٨، وإرشاد السالك

=

نَحْوُ: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصُّهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾^(١).
وَقَدْ يَكُونُ الْجَوَابُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً فَتُقَرَّنُ بِهَا أَوْ بِ «إِذَا» الْفُجَائِيَّةِ^(٢)، نَحْوُ: ﴿إِنْ
يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَلِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٤).

٢/ ٨٠٢، وتحريم الخصاصة ١/ ٤٨٤.

(١) سورة يوسف، من الآية (٢٦).

(٢) تقوم «إِذَا» الفجائية مقام الفاء في الجواب إذا كان جملة اسمية، نحو: ﴿وَلِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم: ٣٦]. فكأنه قال: فهم يقنطون. ومذهب الجمهور أن الربط حيثئذ بـ «إِذَا» نفسها لا بفاء مقدرة قبلها، ونسب بعض النحاة - كأبي حيان وابن عقيل وعلي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني - إلى الأخفش القول بأنه لا يُربط بـ «إِذَا» وأن ما ورد من ذلك إنما هو على حذف الفاء، والتقدير هنا: فإذا هم يقنطون. لكن كلام الأخفش على خلاف ذلك؛ حيث قال: «فقله» ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ هو الجواب؛ لأن «إِذَا» معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء». معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٥. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣، والكناش ١/ ٢٨٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٤، والمساعد ٣/ ١٦٣، والبرود الضافية ص ١٤٩١.

(٣) سورة آل عمران، من الآية (١٦٠).

(٤) سورة الروم، من الآية (٣٦).

بَابُ

[مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ]

مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ ثَمَانِيَّةٌ:

الْأَوَّلُ: الْمَصْدَرُ (١).

وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ (٢)، كـ «ضَرَبٍ»، وَ«إِكْرَامٍ» (٣).

وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا (٤)،

(١) يعمل عمل الفعل، فيرفع الفاعل، نحو: «عَظُمَ نَفْعُ الْحَلِيمِ حِلْمُهُ»، والنائب عن الفاعل، نحو: «سَرَفِي إعطاءُ الدنانيرِ الفقيرِ»، واسم «كان»، نحو: «من نَعِمَ اللهُ كَوْنُ الْمُقَهْوَرِ عَدُوْنَا، وَكَوْنُ عَدُوْنَا الْمُقَهْوَرِ، وَيتعدى إلى المفعول به على حسب تعدّي فعله، نحو: «عرفتُ مرورَكَ بزيدٍ، وَقَدْوَمَكَ عَلَى عَمْرٍو، وَطَلَبَكَ الْعِلْمَ، وَإِعْطَاكَ الْفَقِيرَ دَرَهْمًا، وَإِعْلَامَكَ خَالِدًا جَعْفَرًا مَقِيمًا»، وَالظَرْفَ، نحو: «أعجبني قيامُ زيدٍ أَمَامَكَ، وَإِكْرَامُ عَمْرٍو يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَمِنْ أَجْلِهِ، نحو: «أعجبني إتيانُ البردِ والطِيَالِسَةِ»، وَ«أعجبني ضربُكَ زَيْدًا تَأْدِيًّا لَهُ»، وَالْحَالُ، نحو: «أعجبني قيامُ زيدٍ ضَاحِكًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٣، والمقاصد الشافية ٢١٢/٤.

(٢) قوله: «الجارى على الفعل» معناه أنه مُسَاوٍ لِلْفِعْلِ فِي اسْتِيفَاءِ حُرُوفِهِ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ اسْمِ الْمَصْدَرِ؛ فَإِنَّهُ - وَإِنْ كَانَ اسْمًا دَالًّا عَلَى الْحَدَثِ - لَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «أَعْطَى عَطَاءً، وَاغْتَسَلَ غُسْلًا، وَأَنْبَتَ نَبَاتًا»، فَإِنَّ الَّذِي يَجْرِي عَلَى «أَعْطَى، وَاغْتَسَلَ، وَأَنْبَتَ» إِنَّمَا هُوَ: «إِعْطَاءٌ، وَاغْتِسَالٌ، وَإِنْبَاتٌ»؛ لِأَنَّهَا مُسْتَوِفِيَةٌ لِحُرُوفِ أَفْعَالِهَا. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤٩٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٧٣/٢.

(٣) مَثَلُ الْمُؤَلَّفِ هُنَا بِ «ضَرَبٍ» وَ«إِكْرَامٍ» تَبَعًا لِابْنِ هِشَامٍ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَمَلِ الْمَصْدَرِ بَيْنَ مَا كَانَ مَصْدَرًا لِفِعْلِ ثَلَاثِيٍّ كـ «ضَرَبٍ» أَوْ لِأَكْثَرٍ مِنْهُ كـ «إِكْرَامٍ». ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤٩٢، وشرح قطر الندى ص ٢٦٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ٦٧٤/٢.

(٤) أي: لَا يَكُونُ مَضْمَرًا، فَلَا يَجُوزُ: «ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنٌ وَهُوَ عَمْرًا قَبِيحٌ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ الْفِعْلِ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَهُ مَضْمَرًا، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ زَهِيرٍ:

=

[مُكَبَّرًا] ^(١)، مُقَدَّمًا ^(٢)، غَيْرَ مَحْدُودٍ ^(٣)، وَلَا مُتَّبِعٍ قَبْلَ الْعَمَلِ ^(٤) [١٦ ظ]، وَأَنْ يَصْلَحَ

=

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

على أن «هو» ضمير الحديث أو العلم.

ويحتمل أن يكون معنى قوله: «أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا» ألا يحذف، وبهذا رَدُّوا على من قال في «ما لك وزيدًا» إن التقدير: وملا بستك زيدًا، لأن المصدر العامل لا يحذف. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦، وشرح قطر الندى ص ٢٦٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٩٢.

(١) في النسختين المعتمدتين: «منكراً»، وليس من شروط إعمال المصدر أن يكون منكراً، بل يعمل نكرة ومعرفة، ولا أراها إلا محرفة من: «مُكَبَّرًا»؛ لذا أثبتتها.

وقد اشترط النحاة لإعمال المصدر أن يكون مكبراً غير مصغر؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وتصغير المصدر يبعده عن مشابهة الفعل، فلا يجوز: «أعجبتني ضربك زيدًا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦، والتذيل والتكميل ١١/ ٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٩١، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٣، والتصريح ٢/ ٥.

(٢) أي: لا يكون مؤخرًا عن معموله، فلا يجوز: «أعجبتني زيدًا ضربك»، وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [سورة الكهف: ١٠٨]. ينظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٦.

(٣) أي: لا يكون محدودًا بالتاء قصداً للمرة الواحدة، فلا يقال: «أعجبتني ضربتك عمرًا»؛ لأنه بذلك غُيِّرَ عن الصفة التي اشتق منها الفعل، وأنه بالتاء صار بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٢٧.

(٤) أي لا يُتَّبِعُ بتابع قبل استيفائه ما تعلق به، من مفعول ومجرور وغير ذلك، فلا يقال: «أعجبتني ضربك الشديد زيدًا»، ولا: «عجبت من شربك وأكلك اللبن»، ولا: «عجبت من إتيانك مشيك إلى زيد»، ونحو ذلك؛ وذلك لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم تابع المصدر على معموله، كما لا يتقدم تابع الموصول على صلته. ينظر: شرح التسهيل لابن

=

مَكَانَهُ فِعْلٌ بِـ «مَا»^(١).

وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَفْسِسُ^(٢).

نَحْوُ: ﴿إِطْعَمْ فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبٍ﴾^(٣) يَتِيمًا^(٤).

=

مالك ١٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٦١/١١، وتمهيد القواعد ٢٨٢٧/٦.

(١) وكذا بـ «أَنْ» المصدرية أو المخففة من الثقيلة، فمثال ما يصلح مكانه فعلٌ مع «ما» المصدرية - وذلك إن أريد الحال - قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة الروم: ٢٨]، أي: تخافونهم كما تخافون أنفسكم، ومثال ما يصلح مكانه فعلٌ مع «أَنْ» المصدرية - وذلك إذا أريد المضي أو الاستقبال - قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥١]، أي: ولولا أن يدفع الله الناس، أو أن دفع الله الناس، ومثال ما يصلح مكانه فعلٌ مع «أَنْ» المخففة: «علمت ضربك زيداً»، فتقديره: علمت أن قد ضربت زيداً، فـ «أَنْ» هذه المخففة من «أَنْ»؛ لأنها واقعة بعد علم، وهو موضع مخصوص بالمخففة غير صالح للمصدرية. وذهب ابن مالك إلى أن تقدير المصدر بأحد هذه الأحرف غالب، وليس شرطاً في عمله، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول بعضهم: «اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوكم لعجز». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٣ وما بعدها، والتذييل والتكميل ٦٤/١١، وهمع الهوامع ٥٧/٣.

(٢) المنون هو المجرد من (أل) والإضافة، وعمله أفسس؛ لأنه يشبه الفعل؛ وذلك لأن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والتنوين يدل على التنكير، فهو في المعنى موافق لمعني الفعل. وإعمال المضاف أكثر، وذهب بعض النحاة إلى أن إعماله مضافاً ومنوئاً على حد سواء. وعمله مقترباً بـ (أل) قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده من مشابة الفعل بدخول (أل) عليه. ينظر: المقتصد ٥٦٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٥/٣، والتذييل والتكميل ٧٩/١١، وإرشاد السالك ٥٢١/١، والتصريح ٥/٢.

(٣) سورة البلد، من الآيتين (١٤، و ١٥). و«إطعام» مصدر، وفاعله محذوف، و«يتيمًا» مفعوله، والتقدير: أو إطعامه يتيمًا.

وَمُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ^(١).

نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٢).

وَمُضَافًا لِمَفْعُولٍ ذِكْرَ فَاعِلِهِ وَبِـ «أَلْ» ضَعِيفٌ^(٣).

نَحْوُ:

..... ∴ وَكَيْفَ [التَّوْفِي] ^(٤) ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ^(٥)

(١) يضاف المصدر للفاعل وينصب مفعوله، وإعماله حيثُذ أكثر؛ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه، ولأن الذي يظهر حيثُذ إنما هو عمله في الفضلة. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤٩٣، والتصريح ٥ / ٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٥١)، والحج، من الآية (٤٠). و«دَفْعٌ» مصدر عمل عمل الفعل، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو اسم الجلالة، و«الناس» مفعوله.

(٣) يضاف المصدر للمفعول فيجره ثم يرفع فاعله، وإعماله حيثُذ ضعيف؛ لأن الذي يظهر حيثُذ إنما هو عمله في العُمدة، وخصه بعضهم بالضرورة. ويعمل مقترناً بـ (أَلْ)، وعمله حيثُذ ضعيف أيضاً؛ وذلك لبعده عن مشابهة الفعل؛ لاقتراحه بـ (أَلْ)، وقد منع عمله الكوفيون وبعض البصريين. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٩٨، ٢٩٩، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦١، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٣، والتصريح ٦ / ٢.

(٤) في النسختين المعتمدتين: «الترقي» بالراء، ولم أقف عليه في أي مرجع، والوارد في مصادر التخريج: «التَّوْفِي» بالواو، وهو الصواب؛ فقد ورد البيت في المعاجم في مادة (وق ي)، وقيل في معناه: كيف تنجو من شر أنت داخل فيه، ويضرب مثلاً لمن يمتنع عن أمر لا بد له منه، والحث على الرضا بالقضاء. ينظر: الأمثال لابن سلام ص ٣٢٧، والمحيط في اللغة ٩ / ٢، وجمهرة الأمثال ١٥٤ / ٢، والأمثال للهاشمي ص ٢٠١، ومجمع الأمثال ١٤٠ / ٢.

(٥) عجز بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

فَالَا تُجَلِّلْهَا يُعَالُوكَ فَوْقَهَا ... وَكَيْفَ التَّوْفِي ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ

للمتلهم الضبعي في ديوانه ص ١٩٧، وأمالى المرتضى ١ / ١٨٥، ونسب للوليد بن عقبة في مجمع الأمثال ١ / ٣٣٥، ٢ / ١٤٠، وورد بلا نسبة في: إصلاح المنطق ص ١١١، وتهذيب اللغة

=

..... ∴ قَرُعُ الْقَوَاقِيزِ^(١) أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ^(٢)

وَالثَّانِي: اسْمُ الْمَصْدَرِ.

وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْحَالِي عَنْ بَعْضِ حُرُوفِ فِعْلِهِ^(٣)، كَ «سَلَامٍ» وَ«كَلَامٍ».

=

(ع ل و) ١٢١ / ٣، والمحيط في اللغة (و ق ي) ٩ / ٢، ولسان العرب (ع ل و) ٩١ / ١٥، والرواية في المصادر السابقة جميعها: «وَكَيْفَ تَوَقَّيْ ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ»، أي: تَوَقَّيْ، ولا شاهد على هذه الرواية؛ لأن «تَوَقَّيْ» ليس مصدرًا، وإنما هو مضارع حذفت منه إحدى التاءين. وورد برواية الشاهد (وَكَيْفَ التَّوَقَّيْ ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ) في: التذييل والتكميل ٨٥ / ١١، وقطر الندى ص ٢٠، وشرحه لابن هشام ص ٢٦٠، وتمهيد القواعد ٢٨٤٦ / ٦.

والشاهد فيه إعمال المصدر المقترن بـ «أل»، حيث نصب المفعول به «ظَهَرَ».

(١) في (ط): «القوارير».

(٢) عجز بيت من بحر البسيط، وهو بتمامه:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرُعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

للأسود بن يعقوب في: الأزهية ص ٣٠٣، وللأقيشر الأسدي في: لسان العرب (ق ق ز) ٣٩٦ / ٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩١ / ٢، وبلا نسبة في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦ / ٢، وتوجيه اللمع ص ٥١٧، وأوضح المسالك ١٧٧ / ٣، وإرشاد السالك ٥٢٤ / ١. التلاد: المال القديم، النشب: المال والعقار، القواقيز: جمع قاقوزة وهي آنية الخمر، الأباريق: جمع إبريق وهو الإناء الذي له عروة.

المعنى: لقد أفنى إدماني شرب الخمر ما جمعت من أموال وعقارات.

والشاهد قوله: «قَرُعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ»، حيث أضاف المصدر «قَرُع» إلى مفعوله «القواقيز»، ورفع فاعله «أفواه». ويروى بنصب «أفواه»، على إضافة المصدر إلى فاعله، ونصب مفعوله، عكس الأول.

(٣) اسم المصدر هو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه - لفظًا وتقديرًا دون عوض - من بعض ما في فعله. وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة، نحو: «تَوَضَّأَ

=

وَأِنَّمَا يَعْمِلُهُ الْكُوفِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ^(١).

توضُّوا»، وبزيادة، نحو: «أَعْلَمَ إِعْلَامًا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٢، وشرح ابن عقيل ٩٨/٣، شرح الأشموني ٢٠٤/٢.

(١) اسم المصدر من حيث العمل على ثلاثة أنواع:

الأول: ما كان من أسماء الأحداث علمًا، نحو: «سبحان» علمًا للتسبيح، و«برّة» وفجّار» للمبرّة والفجّرة، وهذا النوع لا يعمل باتفاق النحويين، وذلك لمخالفته المصدر في عدم قصد الشيعاء، وأنه لا يضاف ولا يقبل «أل»، ولا يقع موقع الفعل.

الثاني: المصدر الميمي، نحو: «مَضْرِب» و«مَقْتَل». وهذا النوع يعمل باتفاق النحويين؛ لأنه يساوي المصدر في المعنى والشيعاء وقبول «أل» والإضافة والوقوع موقع الفعل. وإنما سموه أحيانًا «اسم مصدر» تجوزًا، ومن إعماله قول الشاعر:

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا ... أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلُمٌ

الثالث: ما كان اسمًا لغير الحدث فاستعمل له، كـ «الكلام» فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى «التكليم»، و«الثواب» فإنه في الأصل اسم لما يُثاب به، ثم نقل إلى معنى «الإثابة».

وهذا النوع منع إعماله البصريون إلا في الضرورة، وأجازه الكوفيون والبغداديون، واحتجوا بشواهد، منها حديث: «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، وقول الشاعر:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاةِ

وما حُكي عن العرب من قولهم: «أَتَيْتُهُ لِكِرَامَتِهِ إِيَّايَ»، و«أعجبني دُهنُ زيدٍ لِحَيْتِهِ» و«أعجبني كُحلٌ هندی عَيْنَهَا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٣، ومنهج السالك ٣١٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٣، وتحرير الخصاصة ٤١٨/٢، والمساعد ٢٣٨/٢، والتصريح ٦/٢.

وَالثَّالِثُ: اسْمُ الْفَاعِلِ.

وَهُوَ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ^(١)، كـ «ضَارِبٍ»
و«مُكْرِمٍ»^(٢).

فَإِنْ كَانَ صَلَةً لـ «أَلٍ» عَمِلَ مُطْلَقًا^(٣).
وإِلَّا فَيُشْرَطَيْنِ:

كَوْنُهُ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ^(٤).

(١) الكافية لابن الحاجب ص ٤٠.

وقوله: «ما اشتق من فعل» يشمل اسم المفعول والصفة المشبهة، وقوله: «لمن قام به»، يخرج اسم المفعول؛ فإنه ليس قائماً به، إنما هو واقع عليه، وقوله: «بمعنى الحدوث» يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢٩، والكناش ١/ ٣٢٦، والفوائد الضيائية ٢/ ١٩٠.

(٢) يشير بهذين المثالين إلى صياغة اسم الفاعل، فيصاغ من الثلاثي المجرد على وزن «فاعل» كـ «ضَارِبٍ»، وكَتَابٍ» ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، نحو: «مُكْرِمٍ»، ومُنْطَلِقٍ، ومُسْتَخْرَجٍ». ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٦٢٣.

(٣) أي: سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء أكان معتمداً أم لم يكن معتمداً، نحو: «هذا الضاربُ زيداً الآن أو غداً أو أمسٍ»؛ وذلك لأنه لما كان صلةً وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأعطي حكمه في العمل. وهذا هو مذهب جمهور النحاة، وذهب الأخفش إلى أن اسم الفاعل المقترن بـ «أَلٍ» لا يعمل مطلقاً، وذهب بعض النحاة – كالرمانى وأبى علي الفارسي – إلى أنه لا يعمل إلا إذا كان ماضياً. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٦، والغرة المخفية لابن الخباز ٢/ ٤٨٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٢، والتعليقة لابن النحاس ١/ ٤٩٠، وشرح المكودي ص ١٨١.

(٤) يعمل اسم الفاعل المجرد من «أَلٍ» عند جمهور النحويين إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال دون الماضي، وأجاز الكسائي وهشام الضرير من الكوفيين إعماله إذا كان بمعنى

=

وَالْاعْتِمَادُ عَلَى صَاحِبِهِ^(١)، أَوْ التَّنْفِي أَوْ الِاسْتِفْهَامُ^(٢).

الماضي، وحجتها قول الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [سورة الكهف: ١٨]، وقراءة: (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) [سورة الأنعام: ٩٧]، وما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: (هذا مَارٌّ بَزِيدٍ أَمْسٍ)، وغير ذلك من الشواهد التي تعقبها البصريون. ينظر: الباب للعكبري ٤٣٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ص ٦٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١/٥٥٠، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٢، والكناش ١/٣٢٧، والبرود الضافية ص ١٢٩٩.

(١) المقصود بـ «صاحبه»: المبتدأ، إما في الحال، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَخُوهُ»، أو في الأصل، نحو: «كان زَيْدٌ قَائِمًا أَخُوهُ»، و«ظننتك قائمًا أخوك»، و«إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ غَلَامُهُ»؛ والموصوف نحو: «مررت برجل راكب فرسًا»، وذو الحال نحو: «جاء زَيْدٌ رَاكِبًا جَمَلًا». وإنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه في أصل الوضع وصفٌ، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه، فيَقْدَرُ حيثُذ على العمل. ينظر: الكافية ص ٤١، وشرح الرضي ٣/٤١٦، وتمهيد القواعد ٦/٢٧٣٦.

(٢) اسم الفاعل المجرد من «أل» لا يعمل حتى يعتمد على نفي، نحو: «ما مُكْرَمٌ أَبوكَ عَمْرًا»، أو استفهام، نحو: «أضارب أخوكَ زَيْدًا؟»، وأجاز الأخفش والكوفيون إعماله من غير اعتماد، فيقال على مذهبهم: «قَائِمٌ زَيْدٌ»، على أن «زَيْدٌ» فاعل سد مسد الخبر؛ وذلك لحصول الفائدة به وتام الكلام، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦، والمقرب ص ١٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩٣، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٠١، وارتشاف الضرب ٣/١٠٨٢، و٥/٢٢٧١، والتصريح ١/١٩٤.

وَالرَّابِعُ: الْمِثَالُ (١).

وَهُوَ مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ «فَاعِلٍ» إِلَى: «فَعَّالٍ»، أَوْ «مِفْعَالٍ»،
أَوْ «فَعُولٍ» (٢) بِكَثْرَةِ [١٧ و]، أَوْ «فَعِيلٍ» أَوْ «فَعِلٍ» بِقِلَّةٍ (٣).
نَحْوُ: «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ» (٤).

(١) يقصد أمثلة المبالغة، وهي: تحول صيغة «فَاعِلٍ» للمبالغة في الفعل والتكثير فيه إلى الأوزان الخمسة التي سيذكرها المؤلف. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٥٠٣، والتصريح ١٤/٢.

(٢) في (خ): «مفعول»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب.

(٣) اختلف النحاة في إعمال هذه الصيغ عمل اسم الفاعل، فذهب سيبويه – ووافقه جماعة من النحاة – إلى صحة إعمالها عمل اسم الفاعل، حملاً على اسم الفاعل؛ لأنها متحوّلة عنه لقصد المبالغة والتكثير، واستناداً إلى السماع الوارد عن العرب، ومنع الكوفيون إعمالها مطلقاً؛ لمخالفة هذه الصيغ لأوزان المضارع ومعناه، وجعلوا النصب فيما ورد من ذلك بتقدير فعل، فإذا قلت: «هذا ضَرْوبٌ زيداً»، فتقديره عندهم: ضَرْوبٌ يَضْرِبُ زيداً، وأجاز أكثر البصريين إعمال الثلاثة الأول (فَعَّالٍ، وَمِفْعَالٍ، وَفَعُولٍ)، ومنعوا إعمال الأخيرين (فَعِيلٍ، وَفَعِلٍ). ينظر: كتاب سيبويه ١١٠/١، والمقتضب ١١٢/٢، ومجالس ثعلب ١٩٦/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٠/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٨/٢، والمساعد ١٩٣/٢، والتصريح ١٦/٢.

(٤) هذا مثال مسموع عن العرب في إعمال صيغة «فَعَّالٍ»، و«العسل» مفعول به مقدم لـ «شَرَّابٌ».

ومثال «مِفْعَالٍ» ما حكى من قولهم: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا».

ومثال «فَعُولٍ» قول الشاعر:

ضَرْوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا ... إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

ومثال «فَعِيلٍ» ما سمع من قول بعضهم: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ».

ومثال «فَعِلٍ» قول الشاعر:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

=

وَالْخَامِسُ: اسْمُ الْمَفْعُولِ.
وَهُوَ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، بِمَعْنَى الْحُدُوثِ، كَ «مَضْرُوبٍ»،
وَوَ «مُكْرَمٍ»^(١).
وَشَرْطُهُمَا كَاسْمِ الْفَاعِلِ^(٢).
وَالسَّادِسُ: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.
وَهِيَ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الثُّبُوتِ^(٣)، كَ: «طَاهِرٍ» وَ «جَمِيلٍ»^(٤).

ينظر: البديع ١/ ٥٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٠، وشرح جمل الزجاجي لابن
عصفور ١/ ٥٦٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٥، وجمع الهوامع ٣/ ٧٤.
(١) أشار بهذين المثالين إلى أن اسم المفعول يكون من الثلاثي على وزن «مفعول»، نحو: ضُرِبَ
فهو مَضْرُوبٌ، ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال أوله ميماً مضمومة، وفتح ما قبل
آخره، نحو: أَكْرِمَ فهو مُكْرَمٌ. ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح شذور الذهب للجوجري
٢/ ٦٩٢.

(٢) يعني أنه يُشترط لإعمال أمثلة المبالغة واسم المفعول ما اشترط لاسم الفاعل؛ فإذا كانا بـ (أل)
عملاً مطلقاً، نحو: «هذا الضَّرْبُوبُ زيداً»، و«جاء المضروبُ عبده»، وإن كانا مجردين عملاً
بشرط الاعتماد، وكونيهما للحال أو الاستقبال، نحو: «هذا ضَرْبُوبٌ زيداً»، و«زيدٌ مُعْطَى أبوه
درهماً» إذا أُريدَ بهما الحال أو الاستقبال. ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح الأشموني
٢/ ٢٢٩.

(٣) الكافية ص ٤١. وينظر: شرح الرضي ٣/ ٤١٣. وعرفها ابن هشام بأنها: كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ
إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرٍ مَوْصُوفِهَا. شذور الذهب ص ٢٧.

(٤) في تمثيله بهذين المثالين إشارة إلى أن الصفة المشبهة قد تكون جاريةً على لفظ الفعل المضارع
في الحركات والسكنات وعدد الحروف، نحو: «طَاهِرٌ، وَصَامِرٌ، وَمُعْتَدِلٌ، وَمُسْتَقِيمٌ»، وقد
تكون غير جاريةً على لفظ المضارع، وهذا هو الأكثر، نحو: «جَمِيلٌ، وَضَخْمٌ، وَحَسَنٌ، وَمَلَانٌ،
وَأَحْمَرٌ». ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١٨، وشرح المكودي ص ١٩٤.

وإنّما تعمّل في سببي مؤخّر^(١).
فترفعه فاعلاً، وتنصبه على التمييز نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به معرفة،
وتجرّه بالإضافة^(٢)، إلا إن كانت بـ «أل» دونه^(٣).

(١) يلزم كون معمول الصفة المشبهة سببياً، أي: متصلاً بضمير موصوفها، إما لفظاً، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، وإما معنى، نحو: «زيدٌ حسنٌ الوجه»، أي: منه. ولا يكون إلا مؤخراً، فلا يجوز: «زيدٌ وجهه حسنٌ». ينظر: الكناش ١/ ٣٣٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٩٥.

(٢) لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، نحو: «زيدٌ حسنٌ الوجه»، وعلى التمييز إن كان نكرة، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهاً»، والخفض بالإضافة، نحو: «زيدٌ حسنٌ الوجه». والصفة مع كل حالة من هذه الحالات الثلاثة؛ إما نكرة، أو معرفة، وكل من هذه الستة للمعمول معه ست حالات؛ لأنه إما بـ (أل)، كـ «الوجه»، أو مضاف لما فيه (أل)، كـ «وجه الأب»، أو مضاف للضمير كـ «وجهه»، أو مضاف لمضاف للضمير، كـ «وجه أبيه»، أو مجرد، كـ «وجه»، أو مضاف إلى المجرد، كـ «وجه أبٍ»؛ فالصور ستٌ وثلاثون. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٢، والتصريح ٢/ ٥٢.

(٣) أي: إلا إن كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) وكان المعمول عارياً منها، وهذا استثناء من قوله: «وتجرّه بالإضافة»، أي أن معمول الصفة يجوز رفعه ونصبه وجرّه إلا في هذه الحالة، فلا يجوز فيها الجر، ويندرج تحت هذه الحالة أربع صور:
الأولى: أن تكون الصفة بـ (أل)، والمعمول مجرورٌ مضاف إلى ضمير، نحو: (الحسنٌ وجهه).
الثانية: أن تكون بـ (أل)، والمعمول مجرور مضاف إلى مضاف إلى الضمير، نحو: (الحسنٌ وجه أبيه).

الثالثة: أن تكون بـ (أل)، والمعمول مجرور مجرد من (أل) والإضافة، نحو: (الحسنٌ وجهه).
الرابعة: أن تكون بـ (أل)، والمعمول مجرور مضاف إلى المجرد من (أل) والإضافة، نحو: (الحسنٌ وجه أبٍ).

=

وَالسَّابِعُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ.

وَهُوَ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ^(١)، كـ «أَفْضَلُ»،
و«أَعْلَمُ»^(٢).

وَأَيْنَمَا يَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ وَحَالٍ وَتَمْيِيزٍ^(٣).....

فالصفة في كلٍّ من هذه الصور بـ (أل) والمعمول في كلٍّ منها عارٍ من (أل)، فيمتنع في جميعها الجر على الإضافة؛ وذلك لأن الإضافة هنا لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ولا تخفيفاً ولا تخلصاً من قبح، فلذلك منعت، ولا يضاف ما فيه (أل) من الصفات إلا إلى ما فيه (أل) أو ما أضيف إلى ما فيه (أل). ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٢٣، وشرح المكودي ص ١٩٩، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٩٩، والبهجة المرضية ص ٣٠٨.

(١) الكافية ص ٤٢، وينظر: شرح الرضي ٣/ ٤٤٧، والكناش ١/ ٣٣٩.

(٢) نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَعْلَمُ مِنْ عَلِيٍّ»، وفي تمثيله بـ «أَفْضَلُ، وَأَعْلَمُ» إشارة إلى أنه يُبنى من اللازم والمتعدي؛ فـ «أَفْضَلُ» فِعْلُهُ «فَضَّلَ» اللازم، و«أَعْلَمُ» فِعْلُهُ «عَلِمَ» المتعدي. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٥٣١.

(٣) يعمل اسمُ التفضيل النصبَ في الظرف والحال والتمييز؛ لأن هذه الأشياء تكفيها رائحة الفعل. فمثالُ إعماله في الظرف قولُ الشاعر:

فَإِنَّا رَأَيْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً... إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطِ يَمَانٍ مُسْهِمٍ

فـ «سَاعَةً» منصوب على الظرفية، والعامل فيه اسم التفضيل «أَحْوَجَ».

ومثالُ إعماله في الحال: «زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُبْتَسِمًا».

ومثالُ إعماله في التمييز قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [سورة

الكهف: ٣٤]، فـ «مَالًا» و«نَفَرًا» تمييزان، الأول منصوب بـ «أَكْثَرُ»، والآخر بـ «أَعَزُّ».

ولا يعمل في مصدر، فلا يجوز: «زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ حُسْنًا»، ولا في مفعول به، فلا يجوز: «زَيْدٌ

أَشْرَبُ النَّاسِ عَسَلًا» وإنما يُعدَّى باللام، فتقول: «زَيْدٌ أَشْرَبُ النَّاسِ لِلْعَسَلِ».

ينظر: المسائل الحليبات ص ١٧٩، والتذليل والتكميل ١/ ٢٠، وشرح شذور الذهب ص ٥٣١.

وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ لَا ظَاهِرٍ^(١)، إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ «الْكُحْلِ»^(٢).
[فَإِنْ كَانَ بِـ «أَل» طَابَقَ، أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مُضَافًا لِنَكْرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ
فَالْوَجْهَانِ]^(٣).

(١) يعمل اسمُ التفضيل الرفع، فيرفع الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً، ففي نحو: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، رفع «أفضل» ضميراً مستتراً عائداً على «زيد».

(٢) لا يعمل اسمُ التفضيل الرفع في الفاعل الظاهر، فلا يجوز: «مررت برجلٍ أحسنُ منه أبوه»؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، ولا يرفع الظاهر — فاعلاً أو نائباً عن الفاعل — إلا في مسألة الكحل، وضابطها: أن يكون في الكلام نفيٌ بعده اسمُ جنس موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مُفَضَّل على نفسه باعتبارين، نحو قولهم: «ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكحلُ منه في عين زيدا»، فـ «أحسن» اسم تفضيل، وقد رفع فاعلاً ظاهراً وهو «الكحل»، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ»، فـ «العمل» نائب فاعل مرفوع باسم التفضيل «أحب». ينظر: البديع ١/ ٥١٩، واللباب للعكبري ١/ ٤٤٧، وشرح شذور الذهب ص ٥٣٢.

(٣) ما بين المعقوفين في النسختين المعتمدتين: [فَإِنْ كَانَ بِـ (أَل) أَوْ مُضَافًا لِنَكْرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ أَوْ مُجَرَّدًا فَالْوَجْهَانِ]، وهذا مخالف لما عليه النحاة، والمثبت من شذور الذهب ص ٢٨.

والمقرر عند النحاة أن اسمَ التفضيل من حيث مطابقتُهُ لموصوفه وعدمها أربعة أقسام:
الأول: أن يكون بـ (أَل)، نحو: «الأفضل»، وهذا يجب أن يطابق الموصوف، فنقول: «زيدٌ الأفضلُ»، وهندُ الفضليُّ، والزيدانُ الأفضلان، والهندانُ الفضليَّان، والزيدونُ الأفضلون أو الأفاضل، والهنداتُ الفضلياتُ أو الفضلُ.

الثاني: أن يكون مجرداً من (أَل) والإضافة، وهذا يجب فيه الإفراد والتذكير، فنقول: «الزيدانُ أفضلُ من عمرو، والزيدونُ أفضلُ من بكرٍ»، والهنداتُ أفضلُ منه، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾ [سورة يوسف: ٨]، وقوله ﷻ: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا﴾ [سورة الحديد: ١٠].

الثالث: المضاف إلى نكرة، وهذا يجب فيه الإفراد والتذكير أيضاً، فنقول: «زيدٌ أفضلُ رجلٍ،

=

وَلَا يُبْنَى هُوَ وَلَا فِعْلًا تَتَعَجَّبُ [١٧ ظ] - وَهُمَا: «مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلَ بِهِ» - إِلَّا مِنْ فِعْلٍ^(١) ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ^(٢)، نَامٍ^(٣)، مُتَصَرِّفٍ^(٤)، مُثَبِّتٍ^(٥)، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ^(٦)، لَيْسَ وَصْفُ فَاعِلِهِ عَلَى «أَفْعَلٍ»^(٧).

والزبدان أفضل رجلين، والزبدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نساء.

الرابع: أن يكون مضافاً إلى معرفة، وهذا يجوز فيه الوجهان؛ المطابقة وعدمها، فنقول: «الزبدان أفضل الرجال وأفضل الرجال، والزبدون أفضل الرجال وأفضل الرجال»، ومن المطابقة قول الله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمًا لِيَمْلِكُوا فِيهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٢٣]، ومن عدم المطابقة قوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ [سورة البقرة: ٩٦]، وقد اجتمعا في قول النبي ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا...».

ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٣٦/٢، وشرح ابن النازم على الألفية ص ٣٤٤، وشرح شذور الذهب ص ٥٣٤، وإرشاد السالك ٥٨٥/١، وجمع الهوامع ٩٥/٣.

- (١) فلا يقال: «ما أَحْمَرُهُ»: من الحِمَار؛ لأنه ليس بفعل.
- (٢) فلا يبنى من: «دَحْرَجَ، وَصَارَبَ، وَاسْتَخْرَجَ» ونحو ذلك.
- (٣) فلا يبنى من ناقص، نحو: «كان، وظلَّ، وبات، وصار».
- (٤) فلا يبنى من «نَعَمْ، وَبُئْسَ» ونحوهما من الأفعال الجامدة.
- (٥) فلا يبنى من منفِيٍّ، سواء أكان ملازمًا للنفي، نحو: «ما عاج بالدَّواء»، أي: ما انتفع به، أم غير ملازم للنفي، نحو: «ما قام».

- (٦) فلا يبنى من مبني للمفعول، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، و«شَتِمَ عَمْرُو».
- (٧) لثلاثي يلبس (أفعل) التفضيل بوصفه، فلا يبنى من «حَمَرَ، وَسَوَّدَ، وَعَوَّرَ، وَعَرَجَ»؛ لأن وصف فاعله على «أَفْعَلٍ»، وهو: «أحمر، وأسود، وأعور، وأعرج». ينظر: جمع الهوامع ٣١٦/٣، وحاشية الخصري ٤٠/٢.

وَالثَّامِنُ: اسْمُ الْفِعْلِ.

وَهُوَ مَا كَانَ اسْمًا لِفِعْلٍ، كَ «هَيْهَاتَ»، وَ «مَهَ»، وَ «وَيَ»^(١)، بِمَعْنَى: بَعْدَ،
وَأَنْكَفَ^(٢)، وَأَعْجَبَ.

وَعَالِيهِ لِلْأَمْرِ^(٣)، وَيَنْفَاسُ لَهُ عَلَى «فَعَالٍ» مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ تَامٍّ
مُتَصَرِّفٍ^(٤).

وَلَا يُحَذَفُ^(٥)، وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ^(٦).

(١) يشير بهذه الأمثلة الثلاثة إلى أنواع اسم الفعل، وهو - كالفعل - ثلاثة أنواع: ماضٍ، ومضارعٌ،
وأمرٌ، ف «هَيْهَاتَ» اسم فعل ماضٍ، ومثله: «شَتَانٌ، وَسَرْعَانٌ»، وَ «مَهَ» اسم فعل أمرٍ، ومثله:
«صَهْ، وَإِيهَ، وَحَيَّ، وَهَلْمْ، وَآمِينَ»، وَ «وَيَ» اسم فعل مضارعٍ، ومثله: «أَوْهَ، وَأَفَّ».

(٢) قال المرادي: «وَأَمَّا (مَهَ) فَاسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى: (أَنْكَفَ)، لَا بِمَعْنَى: (أَكْفَفَ)؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ وَ (مَهَ) لَا
يَتَعَدَّى». توضيح المقاصد ١١٦١/٣.

(٣) قال ابن يعيش: «وإنما كان الغالب فيها الأمر لما ذكرناه من أن الغرض بها الإيجاز مع ضرب من
المبالغة، وذلك بابُه الأمر؛ لأنه الموضع الذي يُجْتَرَأُ فِيهِ بِالْإِشَارَةِ وَقرينة حال أو لفظ عن
التصريح بلفظ الأمر...» شرح المفصل ٢٩/٤.

(٤) نحو: «حَذَارٍ، وَتَرَاكٍ، وَنَزَالٍ، وَضَرَابٍ»، بِمَعْنَى: أَحْذَرْ، وَاتْرُكْ، وَانْزَلْ، وَاضْرِبْ، وَشَدِّ مَجِيئِهِ
مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِي، كَ «دَرَاكِ» بِمَعْنَى: أَدْرِكْ. ينظر: تحرير الخصاصة ٥٧٦/٢.

(٥) فلا يعمل مُضَمَّرًا؛ وذلك لأن أصل العمل للفعل، واسمُ الفعل نَائِبٌ عَنْهُ، فَهُوَ فَرْعٌ، فَلَمْ يَتَصَرَّفُوا
فِيهِ تَصَرَّفَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَجِيزُوا إِعْمَالَهُ مَضْمُرًا؛ لِثَلَاثِ سَبَابِغِ الْفَرْعِ الْأَصْلِ، وَلِأَنَّ نِيَابَةَ الْأَسْمِ عَنْ
الْفِعْلِ مَجَازٌ، وَالْإِضْمَارُ مَجَازٌ، فَكَانَ يَكْثُرُ الْمَجَازُ. وَجَوَّزَ ابْنُ مَالِكٍ إِعْمَالَهُ مَضْمُرًا مُقَدِّمًا مَعَ
دَلَالَةِ تَأَخُّرِ عَلَيْهِ، وَنَسَبِهِ لِسَبِيحِيهِ، وَتَعَقُّبِهِ أَبُو حَيَّانٍ. ينظر: كتاب سيبويه ٢٥٢/١، ٢٥٣،
وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٥/٣، والتذيل والتكميل
١٤/٣٤٤، وتمهيد القواعد ٢٠٩٦/٤، و٨٣٨٣٩.

(٦) أي: لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ: «زَيْدًا عَلَيْكَ»، وَلَا: «زَيْدًا رَوَيْدًا»؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ فَرْعٌ فِي

=

وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ^(١)، وَلَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ^(٢).

العمل عن الفعل، فلا يتصرفُ تصرُّفه. هذا مذهب الجمهور، وإليه ذهب الفراء، وخالف في ذلك الكسائي، فأجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ قياساً على تقديم معمول الفعل، ونسب لبقية الكوفيين، وجعلوا منه قول الله ﷻ: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النساء: ٢٤]، على أن «كتاب الله» منصوب بـ «عليكم»، كأنه قال: «عليكم كتاب الله»، أي: الزموا، وقول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُّوِي دُونَكَا

فـ «دلوي» معمول «دونك»، وقد تقدم عليه، والمراد: دونك دلوي، وقد تعقب البصريون هذه الأدلة. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١/ ٢٥٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٣، والأصول ١/ ١٤٢، وأسرار العربية ١٦٥، التبيين للعكبري ص ٣٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٤.

(١) أي: لا تتصل ضمائر الرفع البارزة به، بخلاف الفعل، فلا تتصل باسم الفعل تاء الفاعل ولا «نا» الفاعلين ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة ولا واو الجماعة ولا نون النسوة، بل تستكن فيه مطلقاً، ولهذا تقول: (صَهْ)، و(هيهات) للمفرد والمثنى والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد. ينظر: المقرب ص ٢٠٣، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٤٧، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٤٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٠٣، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم، للأستاذ الدكتور/ السيد محمد عبد المقصود، ص ٢٣٩.

(٢) أي: لا يجوز أن تنصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو في جواب أسماء الأفعال، فلا يقال: «صَهْ فَنَكْرَمَكْ» ولا «صَهْ فَيَنَامَ النَّاسُ» بالنصب؛ لأنَّ الفعل في الجواب معطوف على مصدر متوهم يدلُّ عليه الفعل، وليس هنا ما يدلُّ عليه المصدر، هذا مذهب الجمهور، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقاً، وأجاز ابنُ جني وابنُ عصفور إذا كان اسمُ الفعل من لفظ الفعل، نحو: «تَرَالِ فَنَحْدُثُكَ»، وَمَنْعَاهُ إذا لم يكن من لفظه. ينظر: إيضاح المشكل من المقرب

وَهُوَ مَعَ التَّنْوِينِ ^(١) نَكْرَةً، وَبِدُونِهِ عَلَمٌ ^(٢).

=

ص ١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤١، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٥، والمساعد ٣/ ٩٨، والمقاصد الشافية ٦/ ٥٦، والتصريح ٢/ ٣٨٥.

(١) في النسختين المعتمدتين: «التَّنْكِير»، وما أثبتّه هو الصوابُ المناسبُ للسياق المستفادُ من كلام النحاة. قال ابن مالك:

وَاحْكُمْ بِتَّنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

ألفية ابن مالك ص ٥٤. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٥، والتصريح ٢/ ٢٩٤.

(٢) يقصد أن ما نُؤنّ من أسماء الأفعال فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، نحو: «صِه» بالتنوين، معناه: اسكت سكوتًا ما في وقت ما، وهذا تنوين التنكير. و(صَة) بغير التنوين معناه: اسكت الآن، فكأنك قلت: اسكت السكوتَ المعروفَ منك، فصار علمًا، ومثلها: «مِه ومَه»، وإِيه وإِيَه، فما نُؤنّ كان نكرةً، وما لم ينون كان معرفةً. هذا قول الجمهور، وذهب بعض النحاة إلى أن أسماء الأفعال كلّها معارف، ما نُؤنّ منها وما لم ينون، وهو تعريف علم الجنس، كـ «أسامة، وثعالة».

وأسماء الأفعال على ثلاثة أضرب: الأول: ما يستعمل معرفة ونكرة، نحو: «صه، ومه، وإيه، وأف». والثاني: واجب التنكير، نحو: «وَيْهًا»، و«وَاهَا». والثالث: واجب التعريف، نحو: «بَلَه»، و«آمين»، و«نَزَالٍ، وَتَرَاكٍ» وبأيهما. ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٠، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١، والتذيل والتكميل ١٤/ ٣٤٥، والمساعد ٢/ ٦٥٨، والتصريح ٢/ ٢٩٤.

بَابُ [التَّوَابِعِ]

التَّوَابِعُ (١) خَمْسَةٌ (٢).

وَهِيَ: «النَّعْتُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَالبَدَلُ، وَعَطْفُ النَّسَقِ».

فَالنَّعْتُ: تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقًا (٣).

(١) التَّوَابِعُ: جمع «تابع»، وهو في اللغة: اسم فاعل من «تَبَعَ»، ومعناه: التالي، واللاحق.

وقد عرَّف النحاة التَّوَابِعَ بتعريفات متقاربة، قال الرماني: «التَّوَابِعُ هي الجارية على إعراب الأول». وقال ابن بابشاذ: «التابع في العربية هو الجاري على ما قبله في إعرابه، من رفع ونصب وجر وجزم». وقال الزمخشري: «هي الأسماء التي لا يَمَسُّهَا الإعرابُ إلا على سبيل التَّبَعِ لغيرها». ينظر: العين (ت ب ع) ٧٨/٢، ومنازل الحروف للرماني ص ٦٨، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٤٠٧/٢، والمفصل ص ١٤٣.

(٢) أكثر النحاة يَعدُّ التَّوَابِعَ خمسة، وعدَّها الزجاجي أربعةً فأسقط عطف البيان، وتعقبه ابن السِّيد البطليوسي وابن بابشاذ، ووصف البطليوسي كلامَ الزجاجي بالمُخْتَلِّ، وعدَّها بعضهم - كابن معط وابن مالك - أربعةً، بإدراج عطف البيان وعطف النسق تحت اسم واحد هو: «العطف»، وعدَّها بعضهم ستَّةً، فجعل التوكيد اللفظي بابًا وحده والتوكيد المعنوي كذلك. ينظر: الجمل للزجاجي ص ١٣، وإصلاح الخلل ص ٦٧، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص ٤٤، و٤٥، وألفية ابن مالك ص ٤٤، وشرح الكافية الشافية ١١٤٦/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٧٤٣/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٥٠.

(٣) النعت في اللغة: الصفة، أو الوصف. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف، وهو حد ابن الحاجب. وقوله: «يدل على معنى في متبوعه» أي: يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه، و«مطلقًا» أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، وهو احتراز عن سائر التَّوَابِعِ. ينظر: العين (ن ع ت) ٧٢/٢، والكافية ص ٢٩، وأمالى ابن الحاجب ٥٤٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٥/٢، والفوائد الضيائية ٤٨٤/١.

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ^(١)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَزَيْدٍ الْعَالِمِ»^(٢).
وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَدْحِ، أَوِ الذَّمِّ، أَوِ التَّوَكُّيدِ^(٣)، نَحْوُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
الرَّجِيمِ»، وَ﴿نَفَحَهُ وَحْدَهُ﴾^(٤).
وَيُؤَافِقُ مَتَّبِعَهُ^(٥) فِي اثْنَيْنِ؛ [١٨ و] مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ
وَالْتَّنْكِيرِ^(٦).

(١) التخصيص هو: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات. والتوضيح هو: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٧، وجمع الهوامع ٣/١٤٥.
(٢) فالنعت في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ» يفيد التخصيص؛ وذلك لأن «رجل» محتمل لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلنا: «كريم» قلل الاشتراك والاحتمال. وأما «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَالِمِ» فالنعت فيه يفيد التوضيح.

(٣) أي: قد يكون لمجرد المدح أو الذم أو التوكيد ونحوها، من غير قصد تخصيص الناسخ، وقد مثل المؤلف للذم والتوكيد، ولم يمثل للمدح، ولعله سهو منه أو سقط من النسخ، والنحاة يمثلون له بقول الله ﷻ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ [سورة الفاتحة: ١]، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٢]. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٧٢، والفوائد الضيائية ٤٨٦/١.

(٤) سورة الحاقة، من الآية (١٣).

(٥) النعت يوافق المنعوت عموماً في عَشْرَةِ أَشْيَاءَ، هي: الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الأشياء، ومعلوم أن هذه العَشْرَةَ لا تجتمع؛ لأنها متضادة، بل لا بدّ من واحدٍ من كل نوع. ينظر: الكناش ٢٢٦/١.

(٦) أي: يوافق النعت المنعوت في اثنين من الخمس الأول، وهي: الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير، فيوافقه في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، وفي التعريف أو

=

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرُهُ الْمُسْتَرْتَبِعَ أَيْضًا فِي اثْنَيْنِ؛ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالْإِفْرَادِ وَالثَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ (١). وَالْإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ (٢).

التنكير.

وهذا أمر لازم في كل نعت، أي سواء كان حقيقياً أو سببياً.

والنعت الحقيقي هو الذي يرفع ضمير المنعوت المستتر، أي: يجري على من هو له في المعنى، نحو: «جاء زيدُ العاقلِ»، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررت بزيدِ العاقلِ، وجاء رجلٌ عاقلٌ، ورأيت رجلاً عاقلًا، ومررت برجلٍ عاقلٍ».

والنعت السببي هو الجاري على غير من هو له في المعنى، نحو: «جاء زيدُ العاقلِ أبوه»، ورأيتُ زيداً العاقلَ أبوه، ومررت بزيدِ العاقلِ أبوه، وجاء رجلٌ عاقلٌ أبوه، ورأيت رجلاً عاقلًا أبوه، ومررت برجلٍ عاقلٍ أبوه».

(١) يشير هنا إلى أن النعت الحقيقي يَزيدُ على السببي في أنه يوافق منعوتَه في تذكيره أو تأنيثه، وفي إفراده أو تثنيته أو جمعه، نحو: «جاء الرجلُ العاقلُ، والمرأةُ العاقلَةُ، والرجلانِ العاقلانِ، والمرأتانِ العاقلتانِ، والرجالُ العقلاءُ، والنساءُ العاقلاتُ». ونخلص من هذا إلى أن النعت الحقيقي يوافق منعوتَه في أربعة من عشرة؛ واحد من أنواع الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والثنية والجمع.

(٢) أي أن النعت السببي يتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فهو فيها كالفعل المسند للظاهر، فيفرد مطلقاً ويوافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لا متبوعه، تقول: «مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم أبائهم، وبرجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها»، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [سورة النساء: ٧٥]. ينظر: مغني اللبيب ص ٨٥٥، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٩٤.

لَكِنْ يُخْتَارُ «بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٍ»^(١)، وَأَمَّا «قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ» فَضَعِيفٌ^(٢).

وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عَلِمَ مَتَّبِعُهُ بِدُونِهِ رَفْعًا بِإِضْمَارِ «هُوَ»، وَنَصْبًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ^(٣).

(١) يستثنى من المسألة السابقة – وهي كون النعت السببي كالفعل في الأفراد – إذا رَفَعَ النعتُ جمعَ تكسير، فيجوز في النعت الجمع والأفراد، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ، وَقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ»، والجمع أرجح من الأفراد؛ لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل، فـ«قُعُود» ليس مثل «يقعدون» لفظاً. ينظر: الكناش ٢٢٦/١، وشرح الأزهري ص ٣٠.

(٢) ضعف «مررت برجل قاعدين غلمانهُ» ونحوه؛ لأنه مشبه للفعل لفظاً؛ فهو بمنزلة: «يقعدون غلمانهُ»، ولا يجوز هذا إلا على لغة: «أكلوني البراغيث»، وهي لغة ضعيفة، فكما ضَعُفَ: «قام رجلٌ يقعدون غلمانهُ»، ضَعُفَ: «قام رجلٌ قاعدون غلمانهُ». ينظر: شرح الكافية لمصنفها ٦٣٢/٢، وشرح الرضي ٣٠٩/٢، والفوائد الضيائية ٤٩٤/١.

(٣) المنعوت متى عُرف دون النعت جاز في النعت القطع، بأن يرفع أو ينصب، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول لفعل محذوف، فيقطع من الجر إلى الرفع أو النصب، نحو: «مررت بزيدٍ الكريم، والكريم» أي: هو الكريم، أو: أعني – أو أمدح – الكريم، ويقطع من النصب إلى الرفع، نحو: «أكرمت زيداً الكريم»، أي: هو الكريم، ويقطع من الرفع إلى النصب، نحو: «جاء زيدٌ الكريم»، أي: أعني – أو أمدح – الكريم. فيصير في نعت المجرور ثلاثة أوجه، وفي نعت كلٍّ من المرفوع والمنسوب وجهان. وجعل بعض النحاة القطع مشروطاً بتكرار النعوت، نحو: «مررت بزيدٍ الفقيه الشاعر»، وليس ذلك بشرط. ينظر: نتائج الفكر ص ٢٣٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٧/١، وتوضيح المقاصد ٩٦٢/٢، وشرح شذور الذهب ص ٥٦٠.

وَعَطْفُ الْبَيَانِ^(١): تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتَّبِعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ^(٢).

نَحْوُ:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(٣)

(١) العطف في اللغة: الالتفات والإمالة، يقال: «عطف العود»: ثنيته، و«عطف على الفارس»: التفت إليه. قال العكبري: «العطف: لِيُ الشَّيْءِ والالتفاتُ إليه، يقال: عطف العود، إذا ثنيته، وعطف على الفارس: التفت إليه، وهو بهذا المعنى في النحو؛ لأنَّ الثاني ملوئي على الأوَّل ومثني إليه». الباب ١/٤١٦. وينظر: الصحاح (ع ط ف) ٤/١٤٠٥.

وسمي عطفًا؛ لأنَّ الاسم الثاني في معنى الأوَّل، فكأنَّه عُطِفَ عليه، وسمي عطفَ بيانٍ؛ لأنَّ الاسم الثاني مبين للأوَّل، أو لأنَّه تكرر للأوَّل بمرادفه لزيادة البيان. ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٨١، والتصريح ٢/١٤٧.

(٢) قوله: «تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ» يُخرج النعت، وقوله: «يُوضِّحُ مَتَّبِعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ» يخرج بقية التوابع، وهي: التوكيد والبدل وعطف النسق؛ لأنها لا توضح متبوعها ولا تخصصه.

وعطف البيان كالصفة في توضيح المتبوع أو تخصيصه، والفرق بينهما أن عطف البيان يكون بالأسماء الجامدة، والصفة تكون بالمشتقات أو المؤول بها، فهو في الجامد بمنزلة النعت في المشتق. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٤٤٢، والكافية ص ٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٣، والكناش ١/٢٣٩، وشرح شذور الذهب ص ٥٦١.

(٣) البيت من بحر الرجز المشطور، نسب لرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧١، وليس له؛ لأنَّه غير معدود في التابعين، ونسب لأعرابي في الزاهر ١/١٤٢، وتوجيه اللمع ص ٢٨٢، والمقاصد النحوية ١/٣٥٥، والتصريح ١/١٣٤، ولعبد الله بن كَيْسَبَةَ النهدي في الإصابة في تمييز الصحابة ٥/٩٦، وخزانة الأدب ٥/١٥٤، وبلا نسبة في الكافية ص ٣٢، وأوضح المسالك ١/١٣٤.

وقد وَفَدَ قائله على سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعه ناقةٌ عَجَفَاءُ دَبْرَاءُ نَقَبَاءُ، وطلب منه أن يحمله على ناقةٍ تُبَلِّغُهُ أهله، فردَّه وقال له: ما أرى بناقتك من نَقَبٍ ولا دَبْرٍ، فانصرف وهو يقول:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

=

وَمِنْ مَّا وَصَّيْدِي (١).

وَيُؤَافِقُ مَتَّبِعَهُ فِي تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ (٢).

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرُ

والبيت شاهد على عطف البيان الذي أُتي به لتوضيح متبوعه المعرفة؛ فـ «عَمَرُ» مَوْضَح لـ «أَبُو حَفْصٍ»؛ و«أبو حفص» كنية «عَمَرُ»، ولما كان في الكنية اشتراك آتي بـ «عمر» ليوضح الكنية، وهذا النوع من عطف البيان – وهو كونه معرفة ومتبوعه معرفة – متفق عليه بين النحاة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٣، والكناش ٢٣٩/١، وتحريير الخصاصة ٤٩٥/٢، وأوضح المسالك ٣/٣١٠.

(١) سورة إبراهيم، من الآية (١٦).

والآية شاهد لعطف البيان الذي جيء به لتخصيص متبوعه النكرة؛ فـ «صَدِيدٍ» عطف بيان على «مَاءٍ». وهذا النوع – وهو كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين – منعه أكثر البصريين؛ لأن النكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، وأجازه الكوفيون، وحجتهم أن الحاجة إلى البيان في النكرة أشد منها في المعرفة، واستشهدوا بشواهد سماعية، منها هذه الآية، ووافقهم على هذا جمع من النحاة، وهو الصحيح. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، وتوضيح المقاصد ٣/١٨٦، وإرشاد السالك ٢/٦١٦، والتصريح ٢/١٤٨.

(٢) يوافق عطف البيان متبوعه في أربعة من العشرة التي سبق ذكرها في النعت الحقيقي؛ واحد من أنواع الإعراب الثلاثة، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والثنية والجمع، وواحد من التعريف والتنكير، خلافاً لمن التزم تعريفهما – كما سبق –، ولمن أجاز تخالفهما. نحو: «هذا أخوك زيدٌ، وهذه أختك فاطمةٌ، وهذان صاحبك الزيدان، وهؤلاء أصحابك الزيدون...». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٦، وأوضح المسالك ٣/٣١١، والمساعد ٢/٤٢٣، والتصريح ٢/١٤٨.

وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ بِذَلِكَ كُلِّ (١).

إِلَّا إِنْ وَجَبَ ذِكْرُهُ، نَحْوُ: «هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا» (٢)، أَوْ امْتَنَعَ كَوْنُهُ بِمَحَلِّ الْأَوَّلِ (٣)، نَحْوُ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ ∴ (٤)

(١) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا، نحو: «أكرمت أبا عبد الله زيدا»، إلا في مسألتين سيذكرهما المؤلف، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان.

(٢) هذه هي المسألة الأولى مما يتعين أن يكون عطف بيان، وهي أن يكون واجب الذكر غير مستغنى عنه، نحو: «هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا»، ف (أخوها) يتعين أن يكون عطف بيان على (زيد)؛ لأنه لا يصح الاسغناء عنه؛ لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لـ «هِنْدٌ»، ولا يصح أن يكون بدلا منه؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، فلو أعرب بدلا بقيت جملة الخبر بلا رابط. ينظر: شرح شذور الذهب ص ٥٦٣، والتصريح ١٤٩/٢.

(٣) هذه هي المسألة الثانية، وهي: أن يمتنع إحلاله محل الأول، نحو: «يا زيد الحارث»، فلو أعرب بدلا لحل محل الأول، فقليل: «يا الحارث»، وهذا لا يصح؛ لأن «أل» وحرف النداء لا يجتمعان، وقد مثل المؤلف لهذه المسألة بالبيت الآتي.

(٤) صدر بيت من بحر الوافر، وهو بكماله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعًا

للمرّار الفقعسي الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وكتاب سيبويه ١/١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٢، والكناش ١/٢٣٩، والمقاصد النحوية ٤/١٢١، والتصريح ٢/١٥٠.

والبيت شاهد على تعيين إعراب التابع عطف بيان وامتناع كونه بدلا إذا امتنع إحلاله محل المتبوع، فالتابع: هو: «بِشَرٍّ»، والمتبوع هو: «البكري» المضاف إليه المقترن بـ «أل»، ولا يصح أن يكون بدلا؛ لأنه لو كان بدلا لكان التقدير: «أنا ابن التارك بِشَرٍّ»؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيرتب عليه حيثنذ إضافة الوصف المفرد المقترن بـ «أل» إلى المجرد منها، وهذا لا يصح، فيتعين أن يكون عطف بيان، وتجاوز البدلية في هذا الموضع عند الفراء. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٣، والكناش ١/٢٣٩، وتوضيح

=

وَالتَّوَكُّيدُ: وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَالأَوَّلُ (١) أَلْفَاظٌ مَحْفُوظَةٌ (٢).

وَهِيَ:

=

المقاصد ٢/ ٩٩١، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٥، وجمع الهوامع ٣/ ١٦٢.

(١) كذا في النسختين المعتمدتين، والمفترض أنه سيتحدث الآن عن التوكيد اللفظي؛ لأنه قدمه على المعنوي في قوله آنفاً: «وَالتَّوَكُّيدُ: وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ»، فالأول اللفظي والثاني المعنوي، لكنه عند التفصيل عكس، فذكر أن الأول هو المعنوي والثاني هو اللفظي، وهو سهو، والأمر في ذلك يسير، ولا يخفى على القارئ.

(٢) لم يُعرّف المؤلف التوكيد المعنوي، واكتفى بذكر أنه ألفاظٌ محفوظةٌ، وهذا اتجاهٌ لبعض النحاة؛ يرون أن التوكيد المعنوي محصورٌ بالعدّ، فلا يحتاج إلى حدّ. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧، وجمع الهوامع ٣/ ١٤١، والتصريح ٢/ ١٣٢.

وحده بعضهم بأنه: التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم. أو أنه هو: التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر.

فمثال الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع: «جاء الخليفة نفسه»؛ فلو قلنا: «جاء الخليفة» فقط لاحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف قبل «الخليفة»، نحو: جاء رسول الخليفة أو كتابه، أو نحو ذلك، فلما أكدنا بـ «نفسه» أزال التوكيد ذلك الاحتمال وأثبت الحقيقة. ومثال الرافع احتمال إرادة الخصوص: «جاء بنو فلان كلهم»، فلو قلنا: «جاء بنو فلان» فقط لاحتمل أن يكون الجائي بعضهم، فلما قلنا: «كلهم» كان ذلك نصّاً على العموم ورفعاً لإرادة الخصوص.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٩، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٥٧، وإرشاد السالك ١/ ٥٤، وشرح الأزهرية ص ٣٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٤.

- «النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ» مُفْرَدَيْنِ مَعَ الْمُفْرَدِ^(١)، مَجْمُوعَيْنِ مَعَ غَيْرِهِ عَلَى «أَفْعُل»^(٢).
- وَإِذَا أُكِّدَ بِهِمَا [١٨ ظ] ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَّصِلٌ فَالْمُخْتَارُ فَضْلُهُمَا عَنْهُ^(٣).
- وَ«كُلُّ» لِغَيْرِ الْاِثْنَيْنِ، إِنْ تَجَرَّأَ^(٤) وَلَوْ بِعَامِلِهِ^(٥).

(١) تقول: «جاء زيدٌ نفسه، وكلمت زيداً نفسه، وسلمت على زيدٍ عينه»، و«جاءت هندٌ نفسها، وكلمت هنداً نفسها، وسلمت على هندٍ عينها».

(٢) إذا كان المؤكَّدُ جمعاً وجب جمع «النفس والعين» جمع تكسير للقلة على «أَفْعُل» لا غير، مع إضافتهما لضمير الجمع، نحو: «جاء الزيدون أنفسهم وأعينهم، وكلمت الرجال أنفسهم وأعينهم، وسلمت على الهندات أنفسهن وأعينهن». وإذا كان مثنى فلا يصح جمعهما على «أَفْعُل» أيضاً، نحو: «جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما»، وأجاز بعض النحاة إفرادهما وتثنيتهما؛ فيقال: «نفسهما وعينهما»، أو: «نفساهما وعيناهما». وجمع «النفس والعين» مع المؤكَّد المثنى هو اللغة الفصحى، وإليها فقط أشار المؤلف، ودونها الإفراد، ودون الإفراد التثنية. ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٩٦٨، وشرح شذور الذهب ص ٥٥٣، وإرشاد السالك ٢/ ٦٠٢، وجمع الهوامع ٣/ ١٦٤.

(٣) إذا أُكِّدَ بـ «النفس أو العين» ضمير مرفوع متصل فلا بد أن يُفَصَّلَ بينهما بضمير منفصل مطابق للمؤكَّد، فنقول: «قوموا أنتم أنفسكم، أو أعينكم»، ولا يقال: «قوموا أنفسكم»، ونُقل عن الأخفش أنه يجوز على ضعف؛ وإنما اشترط الفصل لكون المرفوع المتصل كالجاء، فكهوا أن يؤكِّدوا ما هو كجزء الكلمة بالمستقل، فأتوا بالضمير المتفصل ليجرى المستقل على المستقل. فإذا أُكِّدَ بغير النفس والعين لم يلزم ذلك الفصل؛ نقول: «قوموا كُلُّكُمْ»، أو: «قوموا أنتم كُلُّكُمْ»، وكذا إذا كان المؤكَّد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصبٍ أو جرٍّ، نحو: «رأيتك نفسك أو عينك، ومررت بك نفسك أو عينك». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٠، والكناش ١/ ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧، وجمع الهوامع ٣/ ١٦٤.

(٤) في النسختين المعتمدتين: «إن تجرد»، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٥) أي: يؤكد بـ «كل» غير المثنى، أي المفرد والجمع، بشرط أن يكون مما يتجزأ بنفسه، نحو: «جاء

=

- وَ«كِلا، وَكِلْتَا» لَهَمَّا^(١)، إِنْ صَلَحَ مَكَانُهُمَا الْمُفْرَدُ^(٢)، وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ^(٣).
وَيُضَفْنَ^(٤) لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ^(٥).

الجيشُ كُلُّهُ، والقبيلةُ كُلُّهَا، والقومُ كُلُّهُمْ، والنساءُ كُلُّهُنَّ، أو بعامله، نحو: «اشترتِ العبدَ كُلَّهُ»؛ فإن العبدَ يتجزأ باعتبار الشراء وإن كانت لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يقال: «جاء زيدٌ كُلُّهُ»؛ لأن زيدًا ليس مما يتجزأ أو يتبعض، إلا إذا أريد أنه جاء سالمَ الأعضاء والأجزاء فيجوز. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٠، والكافية ص ٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٦١، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٧١.

(١) أي: للاثنتين، نحو: «جاء الرجلانِ كلاهما»، ورأيت الرجلينِ كليهما، وسلمت على الرجلينِ كليهما»، و«جاءت الهندانِ كلتاها»، ورأيت الهندينِ كليتهما، ومررت بالهنديينِ كليتهما».

(٢) بمعنى أن يصح حلولُ المفرد محلَّهما، نحو: «جاء الزيدانِ كلاهما»، و«جاءت المرأتانِ كلتاها»؛ لجواز أن يكون الأصل: جاء أحدُ الزيدينِ، أو: جاءت إحدى المرأتينِ. وعلى ذلك لا يجوز - على الأصح - أن يقال: «اختصم الزيدانِ كلاهما»؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد: اختصم أحدُ الزيدينِ؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنتين، فلا حاجة للتأكيد. وأجازه بعضهم؛ استنادًا إلى أن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال. ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١/ ٢٧٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٧٢، والتذيل والتكميل ١٢/ ١٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥، والتصريح ٢/ ١٣٥، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢/ ٥٧.

(٣) أي يكون ما يُسند إليهما غيرَ مختلفٍ في المعنى، نحو: «جاء زيدٌ وعمروُ كلاهما»، فلا يجوز: «مات زيدٌ وعاش عمروُ كلاهما». ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣، وتمهد القواعد ٧/ ٣٢٩٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٦٩.

(٤) أي: ألفاظُ التوكيدِ السابقة كُلُّهَا، وهي: «النفس، والعين، وكُلٌّ، وكِلَا، وكِلْتَا».

(٥) فلا يؤكد هذه الألفاظ إلا مضافةً إلى ضميرِ المؤكَّد؛ ليحصلَ الربطُ بين التابع والمتبوع، نحو: «جاء زيدٌ نفسه، وقابلت هندًا عينها، وجاء الجيشُ كُلُّهُ، والزيدانِ كلاهما، والهندانِ كلتاها»، ولا بد أن يكون الضمير مطابقًا للمؤكَّد في الأفراد والتذكير وفروعهما. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٩، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٥٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٤.

=

- و«أَجْمَعُ»، و«جَمَعَاءُ»، و«جَمَعُهُمَا»^(١) غَيْرُ مُضَافَةٍ^(٢).
وَإِنَّمَا يُؤَكِّدُ بِالْمَعْنَوِيِّ نَكْرَةً إِنْ أَفَادَ^(٣).

=

والتصريح ١٣٤ / ٢.

(١) من ألفاظ التوكيد المعنوي: «أَجْمَعُ» و«جَمَعَاءُ» و«جَمَعُهُمَا»، وهو: «أَجْمَعُونَ» و«جَمَعُ»، ويؤكد بهذه الألفاظ غالباً بعد «كل»؛ لزيادة التوكيد وتقديره، فـ «أَجْمَعُ» للمفرد المذكر، و«جَمَعَاءُ» للمفرد المؤنث، و«أَجْمَعُونَ» للجمع لمذكر، و«جَمَعُ» للجمع المؤنث؛ نحو: «جاء الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، والقبيلةُ كُلُّهَا جَمَعَاءُ، والزيدون كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، والهنداتُ كُلُّهُنَّ جَمَعُ»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [سورة الحجر: ٣٠]. ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٢ / ٣، وإرشاد السالك ٦٠٥ / ٢، وشرح المكودي على الألفية ص ٢١٨.

(٢) أي: غير مضافة إلى ضمير، وذلك لأن هذه الألفاظ يؤكد بها في الغالب بعد «كُلُّ»؛ فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكِّد؛ لأن «كُلُّ» لا يؤكد بها إلا مضافةً إلى ضمير المؤكِّد. ينظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٤.

(٣) هذا مذهب الكوفيين والأخفش، ووافقهم جمع من النحاة، يرون جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً إذا أفادت، بأن كانت مؤقتةً وكان لفظُ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة والشمول، نحو: «قعدت يوماً كُلَّهُ، وقمت ليلةً كُلُّهَا، وصمت شهراً كُلَّهُ» ونحو ذلك، واحتجوا باحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت، فصح معنى التوكيد، واستشهدوا بقول السيدة عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ» وشواهد كثيرة من الشعر، وذهب البصريون عدا الأخفش إلى منع توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً، سواء أكانت مؤقتة أم غير مؤقتة. ينظر في ذلك: أسرار العربية ص ٢٨٩، واللباب للعكبري ٣٩٥ / ١، وشرح الكافية الشافية ٥٢٥ / ١، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٣ / ٢، وشفاء العليل ٧٣٩ / ٢، والتصريح ١٣٩ / ٢، وهمع الهوامع ١٤٣ / ٣.

وَالثَّانِي^(١): إِعَادَةُ اللَّفْظِ، أَوْ تَقْوِيَّتُهُ بِمُرَادِفِهِ، نَحْوُ: ﴿كَكَادَكَ﴾^(٢)، وَ﴿فَجَاجَا سُبُلًا﴾^(٣).

وَلَا يُؤَكَّدُ بِهِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ إِلَّا بِإِعَادَةِ عَامِلِهِ^(٤)، وَلَا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِيٍّ إِلَّا بِمَا اتَّصَلَ بِهِ أَوْ بِضَمِيرِهِ^(٥).

(١) يقصد التوكيد اللفظي، وهو: تكرار معنى المؤكّد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، خوفاً من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء. ينظر: شرح ابن النازم على الألفية ص ٣٦٢.
(٢) سورة الفجر، من الآية (٢١). والآية شاهد على التوكيد اللفظي الذي كرّر فيه اللفظ بعينه.
(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٣١). والآية شاهد على التوكيد اللفظي الذي قوّي فيه اللفظ بذكر مرادفه في المعنى؛ فمعنى الفجاج والسبل واحد، وهو الطُّرُق، وإن اختلفا لفظاً. ينظر: شذور الذهب ص ٣٠.

(٤) يعنى أنه إذا أُكِّد الضمير المتصل توكيداً لفظياً وجب أن يُعاد معه عامله، أو بعبارة أخرى: وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به، نحو: «قمتُ قمتُ»، و«صرتُكَ صرتُكَ»، و«غلامُكَ غلامُكَ»، و«بك بك، ومررت به به»، ولا يشترط ذلك في الضمير المنفصل، نحو: «إياك إياك ضربت»، ولا يجوز أن يؤكّد بإعادته مجرداً؛ لأن ذلك يخرج عن حيز الاتصال إلى الانفصال. ينظر: شرح ابن النازم على الألفية ص ٣٦٣، وإرشاد السالك ٦٠٩/٢، وشرح المكودي على الألفية ص ٢٢١.

(٥) إذا أريد توكيد الحروف توكيداً لفظياً فهي مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة اللفظ الذي اتصلت به معها، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ»، و«فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، ومنه: ﴿يَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٥]. ويجوز الاستغناء عن ذلك بالإتيان بضمير ما اتصل بالمؤكّد؛ لأنه بمعناه، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ»، و«فِي الدَّارِ فِيهَا زَيْدٌ»، ومنه: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٧]، ولا يشترط ذلك في حروف الجواب (نعم، ولى، وأجل، وجير، وإي، ولا)؛ فيجوز أن تقول: «نعم نعم»، و«لا لا»، و«بلى بلى». ينظر: توضيح المقاصد ٩٨٢/٢، و٩٨٦، وإرشاد السالك ٦١٠/٢، والتصريح ١٤٤/٢، والبهجة المرضية ص ٣٤٢.

وَالْبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ بِلَا وَاسِطَةٍ^(١).
وَهُوَ بَدَلٌ كُلُّ^(٢)، نَحْوُ: ﴿مَفَازًا^(٣) حَدَائِقَ﴾^(٤).
وَبَعْضُ^(٥)، نَحْوُ: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾^(٦).
وَاشْتِمَالِ^(٧)، نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٨).

(١) البديل لغة: العوض. واصطلاحًا: «تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ بِلَا وَاسِطَةٍ»، كما ذكر المؤلف، فقوله: «تابع» جنس يشمل جميع التوابع، وقوله: «مقصود بالنسبة» فصل مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان؛ فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالنسبة، لا أنها هي المقصودة بالنسبة، وقوله: «بلا واسطة» مخرج لعطف النسق؛ فإنه وإن كان تابعًا مقصودًا بالحكم ولكنه بواسطة حرف العطف. ينظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٨.

(٢) وهو البديل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو: «جاء أخوك زيدًا»، وما مثل به المؤلف من قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا^(٩) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [سورة النبأ: ٣١-٣٢]، فـ «حَدَائِقَ» بدل من «مَفَازًا»، والبديل هو عين المبدل منه. ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٥، وشرح قطر الندى ص ٣٠٨.

(٣) سورة النبأ، من الآيتين (٣١، و٣٢).

(٤) وهو أن يكون الثاني جزءًا من الأول، نحو: «أكلت الرغيف ثلثه»، ومنه في القرآن الكريم ما مثل به المؤلف، وهو قول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]، فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» بعض من «الناس»؛ لأن منهم المستطيع وغير المستطيع. ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٩٤.

(٥) سورة آل عمران، من الآية (٩٧).

(٦) وهو أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية، نحو: «أعجبني زيدٌ حلُمه»، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]، فـ «قِتَالٍ» بدل من «الشَّهْرِ الْحَرَامِ» بدل اشتمال؛ لاشتمال الشهر على القتال. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٨٥.

(٧) سورة البقرة، من الآية (٢١٧).

وَعَلَطٌ^(١)، نَحْوُ: «بِذَرَهُمْ دِينَارٍ»، وَالْأَوَّلَى عَطْفُ ذَا بِ «بَلْ»^(٢).
وَيُؤَافِقُ الْمَتَّبِعُ، وَتَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ فِي الْإِظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدِّيهِمَا^(٣).

(١) وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد، بل سَبَقَ إليه اللسان، نحو: «تصدقت بدرهم دينار»، فإنه أراد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم. وسمي بدل الغلط لأنه مزيل الغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود.

وزاد بعضهم: بدل الإضراب، وبدل النسيان، فبدل الإضراب: ما يُقَصَّدُ ذكر متبوعه كما يُقَصَّدُ ذكره، وهو ما يخبر فيه المتكلم بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطالٍ للأول، وبدل النسيان: ما كان مقصوداً وتبين فساد قصده بعد ذكره.

والنحويون يدخلون هذه الأنواع الثلاثة (الإضراب، والغلط، والنسيان) تحت ما يسمى بـ «البدل المباين» أي: المغاير للمبدل منه، وهو: ما لا ملاسةً بينه وبين المبدل منه بوجه ما، بل يباينه لفظاً ومعنى، والمثال المذكور (تصدقت بدرهم دينار) صالحٌ لهذه الأنواع الثلاثة؛ فهو محتمل لأن يكون المتكلم قد أخبر بأنه تصدق بدرهم ثم عَنَّ له أن يخبر بأنه تصدق بدينار، فهذا بدل الإضراب، أو يكون قد أراد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم، وهذا بدل الغلط، أو يكون قد أراد الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطق به تبين فساد ذلك القصد، وهذا بدل النسيان. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٨، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٩، وشرح الأشموني ٣/ ٤، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ٢٧٠.

(٢) يقصد بدل الغلط وما أشبهه، وهو بدل الإضراب وبدل النسيان، فهذه الثلاثة الأحسن والأولى فيها أن يعطف فيها التابع بـ «بل»، فيكون من عطف النسق، فيقال: «تصدقت بدرهم بل دينار، وجاء زيدٌ بل عمرو، ورأيت رجلاً بل حمراً»؛ وذلك لثلاثتهم إرادة الصفة؛ ففي نحو: «رأيت رجلاً حمراً» قد يتوهم أن المعنى: رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥، والتصريح ٢/ ١٩٦، والبهجة المرضية ص ٣٦٥.

(٣) يوافق البدل المبدل منه في الإعراب، ولا تلزم الموافقة في التعريف والتنكير؛ فتبدل المعرفة من

=

لَكِنْ لَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ [١٩و] مِنْ ضَمِيرٍ إِلَّا إِنْ أَفَادَ الْإِحَاطَةَ، أَوْ كَانَ بَعْضًا، أَوْ اشْتِمَالًا^(١).

المعرفة نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ﴾ [سورة إبراهيم: ١-٢]. وتبدل النكرة من النكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [سورة النبأ: ٣١-٣٢]، وتبدل المعرفة من النكرة نحو: ﴿وَلِئَلَّكَ لَنَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [سورة الشورى: ٥٣]. وتبدل النكرة من المعرفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝﴾ [سورة العلق: ١٥-١٦]. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، وتوضيح المقاصد ١٠٤٢/٢.

(١) لا تلزم أيضًا موافقة البدل للمبدل منه في الإظهار والإضمار، فيبدل الظاهر من الظاهر، والظاهر من المضمَر، والمضمَر من المضمَر، وفي ذلك تفصيل: أما إبدال الظاهر من الظاهر فجائز مطلقًا، نحو: «أكرمت زيدًا أخاك»، ونحو ذلك. وأما إبدال الظاهر من المضمَر فجائز مطلقًا إذا كان الضمير لغائب، نحو: «ضربته زيدًا»، و«زره خالدًا».

وإن كان لحاضر جاز البدل منه إن كان بعضًا أو اشتمالًا، فمثال بدل البعض قول الشاعر:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ ... رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

فـ «رَجُلِي» بدل بعضٍ من ياء المتكلم في «أوعدني».

ومثال بدل الاشتمال قوله:

وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ «حلمي» بدل اشتمال من الباء في «ألفيتني».

وأما بدل الكل فجائز أيضًا إن أفاد معنى الإحاطة والشمول كالتوكيد، نحو: «جئتم صغيركم وكبيركم»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [سورة المائدة: ١١٤]، فـ «أَوَّلِنَا» بدل من الضمير المجرور باللام وهو «نَا» بدل كل.

فإذا لم يدل على الإحاطة نحو: «رأيتك زيدًا»، و«قمت زيدًا»، ففيه مذهب؛ الأول: المنع، وهو

وَعَطْفُ النَّسَقِ: تَابِعُ بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ مِنْ تِسْعَةٍ^(١).

وهي:

• «الْوَاوُ» لِلْجَمْعِ^(٢).

=

قول جمهور البصريين، الثاني: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُنْهًا كُلُّ مُعْضِلَةٍ

ف «قريش» بدل من ضمير الخطاب في «بكم».

والثالث: جوازه في الاستثناء، نحو: «ما ضربتكم إلا زيدا»، وهو قول قطرب.

وأما إبدال المضممر من المضممر فنحو: «رأيتك إياك»، و«رأيتك إياه»، وجعله بعضهم من باب التوكيد.

وأما إبدال المضممر من الظاهر فنحو: «رأيت زيدا إياه». وأنكره أكثر النحاة، وقالوا إنه ليس بمسموع، وجعلوه من باب التوكيد.

ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١/ ٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٤٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٨، والبهجة المرضية ص ٣٦٥.

(١) النسق في اللغة: ما جاء على نظام واحد، يقال: ثَغَرُ نَسَقٌ، إذا كانت أسنانه مستوية. وَخَرَزَ نَسَقٌ: منظم. وكلامٌ نَسَقٌ: أي على نظام واحد، ونسقت الكلام نَسَقًا: عطف بعضه على بعض، وكل شيء اتَّبع بعضه بعضًا فهو نَسَقٌ له. واصطلاحًا – كما أفاد المؤلف –: التابع لما قبله المشارك له في إعرابه بواسطة أحد الحروف الموضوعة لذلك. ينظر: الصحاح ٤/ ١٥٥٨، ولسان العرب ١٠/ ٣٥٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٦١، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ص ٢٧٢.

(٢) الواو هي أم حروف العطف، وهي لمطلق الجمع من غير دلالة على ترتيب ولا معية، فيصح أن يعطف بها لاحق في الحكم، نحو: «جاء زيد وعمر وعمر» أو سابق، نحو: «جاء زيد وعمر» قبله، أو مصاحب، نحو: «جاء زيد وعمر معه». وذهب بعض أهل الكوفة وبعض النحويين إلى أنها تفيد الترتيب. ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١/ ٢٢٧، وشرح الألفية لابن

=

- وَ«الْفَاءُ» لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ^(١).
- وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ وَالْمُهْلَةِ^(٢).
- وَ«حَتَّى» لِلْغَايَةِ وَالتَّدرِيجِ^(٣).

=

الناظم ص ٣٧٢، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٨١، وتوضيح المقاصد ٢ / ٩٩٧،
والنصريح ٢ / ١٥٦.

(١) معنى الترتيب أن الثاني بعد الأول، وهو نوعان: ذكرى ومعنوي، فالترتيب الذكري: هو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول. نحو قول الله ﷻ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٣٦]، وقوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [سورة النساء: ١٥٣]. والمعنوي: هو أن يكون المعطوف لاحقاً، كما في: «قام زيدٌ فعمرو». وزعم الفراء أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً.

والتعقيب هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، فإذا قلت: «قام زيدٌ فعمرو» فالمعنى أن قيام عمرو بعد زيد، بلا مهلة. ينظر: مغني اللبيب ص ٢١٣، والجنى الداني ص ٦١، وشرح الدماميني على المغني ٢ / ٨٢، وشرح الأشموني ٢ / ٣٦٤، وهمع الهوامع ٣ / ١٩٢.
(٢) أي: يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه، متراخياً عنه في الزمان، كقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ۝ ثُمَّ أَجْبَحَهُ رَبُّهُ فَقَالَ عَلَيْهِ وَهْدَى﴾ [سورة طه: ١٢١-١٢٢]. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٧٣.

(٣) الغاية: آخر الشيء، ومعنى أنها للغاية أنها تفيد كون المعطوف بها غاية لما قبله في زيادة أو نقص، أو قوة أو ضعف، ونحو ذلك. ومعنى التدرّج أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، ويشترط في المعطوف بها أن يكون بعضاً من المعطوف عليه ولو تأويلاً، وكونه اسماً ظاهراً. ومثالها قول الشاعر:

فَهَرْنَا كُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَأَنْتُمْ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا

=

- و«أَوْ» لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ أَوْ الْأُمُورِ^(١).
- و«أَمْ» الْمُتَّصِلَةُ^(٢)، وَهِيَ الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِ «أَمْ» التَّعْيِينُ^(٣).

ف «الكِمَاة» معطوف بـ «حتى» على الضمير المتصل المنصوب «كُم»، وقد جاء المعطوف غاية للمعطوف عليه في القوة، و«بَيْنَنَا» معطوف على الضمير المتصل المنصوب «نَا»، وجاء المعطوف غاية للمعطوف عليه في الضعف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٨، ومغني اللبيب ص ١٧١، والفوائد الضيائية ١/٤٠٨، وهمع الهوامع ٣/٢١٣، وشرح الأشموني ٢/٣٦٨.

(١) هذا هو المعنى الذي ذكره المتقدمون، وهو المتفق عليه، وقال المتأخرون إنها مع كونها لأحد الشيئين أو الأشياء تكون للتخيير، والإباحة، والتفصيل، والإيهام، والشك، والإضراب، وأفاد بعضهم أن هذه المعاني المذكورة إنما تستفاد بقرائن الكلام الذي هي فيه، وأنها في الأصل لأحد الشيئين أو الأشياء. ينظر في ذلك: الإيضاح العضدي ص ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٣٣، والجنى الداني ص ٢٣١، ومغني اللبيب ص ٨٧، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٦٥، والبرود الضافية ص ١٨٣٥.

(٢) سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بواحد منهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٩، وشرح المكودي على الألفية ص ٢٢٦.

(٣) علامة همزة التسوية أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٦]، المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه. وعلامة همزة التعيين أن يصح الاستغناء بـ «أَيَّ» عنها، نحو: «أزيد في الدار أم عمرو؟»، التقدير: أيُّهما عندك؟. والفرق بينهما من أربعة أوجه:

الأول: أن همزة التسوية تقع بعد لفظة «سواء» وما شابهها، مثل: «ما أبالي، وما أدري، وليت شعري»، ونحو ذلك؛ ولذا سميت همزة التسوية، ولا يشترط ذلك في همزة التعيين.

الثاني: أن همزة التسوية لا تطلب جواباً؛ لأنها ليست للاستفهام حقيقة، وأما همزة التعيين

وَالْمُنْقَطِعَةُ بِخِلَافِهَا^(١)، وَهِيَ لِلْإِضْرَابِ، وَقَدْ تُضَمَّنُ اسْتِفْهَامًا^(٢).

• وَ«لَكِنْ» بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ^(٣)؛

فتطلب جوابًا؛ فهي للاستفهام حقيقةً.

الثالث: أن الكلام مع همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب، وأما همزة التعيين فالكلام فيها لا يحتمل الصدق والكذب.

الرابع: أن «أم» الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، وكلا الجملتين في تأويل مصدر مفرد، ولا يشترط ذلك في «أم» الواقعة بعد همزة التعيين، فقد تقع بين مفردين وبين جملتين ليستا في تأويل المصدر. ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٧٥، ومغني اللبيب ص ٦١، وإرشاد السالك ٢/٦٢٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٨٠٦، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢/٤٣٩.

(١) هي: التي لا تسبق بهمزة التسوية، ولا همزة التعيين، وسميت منقطعةً لوقوعها بين جملتين مستقلتين، فما بعدها منقطع عما قبلها، والراجح أنها ليست بعاطفة؛ وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب؛ وذلك لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلامًا واحدًا، وحروف العطف يكون ما بعدها مع ما قبلها كلامًا واحدًا، وذهب قوم إلى أنها عاطفة، وأنها لا تعطف إلا الجمل. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٣٧، والتذيل والتكميل ١٣/١١٩، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١١، والجنى الداني ص ٢٠٦، والمقاصد الشافية ٥/٩٩، والبرود الضافية ص ١٨٢٢، والتصريح ٢/١٧١.

(٢) أي: لا يفارقها معنى الإضراب، فتكون بمعنى «بل»، كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴿[سورة السجدة: ٢-٣]، وقد تدل مع ذلك على الاستفهام، وهذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنها تقدر بـ «بل» والهمزة مطلقًا. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٣/١٦٩، و١٧٢، ومعاني القرآن للفراء ١٢/٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٧، والتذيل والتكميل ١٣/١١٤، وشرح الأشموني ٢/٣٧٦.

(٣) فالنفي نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمرو»، والنهي: «لا تضرب زيدًا لكن عمرًا»، فالمعطوف بـ

لِتَقْرِيرٍ مَتْلُوْهَا وَجَعَلَ نَقِيْضَهُ لِتَالِيْهَا^(١).

• وَ«بَلْ» كَذَلِكَ، وَلِنَقْلِ الْحُكْمِ لِمَا بَعْدَهَا بَعْدَ الْإِيجَابِ^(٢).

• وَ«لَا» لِلنَّفْيِ^(٣).

«لكن» محكوم له بالثبوت بعد النفي والنهي، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب، نحو: «أناي زيدٌ لكن عمرو». ويشترط لكونها عاطفةً إضافةً إلى ذلك: أن يكون معطوفها مفردًا، وألا تقترن بالواو. وهذا الذي عليه أكثر النحويين، وذهب بعضهم إلى أنها عاطفة بنفسها، ولا بد في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة قبلها إذا عطفت، وذهب بعضهم إلى أنها ليست بحرف عطف، بل هي حرف استدراك والعطف بالواو إن سبقتها، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠١٨، ومغني اللبيب ص ٣٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٧.

(١) أي تقرير ما قبلها بحالهِ وإثبات نقيضه لما بعدها، فقولنا: «ما جاء زيدٌ لكن عمرو» فيه تقرير عدم المجيء لزيد وإثباته لعمرو.

(٢) أي: يعطف بها بعد النفي والنهي، نحو: «ما جاء زيدٌ بل عمرو»، و«لا يَقُمُ زيدٌ بل عمرو»، وهي حينئذٍ مثل «لكن» في تقرير ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها. ويعطف بها بعد الإثبات والأمر، نحو: «جاء زيدٌ بل عمرو»، و«أضرب زيدًا بل عمرًا»، فتفيد حينئذٍ نقل حكم ما قبلها وإثباته لما بعدها، ففي المثال الأول نقلت المجيء عن «زيد» وأثبتته لـ «عمرو»، وفي المثال الثاني أزال الت الأمر بضرب «زيد» وأثبتته لـ «عمرو»، وصار «زيد» في المثالين كأنه مسكوت عنه. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣، وشرح ابن الناطم على الألفية ص ٣٨٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨١٠.

(٣) يُعطف بـ «لا» منفيّ بعد إثبات؛ لقصر الحكم على ما قبلها، أو إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأوّل، ويعطف بها بعد الإثبات، نحو: «زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ»، والأمر، نحو: «أضرب زيدًا لا عمرًا» و«قام زيدٌ لا عمرو»، ولا يعطف بها بعد النفي، فلا يقال: «ما قام زيدٌ لا عمرو». ينظر: إرشاد السالك ٢/ ٦٣٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٩٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٧.

وَلَا بُدَّ فِي الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مِنَ الْفَصْلِ، نَحْوُ: «جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ»، وَ«قُمْتُ الْيَوْمَ وَعَمَرُو»^(١).
وَفِي الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ إِعَادَةِ الْجَارِ [١٩ ظ]، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»، وَ«بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَمَرٍ»^(٢).

(١) لَا يَحْسُنُ الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ حَتَّى يُوكَّدَ بِالْمَنْفَصْلِ أَوْ يَفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ بِأَيِّ فَاصِلٍ يَقُومُ مَقَامَ التَّوَكِيدِ، وَقَدْ مَثَلَ الْمُؤَلَّفُ لِلتَّوَكِيدِ بِالْمَنْفَصْلِ بِـ «جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سورة الأنبياء: ٥٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة المؤمنون: ٨٣].
وَمِثَالُ الْفَصْلِ: «قُمْتُ الْيَوْمَ وَعَمَرُو»، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿جِئْتُكَ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [سورة الرعد: ٢٣]، فـ «مَنْ صَلَحَ» مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَاوِ فِي «يَدْخُلُونَهَا»، وَالْفَاصلُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِلا تَوْكِيدٍ أَوْ فَصْلِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ قَبْحٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى عِنْدَهُمْ هُوَ الْفَصْلُ بِالتَّأَكِيدِ أَوْ غَيْرِهِ، وَاحْتَجُّوا لِمَذْهَبِهِمْ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ. يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٢٤٧/١، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٣٠٤/١، وَ٩٥/٣، وَالْمَقْتَضَبُ ٢١٠/٣، وَالْمَقْتَصِدُ ٩٥٧/٢، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ص ٤٤٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٧٣/٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢٠١٣/٤، وَالتَّصْرِيحُ ١٨١/٢.

(٢) أَيُّ: وَلَا بُدَّ فِي الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ إِعَادَةِ الْجَارِ، سَوَاءً أَكَانَ حَرْفَ جَرٍّ أَمْ مَضَافًا، وَقَدْ مَثَلَ لِهَما الْمُؤَلَّفُ بِـ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»، وَ«بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَمَرٍ»، وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿قُلِ اللَّهُ يَنْصِتُ لَكُمْ وَمَنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [سورة الأنعام: ٦٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى آفَّاكٍ تُمْحَلُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَايَكَ﴾ [سورة البقرة: ١٣٣]. وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بِنِ

=

وَإِذَا جُمِعَتِ التَّوَابِعُ رُتِبَتْ عَلَى مَا ذُكِرَ^(١)، نَحْوُ: «جَاءَ أَبُو حَفْصٍ الْفَاضِلُ عُمَرُ
نَفْسُهُ أَخُوكَ وَزَيْدٌ»^(٢).

=

الأنباري من الكوفيين ووافقه جمع من النحاة إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقاً، واستشهدوا بشواهد كثيرة من الكلام الفصيح، من ذلك قراءة حمزة: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) [سورة النساء: ١] بجر «الأرحام» عطفاً على الضمير المخفوض في «به»، وقوله سبحانه: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [سورة النساء: ١٢٧]، فـ «مَا» في موضع خفض؛ لأنه معطوف على الضمير المجرور في «فيهن»، وشواهد أخرى كثيرة، وقد رد البصريون أدلة هذا الرأي وتأولوها بما لا يخلو من تكلف وتعسف. وذهب الجرّمي والزّياديّ إلى جواز عطف الظاهر على المضمّر المجرور دون إعادة الجار بشرط توكيد الضمير، فيقال على مذهبهما: «مررت بك أنت وزيد».

ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٣٨١/٢ ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، و٨٦/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٩٢/٢، و٦٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٣، وشواهد التوضيح ص ٥٣، والبحر المحيط ١٥٦/٢، والمساعد ٤٧٠/٢.

(١) أي: يقدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، وقدم النعت، لأنه كجزء من متبوعه، ثم عطف البيان؛ لأنه جار مجراه، ثم التأكيد؛ لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرئ النعت، ثم البدل؛ لأنه تابع كلا تابع؛ لكونه كالمستقل، ثم عطف النسق؛ لأنه تابع بواسطة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٢، وارتشاف الضرب ٤/٣٠٢٥، والتذليل والتكميل ١٣/٥٥، والمساعد ٤٣٩/٢.

(٢) ونحو: «جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد». ينظر: شرح الأشموني ٢/٣١٦.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

تَمَّتْ هَذِهِ الرَّسَالَةُ الْمُخْتَصَرَةُ الْمُفِيدَةُ، الْجَوْهَرَةُ الْفَرِيدَةُ، عَصْرَ يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ الْمُبَارَكِ

عَاشِرِ شَعْبَانَ الْكَرِيمِ، أَحَدِ شُهُورِ الْعَامِ الثَّالِثِ وَالثَّلَاثِينَ مِنْ بَعْدِ الْأَلْفِ.

أَحْسَنَ اللَّهُ تَعَالَى بِخَيْرِ خَتَامِهِ، وَزَيَّنَ بِالْمَسَرَّاتِ لِيَالِيهِ وَأَيَّامَهُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَأَوَّلًا وَآخِرًا.



الفهارس

- ✓ أولاً: فهرس الآيات القرآنية
- ✓ ثانياً: فهرس القراءات القرآنية
- ✓ ثالثاً: فهرس الأحاديث النبوية
- ✓ رابعاً: فهرس الأمثال
- ✓ خامساً: فهرس الأبيات الشعرية
- ✓ سادساً: فهرس المصادر والمراجع
- ✓ سابعاً: فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	البقرة	٢٤	١٣٣٨
٢	﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾	البقرة	٨٧	١٣٩١
٣	﴿ثَلَاثًا يَكُونُ﴾	البقرة	١٥٠	١٤٥٤
٤	﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾	البقرة	١٧٧	١٣٦٧
٥	﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾	البقرة	٢١٧	١٤٩٢
٦	﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾	البقرة	٢٢٨	١٤٥٠
٧	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾	البقرة	٢٥١	١٤٦٦
٨	﴿مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾	البقرة	٢٥٩	١٤١٣
٩	﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾	آل عمران	٩٧	١٤٩٢
١٠	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾	آل عمران	١٤٢	١٤٥٨
١١	﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾	آل عمران	١٦٠	١٤٦١
١٢	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	النساء	٧٩	١٤١٣
١٣	﴿وَبِأَحْسَنِ مِنْهَا﴾	النساء	٨٦	١٣٣٠
١٤	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾	المائدة	٧١	١٤٥٣

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٥	﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾	الأنعام	٩٤	١٣٤٥
١٦	﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾	التوبة	٥	١٤٠٧
١٧	﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	يوسف	٤	١٣٤٤، ١٤١٥
١٨	﴿وَجَاءَ آبَاهُمْ﴾	يوسف	١٦	١٣٢٥
١٩	﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْصُهُ، قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقَتْ﴾	يوسف	٢٦	١٤٦١
٢٠	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	يوسف	٢٩	١٣٩٤
٢١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف	٣١	١٣٧٦
٢٢	﴿لَيْسَ جَنَنَ وَلَيْكُونَا﴾	يوسف	٣٢	١٤٥٠
٢٣	﴿أَرْجِعُوا إِلَيَّ أَيُّكُمْ﴾	يوسف	٨٢	١٣٢٥
٢٤	﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾	يوسف	٩٤	١٣٢٥
٢٥	﴿لِيَغْفِرَ﴾	إبراهيم	١٠	١٤٥٣
٢٦	﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾	إبراهيم	١٦	١٤٨٥
٢٧	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	إبراهيم	١٩	١٤٦٠
٢٨	﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾	النحل	٢٤ و ٣٠	١٣٩١

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٩	﴿قَالُوا خَيْرًا﴾	النحل	٣٠	١٣٩٢
٣٠	﴿سَلِّمْ عَلَيْكَ﴾	مريم	٤٧	١٣٦٣
٣١	﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	مريم	٦٩	١٤٤٢
٣٢	﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾	طه	١٥	١٣٧٧
٣٣	﴿مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾	طه	٧٢	١٤٤٣
٣٤	﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾	طه	٨١	١٤٥٨
٣٥	﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	طه	٩١	١٤٥٧
٣٦	﴿فَجَاجَا سُبُلًا﴾	الأنبياء	٣١	١٤٩١
٣٧	﴿لَا تُشْرِكْ﴾	الحج	٢٦	١٤٦٠
٣٨	﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	المؤمنون	٣٣	١٤٤٤
٣٩	﴿أَنْ يَغْفِرَ﴾	النور	٢٢	١٤٥٢
٤٠	﴿وَكَانَ رُبُّكَ قَدِيرًا﴾	الفرقان	٥٤	١٣٦٧
٤١	﴿وَلَىٰ مُدْرِكًا﴾	النمل	١٠	١٤١٣
٤٢	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الروم	٤٧	١٣٦٧
٤٣	﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	الروم	٣٦	١٤٦١

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٤٤	﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾	فاطر	٣٦	١٤٥٨
٤٥	﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص	٣	١٣٧٤
٤٦	﴿تَأْمُرُونِي﴾	الزمر	٦٤	١٣٣٨
٤٧	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ﴾	فصلت	١٠	١٤١٢
٤٨	﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ وَرَائِي جَهَنَّمَ﴾	الشورى	٥١	١٤٥٤
٤٩	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾	الزخرف	٨٤	١٤٤١
٥٠	﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾	الجاثية	٢٢	١٣٢٩
٥١	﴿يَمَاءَ النَّهْمِ رَبُّهُمْ﴾	الطور	١٨	١٤٤٣
٥٢	﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾	القمر	٢٤	١٤٠١
٥٣	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾	الحديد	٢٣	١٤٥١
٥٤	﴿ثَلَاثَ عِلْمٍ﴾	الحديد	٢٩	١٤٥٣
٥٥	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	الحشر	٧	١٤٥٦
٥٦	﴿لِيُفَقَّ﴾	الطلاق	٧	١٤٦٠
٥٧	﴿نَفْحَةً وَاحِدَةً﴾	الحاقة	١٣	١٤٨١
٥٨	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾	المزمل	١٢	١٣٧٧

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٩	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾	المزمل	٢٠	١٤٥٢
٦٠	﴿مَفَازًا ۝٣١﴾ حَدَائِقَ﴾	النبأ	٣١، ٣٢ و	١٤٩٢
٦١	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾	النازعات	٢٦	١٣٧٧
٦٢	﴿لَمَّا بَقِضَ﴾	عبس	٢٣	١٤٦٠
٦٣	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	الانشقاق	١	١٣٥٦
٦٤	﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾	الانشقاق	٢	١٣٥٦
٦٥	﴿دَكَّادَكًا﴾	الفجر	٢١	١٤٩١
٦٦	﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ۝١٤﴾ يَتِيمًا﴾	البلد	١٤، ١٥ و	١٤٦٥
٦٧	﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾	الشمس	١٣	١٤٠٤
٦٨	﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾	الزلزلة	٧	١٤١٥
٦٩	﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾	الإخلاص	٣	١٤٥٩



ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	المائدة	١١٩	١٣٤٧
٢	(فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)	النساء	٥٣	١٤٥١
٣	(وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا)	الإسراء	٧٦	١٤٥١
٤	﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾	النمل	٢٥	١٣٩٣
٥	﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾	يس	٣٥	١٤٤٢



ثالثاً: فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	رقم الصفحة
١	«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»	١٤٠٣



رابعاً: فهرس الأمثال

م	المثل	رقم الصفحة
١	«كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا»	١٣٩٢



خامساً: فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الصفحة
قافية الباء		
اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ .: شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا	المديد	١٣٦٨
فَالَا تُجَلِّلْهَا يُعَالُوكَ فَوْقَهَا .: وَكَيْفَ التَّوَقَّيْ ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ	الطويل	١٤٦٦
لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرِّ قَارِضِيهِ .: مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِنْ رَأَيْتَا عَلَى تَرَبِّ	البسيط	١٤٥٥
إِذْنُ وَاللَّهِ نَزَرُمِيَهُمْ بِحَرْبٍ .: تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ	الوافر	١٤٥٢
قافية الدال		
وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ .: إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا خَفِيرَ زِيَادٍ	الطويل	١٣٧١
قافية الراء		
أَفْسَاسَ بِمِثْلِ اللَّهِ أَبُورَ حَفْصٍ عَمَرُ .: مَشْطُورَ الرِّجْلِ	مشطور الرجز	١٤٨٤
لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ .: أَبْنَاءُ يُعْصَرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ	البسيط	١٤٤٤
إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ .: كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ	البسيط	١٤٥٥
قافية العين		
أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ .: عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعَا	الوافر	١٤٨٦
عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا .: وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ	الطويل	١٣٤٦
قافية الفاء		
وَلَيْسَ عَبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي .: أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ	الوافر	١٤٥٤

البيت	البحر	الصفحة
قافية القاف		
أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ .: قَرُغُ الْقَوَاقِرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ	البسيط	١٤٦٧
قافية اللام		
وَيَوْمًا شَهَدَانَهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا .: قَلِيلِ سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ	الطويل	١٤٠٧
قافية الميم		
لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ .: عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ	الكامل	١٤٥٩
لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحْلُمًا .: عَلَى حِينٍ يَسْتَصْنِي كُلَّ حَلِيمٍ	الطويل	١٣٤٦
لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً .: لَذَاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ	البسيط	١٣٦٨
قافية النون		
لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَى .: وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا	البسيط	١٤٣٢
تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى .: عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانٍ	الوافر	١٣٤٧
قافية الباء		
تَعَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا .: وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا	الطويل	١٣٧٦
مَا حُمَ مِنْ مَوْتٍ حِمَى وَاقِيَا .: وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا	السريع	١٤١٢



سادسًا: فهرست المصادر والمراجع

أولًا: الرسائل العلمية

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقازيق، إعداد/ محمد عبدالستار علي أبو زيد، عام ١٤٢٨/ ٢٠٠٧ م، مودعة بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر بالأرقام: (١٢١٤٩، و ١٢١٥٠، و ١٢١٥١، ١٢١٥٢/ ١، ٤١٥).

- شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني تحقيقًا ودراسةً، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، إعداد/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري ١٤٢٢ هـ.

ثانيًا: الكتب المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، طبعة مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤ م.

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٧ م.

- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.

- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، طبعة عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٥م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، طبعة دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.
- أعلام المكين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، لعبد الله بن عبد الرحمن المعلمي، طبعة مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، طبعة دار الجيل ببيروت، ودار عمار بعمّان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع ٢٠٠٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ.

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، بدون تاريخ.
- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجة لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداي، طبعة دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيلية بالرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين الدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن المفدى، طبعة دار بساط، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ على فاخر، والدكتور/ جابر البراجة وآخرين، طبعة دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، طبعة دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، تحقيق وتعليق الدكتور/ أحمد محمود الهرميل، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، طبعة مكتبة الصفا، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق د/ محمد سعيد أركين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، دار صادر - بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.
- ديوان الإسلام لابن الغزي، المحقق: سيد كسروي حسن، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.
- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، لابن معصوم، طبعة مكتبة الخانجي، ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦ م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، طبعة مكتبة إرسিকা، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠ م.

- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، طبعة المكتب التجاري، ذخائر التراث العربي بيروت. بدون تاريخ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، طبعة مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، طبعة عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، طبعة مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مطبعة السعادة، الطبعة التاسعة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشهاب الدين الجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث بالقاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح عيون الإعراب للمجاشعي، حققه وعلق عليه د/ عبد الفتاح سليم مكتبة الآداب، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- شرح الكافية لابن القواس، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/ علي الشوملي، طبعة دار الكندي ودار الأمل بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام، تحقيق الدكتور/ هادي نهر، طبعة دار اليازوري العلمية، عمّان - الأردن، بدون طبعة أو تاريخ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي. نشر مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: د/ فاطمة راشد الراجحي، ط/ جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الرابعة ١٩٨٧.
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شُهَبَة، تحقيق الدكتور/ عبد العليم خان. طبعة حيدر آباد، الهند. الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العبدلي، طبعة دار الأنبار - بغداد، بدون طبعة أو تاريخ.
- فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، لمصطفى بن فتح الله الحموي، طبعة دار النوادر بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- الفوائد الضيائية في شرح الكافية، لملا جامي، تحقيق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب، للفاكهي، طبعة مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م.
- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء الملك المؤيد صاحب حماة، تحقيق الدكتور / رياض بن حسن الخوام، طبعة المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الكواكب الدرّيّة علىّ متممة الآجرومية، لمحمد بن أحمد الأهدل، طبعته مؤسسة الكتب الثقافية ببلنّان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، طبعة دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبعة دار المعارف بمصر، النشرة الثانية، بدون تاريخ.
- المحتسب لابن جني في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور / عبد الحليم النجار، والدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، للشيخ عبد الله مر داد أبو الخير، تحقيق: محمد عيد العامودي، وأحمد علي، طبعة عالم المعرفة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور/ عبد الأمير محمد أمين الورد، طبعة عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني محمد علي النجار، والجزء الثالث عبد الفتاح إسماعيل شلبي وراجعته علي النجدي ناصف، طبعة دار السرور، بدون طبعة أو تاريخ.
- معجم المؤلفين تراجم مصنف الكتب العربية لعمر رضا كحالة، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، ود/ محمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المغني في النحو، لتقي الدين منصور بن فلاح اليمني، تحقيق الدكتور/ عبد الرازق أسعد السعدي، طبعة دار الشئون الثقافية - بغداد، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي أبو ملح، طبعة مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مجموعة من العلماء، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدي الدين العيني، تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، وأ.د/ أحمد محمد توفيق السوداني، ود/ عبد العزيز

- محمد فاخر، طبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ودار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور/ أحمد محمد السوداني، والأستاذ الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، طبعة دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البناء، طبعة دار الاعتصام، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، للسيوطي، تحقيق الدكتور/ فاخر جبر مطر، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.



سابعاً: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٢٦٩	الملخص
١٢٧١	المقدمة
١٢٧٣	القسم الأول (قسم الدراسة): الملا عصام وكتابه «التحفة السنية من علم العربية»
١٢٧٤	المبحث الأول: الملا عصام حياته وآثاره
١٢٧٤	اسمه ونسبه
١٢٧٤	مولده ونشأته
١٢٧٥	شيوخه
١٢٧٦	تلاميذه
١٢٧٨	ذكر طرّف من حياته
١٢٧٩	آراء العلماء فيه
١٢٨٠	مؤلفاته
١٢٨٥	وفاته
١٢٨٦	المبحث الثاني: «التحفة السنية» دراسة عامة
١٢٨٦	عنوان الكتاب
١٢٨٧	مادة الكتاب ومنهج المؤلف فيه
١٢٨٩	شواهد الكتاب
١٢٩١	اتجاه المؤلف النحوي من خلال الكتاب
١٢٩٩	تقويم الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٣٠٣	القسم الثاني: قسم التحقيق
١٣٠٤	مقدمة التحقيق
١٣٠٥	توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
١٣٠٦	وصف النسختين المعتمدتين.
١٣٠٨	منهج التحقيق.
١٣٠٩	نماذج من النسختين المعتمدتين.
١٣١٥	النص المحقق
١٣١٧	باب الكلمة والكلام
١٣٢٣	باب الإعراب
١٣٤١	الإعراب المقدر
١٣٤٤	باب البناء
١٣٥٥	باب المرفوعات
١٣٥٥	الفاعل
١٣٥٨	التنازع
١٣٦٢	المبتدأ
١٣٦٤	الخبر
١٣٦٦	باب النواسخ
١٣٦٦	(كان) وأخواتها
١٣٦٩	أفعال المقاربة
١٣٧٣	الملحقات بـ (ليس)

الصفحة	الموضوع
١٣٧٧	الحروف المشبهة بالفعل
١٣٨٢	(لا) التي لنفي الجنس
١٣٨٩	باب المنصوبات
١٣٨٩	المفعول المطلق
١٣٩٠	المفعول به
١٣٩٢	المفعول به المحذوفُ فعلُهُ بضابطٍ قياسيٍّ
١٣٩٣	المنادئ
١٩٧	المندوب
١٤٩٨	المنصوب على الاشتغال
١٤٠٢	المنصوب على الاختصاص
١٤٠٣	المنصوب على الإغراء
١٤٠٣	المنصوب على التحذير
١٤٠٦	المفعول فيه
١٤٠٨	المفعول له
١٤٠٩	المفعول معه
١٤١١	الحال
١٤١٤	التمييز
١٤٢٠	المستثنى
١٤٢٤	باب المجرورات
١٤٣٠	باب النكرة والمعرفة

الصفحة	الموضوع
١٤٣٠	الضمير
١٤٣٣	العلم
١٤٣٥	اسم الإشارة
١٤٣٧	الموصول
١٤٤٥	المحلّي بـ (أل)
١٤٤٧	المضاف إلى معرفة
١٤٤٨	باب الفعل
١٤٦٣	باب ما يعمل عمل الفعل
١٤٦٣	المصدر
١٤٦٧	اسم المصدر
١٤٦٩	اسم الفاعل
١٤٧١	أمثلة المبالغة
١٤٧٢	اسم المفعول
١٤٧٢	الصفة المشبهة
١٤٧٤	اسم التفضيل
١٤٧٧	اسم الفعل
١٤٨٠	باب التوابع
١٤٨٠	النعت
١٤٨٤	عطف البيان
١٤٨٧	التوكيد

الصفحة	الموضوع
١٤٩٢	البدل
١٤٩٥	عطف النسق
١٥٠٣	الفهارس
١٥٠٤	فهرس الآيات القرآنية
١٥٠٩	فهرس القراءات القرآنية
١٥١٠	فهرس الأحاديث النبوية
١٥١٠	فهرس الأمثال
١٥١١	فهرس الأبيات الشعرية
١٥١٣	قائمة بأهم المصادر والمراجع
١٥٢٤	فهرس الموضوعات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

